الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع

أغسطس 2016

برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تقديم

هذه الدراسة جزء من مشروع "استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا" التي يدعمها الصندوق الانتقالي لشراكة دوفيل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتولى تنفيذها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتمثل الهدف من المشروع بشكل مجمل في دعم تصميم وتنفيذ سياسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال باعتبارها عوامل مهمة تؤثر على الانتعاش والاستقرار الطويل المدى والتنمية في ليبيا. ونظرا إلى عودة العنف إلى ليبيا في عام 2014، فقد دعت الحاجة الى تعديل المشروع وتجميد بعض الأنشطة. ويكمّل نشر هذه الدراسة العنصر رقم 1 للمشروع.

لقد أدى النزاع الأخير إلى التفكك الكامل للنظام السياسي. وبخلاف العنف المؤسف، فقد أثر الوضع أيضا بشكل حرج على النشاط الاقتصادي، والبنية التحتية، والتلاحم الاجتماعي. وتتمثل أمس حاجة للبلاد في معالجة التشرذم الاجتماعي والسياسي، والنزاع، وتعزيز عملية المصالحة والانتقال. والجدير بالذكر أن التوقعات الاقتصادية تبعث على الكثير من القلق وأن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية للتعامل مع أزمة النقد واستئناف إنتاج النفط. بعد استيفاء هذه الشروط الحاسمة، سوف يتعين على ليبيا تأسيس أو تدعيم المؤسسات والسياسات اللازمة لتحقيق الرخاء على المدى الطويل. كما أن تطوير قطاع خاص قوي، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغرى والمتوسطة، سوف يكون ضروريا لصنع التوظيف، وتحقيق الإنتاجية، وزيادة اتزان التنويع الاقتصادي.

يهدف هذا التقرير إلى الإسهام في تطبيق سياسات تشجيع تنمية القطاع الخاص في ليبيا ما بعد النزاع. كما يحلل الهيكل الاقتصادي والأوضاع الإطارية السائدة في ليبيا، ويلقي بالضوء على العوامل الاحتمالية المحرّكة للتنمية ويبحث دور المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال في دفع الانتعاش قدما في فترة ما بعد النزاع. وبناء على التجارب والممارسات العالمية، وبالنظر إلى أوضاع البلاد، يحدد التقرير الأطر، والمؤسسات، والسياسات القانونية اللازمة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال.

هذه الدراسة مبنية على معلومات تم الحصول عليها من سلطات ليبية مثل المصرف المركزي والمؤسسة الليبية للمؤسسات، ومن مصادر دولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهيئات الإعانة الثنائية. كما أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استطلاعا وعقدت سلسلة من ورش العمل مع مسئولين حكوميين، وممثلين للقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، وخبراء من منظمات دولية. وقد ساعدت هذه العملية أيضا على بناء القدرات بالتعاون مع أصحاب المصالح حول قضايا تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصنع السياسات المرتبطة بذلك.

ومن أجل أخذ أوضاع ليبيا في الاعتبار، يتضمن التحليل مبادئ التدخل العالمي المحمود في الدول الهشة. تهدف هذه المبادئ "المختبرة ميدانيا" إلى مساعدة المصلحين الوطنيين على بناء مؤسسات دولة شرعية، وفعالة، ومرنة، وفي الوقت نفسه على إدراك تحديات التنمية التي تواجهها الدول الهشة (التوترات الاجتماعية، و ضعف الحوكمة، وضعف القدرات الإدارية، الخ). وقد اعتمدت هذه المبادئ لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ووزراء التنمية، ورؤساء الهيئات في اجتماع لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرفيع المستوى في عام 2007.

تم التوجيه بهذه الدراسة من قبل نيكولا اهلرمان وكارلوس كوندي، وإعدادها من قبل بيلار سانشيز – بيلا، ولويس ستيفنسون، وفارس الحسامي، وفلوريان ثيوس، وحنان النويصري، وعلياء صياح، وماريبل خواريز أولفيرا. ويود الفريق التعبير عن تقديره للمساهمات التي قدمها الزملاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنهم أنطونيو فانيللي – كرئيس لمراجعة النظراء، وساره باتمانجليتش، وهانز كريستيانسن، وبيتر ديفيس، وخورخي جالفيز منديز، وكلاوس هاشماير، وفيانا جوردنت، وكنزا خاشاني، وباولو ماجينا، وماري استيل راي، وأنيتا ريشتر، وراشيل سكوت. وقد تمت مراجعة الدراسة من قبل تونس وإيطاليا، الرئيسين المشاركين لمجموعة العمل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لبرنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وعلى وجه التحديد، تم تقديم ملاحظات قيّمة

من قبل السيد/ صادوق بيجا (المدير العام للإدارة العامة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس)، وإيطاليا، من خلال الآنسة/ ماريا لودوفيتشا آجرو (المدير العام للسياسة الصناعية والتنافسية، وزارة التنمية الاقتصادية، إيطاليا) والآنسة/ بنديتا فرنشسكوني (رئيسة مكتب السياسات الدولية، المديرية العامة للسياسة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التنمية الاقتصادية، إيطاليا). وقد أفاد التقرير من مراجعة وموافقة مجلس التحرير برئاسة ماركوس بونتوري، مدير أمانة العلاقات الدولية. كما أعد التقرير للنشر فانيسا فاليه وجريس دانفي، وقام بتدقيقه ريتشارد فنتوري. وأفاد التقرير أيضا من مساعدة وليام جراف، من قسم الشرق الأوسط وإفريقيا.

قائمة المحتويات

تقديم

الأحرف الأولى والكلمات المختصرة

الملخص التنفيذي

الفصل الأول: النزاع في ليبيا وانعكاساته على تنمية القطاع الخاص
1-1 المضمون السياسي الليبي
2-1 الهشاشة في ليبيا وانعكاسات ذلك على تنمية القطاع الخاص
3-1 مبادىء التدخل الدولي المحمود في الدول الهشة

الفصل الثاني : القطاع الخاص ومشهد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا
1-2 القطاع الخاص في ليبيا
2-2 تعريف ومشهد المؤسسات الصغرى والمتوسطة
3-2 أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة
4-2 التغيرات الإقليمية والمحلية
5-2 مستويات نشاط ريادة الأعمال
6-2 الاقتصاد غير الرسمي
7-2 التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

الفصل الثالث: الأوضاع الإطارية لتنمية القطاع الخاص
1-3 التنويع الاقتصادي
2-3 السياسات الاقتصادية الكلية
3-3 نوعية البنية التحتية
4-3 سوق العمل
5-3 الأسواق المالية والوصول للتمويل
6-3 سياسة الاستثمار والإطار القانوني
7-3 سياسات التجارة
8-3 نظام الابتكار
9-3 سياسات المؤسسات المملوكة للدولة
10-3 الإطار التنظيمي ومناخ الأعمال
11-3 الفساد
الملحق 3-أ1 مدخلات أصحاب المصلحة الليبيين في القطاعات الاحتمالية – مجموعة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الفصل الرابع: سياسات ليبيا المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
1-4 إطار العمل المؤسسي
2-4 إجراءات تنفيذ السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
1-2-4 برامج تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
2-2-4 تنمية ريادة الأعمال ومسندة المؤسسات الناشئة
3-2-4 بناء قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة
4-2-4 الوصول إلى الأسواق المحلية: سياسات المشتريات وروابط سلاسل الإمداد
5-2-4 الوصول إلى الأسواق العالمية: دعم تنمية الصادرات
6-2-4 الابتكار ومساندة التطور التكنولوجي
7-2-4 تشجيع ثقافة ريادة الأعمال

الفصل الخامس: توصيات بشأن سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ما بعد النزاع
5-1 النتائج المترتبة على سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ما بعد النزاع
5-2 توصيات بشأن السياسات الداعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة
5-3 إعداد استراتيجية وطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الأشكال

الشكل 2-1 إجمالي قيمة إنتاج القطاعات الرئيسية ونصيب القطاع الخاص،2014
الشكل 2-2 معدلات نشاط ريادة الأعمال في ليبيا بالمقارنة بالنظم الاقتصادية التي تعتمد على عناصر الإنتاج، المرصد العالمي لريادة الأعمال 2013
الشكل 2-3 معدلات ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة على أساس السن والتعليم ومستوى دخل الأسرة، ليبيا 2013
الشكل 2-4 نسبة المؤسسات التي تصف عقبات إدارة النشاط وتحقيق النمو بأنها "بالغة الشدة" أو "شديدة"
الشكل 3-1 مساحة المنتج في ليبيا بالمقارنة بالنرويج ودولة الإمارات العربية المتحدة، 2014
الشكل 3-2 المنتجات الناشئة في الاقتصاد الليبي: تحليل الميزة النسبية الظاهرة لتصنيفات المنتجات
الشكل 3-3 مستوى ومعدل التغيير في إجمالي الناتج المحلي الليبي، 2000-20
الشكل 3-4 إجمالي الناتج المحلي في ليبيا للفرد بالمقارنة بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، 2000-14
الشكل 3-5 إيراد الحكومة من النفط والمصادر غير النفطية، 2007-14
الشكل 3-6 تكوين الإيرادات الحكومية غير النفطية في الميزانية العامة الليبية، 2007-14
الشكل 3-7 الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، 2010 و 2014
الشكل 3-8 الائتمان المحالي من المصارف للقطاع الخاص، 2010 و 2014
الشكل 3-9 اتجاهات ليبيا في تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والحصة من إجمالي الناتج المحلي، 2000-14
الشكل 3-10 الاتجاهات في صادرات وواردات ليبيا، 2000-14

الجداول

الجدول 1-1 الأحداث الرئيسية خلال الفترة 2011 - 2016 في ليبيا
الجدول 2-1 نتائج إحصاء الأعمال لعام 2006 فيالقطاعات الاقتصادية العريضة
الجدول 3-1 تكوين وتنافسية سلة الصادرات الليبية، 2010
الجدول 3-2 الفرص المحتملة لتنويع الهيكل الإنتاجي الليبي، 2010
الجدول 3-3 ميزان الحساب الجاري، سنوات منتقاة
الجدول 3-4 مستوى جودة البنية التحتية الليبية
الجدول 3-5 نظرة عامة لسوق العمل
الجدول 3-6 التحاق السكان في سن 15+ فما فوق بالتعليم، ليبيا، 1990-2015
الجدول 3-7 قوة أداء ليبيا في الابتكار والتكنولوجيا الجاهزة
الجدول 3-8 أداء ليبيا في *مؤشر حقوق الملكية الفكرية*، 2015
الجدول 3-9 مستوى مرتفع ومستمر من حالات الفساد الملموسة في ليبيا

الجدول 5-1 موجز إطار العمل المؤسسي والقانوني وما يتعلق به من توصيات رئيسية

المربعات

المربع 1-1 الدروس المستفادة من العمل على وضع اطار للاستثمار في العراق
المربع 1-2 جهود بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة الصفة الرسمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة
المربع 3-1 إطار سياسة الاستثمار في العراق
المربع 3-2 أمثلة للخصخصة في غرب البلقان
المربع 3-3 الهكل القانوني للشركات – مشهد يتغير باستمرار
المربع 3-4 شبكة نزاهة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
المربع 4-1 الممارسة الجيدة في إدارة نظم الحاضنات الوطنية
المربع 4-2 برنامج الجزائر لرفع مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة
المربع 4-3 سياسات المشتريات العامة التي تتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة
المربع 4-4 خيارات السياسات المتاحة في التجارة لإدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سلسلة القيمة العالمية في الدول الآخذة في النمو ذات الدخل المنخفض
المربع 4-5 دعم المصدرين في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المغرب
المربع 4-6 توصيلت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي حول تحديات التعليم والقابلية للتوظيف بالنسبة للشباب الليبي
المربع 5-1 القطاعات ذات الأولوية في التنويع
المربع 5-2 تأسيس إطار عمل للمتابعة والتقيم تنفيذا لسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة
المربع 5-3 الاستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في تركيا

الأحرف الأولى والكلمات المختصرة

ACINET	Arab Anti-Corruption and Integrity Network النزاهة ومكافحة الفساد الشبكة العربية لتعزيز
AfDB	African Development Bank البنك الإفريقي للتنمية
ALMP	Active labour market programmeبرنامج سوق الشغل النشطة
BEC	Benghazi Business Enterprise Centre مركز مؤسسات أعمال بنغازي
BDS	Business development support دعم تنمية الأعمال
CAEU	Council of Arab Economic Unityمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
COMESA	Common Market for Eastern and Southern Africa(السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا
CSO	Civil society organisationمنظمة المجتمع المدني
DB	Doing Businessممارسة نشاط الأعمال
DfID	Department for International Developmentوزارة التنمية الدولية
DZD	Algerian dinarالدينار الجزائري
EBRD	European Bank for Reconstruction and Developmentالبنك الأوربي للتعمير والتنمية
EFC	Entrepreneurial framework conditionشروط إطار عمل ريادة الأعمال
EPZ	Export processing zoneمنطقة تجهيز الصادرات
ESDF	Economic and Social Development Fundصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
EU	European Unionالاتحاد الأوربي
EUR	Euro اليورو
FDI	Foreign direct investmentالاستثمار الأجنبي المباشر
FOB.	Free on boardالبيع بشرط التسليم على ظهر السفينة (فوب)
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى(جافتا)
GAGS	Government Authority of Government Servicesالهيئة العامة للخدمات الحكومية
GCC	Gulf Cooperation Countriesدول مجلس التعاون الخليجي
GCI	Global Competitiveness Index مؤشر التنافسية العالمي
GDP	Gross domestic productإجمالي الناتج الداخلي
GEM	Global entrepreneurship monitorالمرصد العالمي لريادة الأعمال
GFICA	Global Foreign Direct Investment Country Attractiveness Index مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الدول
GIA	General Information Authorityالهيئة العامة للمعلومات
GIZ	German Corporation for International Co-operation (Deutshe Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH)المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
GVC	Global value chainسلسلة القيمة العالمية
ICT	Information and communications technologyتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IIAG	Ibrahim Index of African Governanceمؤشر ابراهيم للحوكمة في إفريقيا
ILO	International Labour Organizationمنظمة العمل الدولية
IMF	International Monetary Fundصندوق النقد الدولي
IPO	Initial public offeringالطرح العام الأولي
IPR	Intellectual property rightsحقوق الملكية الفكرية
IPRI	International Property Rights Indexمؤشر حقوق الملكية الدولي
IRC	Industrial Research Centerمركز البحوث الصناعية
IsDB	Islamic Development Bank البنك الإسلامي للتنمية
IT	Information technologyتكنولوجيا المعلومات
KDS	Korea Institute for Development Strategyالمعهد الكوري لاستراتيجية التنمية
KOSGEB	Turkish Small and Medium Enterprises Development Organisation المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
LARST	Libyan Authority for Research, Science and Technologyالهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا
LBC	Libyan Business Council المجلس الليبي لرجال الأعمال
LEC	Libya Enterprise Centre مركز المؤسسات الليبية
LEPC	Libyan Export Promotion Centre مركز دعم الصادرات الليبية

LLIDF	Libyan Local Investment and Development Fund الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية
LPI	Logistic performance index مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
LPRD	Libyan Programme for Reintegration and Development البرنامج الليبي للإدماج والتنمية
LPSDI	Libyan Private Sector Development Institutions مؤسسات تنمية القطاع الخاص الليبي
LTA	Libyan Transparency Association جمعية الشفافية الليبية
LWEE	Libya Women's Economic Empowerment التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية
LYD	Libyan Dinar الدينار الليبي
MAD	Moroccan dirham الدرهم المغربي
MEDA	Mennonite Economic Development Associates شركاء مينونايت للتطوير الاقتصادي
MENA	Middle East and North Africa الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MOBIN	MENA-OECD Business Integrity Network شبكة النزاهة في الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MSME	Micro, small and medium enterprise المشروع الصغير والمتوسط والمتناهي الصغر
NA	Not available لا يوجد أو غير متاح
NBTVE	Libyan Board for Technical and Vocational Education المجلس الليبي للتعليم التقني والتدريب المهني
NEDB	National Economic Development Board المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي
NGO	Non-governmental organisation منظمة أهلية أو غير حكومية
NIS	National Innovation System النظام الوطني للابتكار
NPC	National Planning Council مجلس التخطيط الوطني
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PIB	Privatisation and Investment Board الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة
PPP	Public-private partnership الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PSD	Private sector development تطوير القطاع الخاص
R&D	Research and development البحث والتطوير
RCA	Revealed comparative advantage الميزة النسبية الظاهرة
RIA	Regulatory impact assessment تقدير التأثير التنظيمي
SBA	Small Business Act (for Europe) قانون الأعمال الصغيرة (لأوربا)
SDP	Supplier development programme برنامج تنمية المورّدين
SEZ	Special economic zone منطقة اقتصادية خاصة
SFD	Social Fund for Development الصندوق الاجتماعي للتنمية
SME	Small and medium enterprise المشروع الصغير والمتوسط
SOE	State-owned enterprise المشروع المملوك للدولة
SYB	Start your business ابدأ مشروعك أو ابدأ نشاط أعمالك
TL	Turkish lira الليرة التركية
UAE	United Arab Emirates دولة الإمارات العربية المتحدة
UN	United Nations الأمم المتحدة
UNCAC	United Nations Convention Against Corruption اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو
US	United States الولايات المتحدة
USAID	United States Agency for International Development الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USD	United States dollar الدولار الأمريكي
VAT	Value-added tax ضريبة القيمة المضافة
VLW	Voice of Libyan Women صوت المرأة الليبية
VSE	Very small enterprise المشروع المتناهي الصغر
WEC	Women's Enterprise Centre مركز مؤسسات المرأة
WEF	World Economic Forum المنتدى الاقتصادي العالمي
WJP	World Justice Project مشروع العدالة العالمية
WTO	World Trade Organization منظمة التجارة العالمية

الملخص التنفيذي

يواجه القطاع الخاص في ليبيا العديد من القيود التي تعرقل تنميته وامكانيات النمو التي يتمتع بها على حد سواء. وقد زاد النزاع الأخير الوضع سوءا. يحلل هذا التقرير الأوضاع الاقتصادية الهيكلية والإطارية التي تؤثر على تنمية القطاع الخاص في ليبيا. كما يتضمن توصيات بشأن دعم بقاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها سوف تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار والتنمية الطويلة المدى في البلاد. ويشكل القطاع الخاص ما لا يزيد على 5% من إجمالي الناتج الداخلي في ليبيا. كما أن نسبة كبيرة تصل الى 95% من المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل في غالبية الأحيان في الاقتصاد غير الرسمي ولكن أداءها ضعيف عندما يتعلق الأمر بخلق التوظيف، والإنتاجية، والتنافسية، والقيمة المضافة.

وتتمثل المعوقات الاقتصادية الرئيسية للنمو التي يعود تاريخها إلى نظام ما قبل عام 2011 في الاعتماد على الإيرادات النفطية، وهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص، والبطالة. كما أن الأوضاع الإطارية ليست مواتية للقطاع الخاص ولتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولذلك، يتعين على رواد المؤسسات الليبيين التعامل مع نظم تثقل كاهلهم، وإجراءات إدارية معقدة، وارتفاع مستوى الفساد وضعف سيادة القانون. وبالإضافة الى ذلك، فإن القطاع المالي صغير الحجم وغير متطور. وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي أحرزه التحصيل العلمي خلال العقود الماضية، فهناك عدم توافق بين المهارات المطلوبة للقطاع الخاص وبين تلك التي يوفرها النظام التعليمي.

وفي الوقت نفسه، فقد أثرت الأحداث السياسية منذ عام 2011 على القطاع الخاص من عدة نواح حيث تعرض أكثر من 77% من المؤسسات في تقرير ليبيا لتأثير مباشر خلال السنوات الخمس الأخيرة للأزمة. فانعدام الأمن لا يلقي فحسب بظلال قاتمة على الأنشطة اليومية للأعمال، وانما غياب الرؤية وانعدام اليقين يقللان أيضا من احتمالات الاستثمارات على المدى الطويل. وفوق ذلك كله، فقد تم تدمير البنية التحتية وليس هناك وجود لهيكل تنظيمي شفاف.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومات السابقة كانت قد اضطلعت بإصلاحات واسعة. فقد أطلقت حكومة القذافي سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية للاتجاه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا ولإحياء القطاع الخاص. ومن بين مراجعات أخرى، تمت مراجعة قانونية رئيسية في عام 2010 وأسفرت عن سن 22 قانونا جديدا وعن تعديل تشريعات إضافية وهو ما ترتب عليه إدخال تغييرات جوهرية تتعلق بالأنشطة التجارية، والجمارك، وضريبة الدخل، وسوق الأسهم، وأنظمة العمل وتسجيل الأراضي. وبعد ثورة عام 2011، وقبل اندلاع النزاع من جديد في عام 2014، انفتحت نافذة تبدى من خلالها زخم إصلاح قوي. ومن بين أشياء أخرى، وقعت الحكومة اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة وبدأت التفاوض مع الاتحاد الأوروبي؛ كما أنشأت نافذة موحدة للاستثمار؛ واعتمدت استراتيجية وطنية للتجديد والابتكار؛ كما تم إطلاق العديد من المبادرات بدعم من منظمات دولية.

ومع تولي حكومة وحدة السلطة وعودة المؤسسات إلى العمل بكامل طاقتها، ينبغي للخطوة الأولى أن تتمثل في إعادة تقييم الوضع وتحديد العناصر التي يمكن أن تكون قاعدة لبنيان سليم. ويشكل التركيز الاستراتيجي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا حيويا لتطوير الهيكل الإنتاجي وتنويع الاقتصاد الليبي. وهناك أهمية خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما أنها تتمتع بامكانيات أكبر من المؤسسات الكبيرة لخلق وظائف لأعضاء المجتمع المهمشين، كالشباب والنساء. وفي دول ما بعد النزاع التي شهدت تاريخا طويلا من هيمنة الدولة وتمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد حديث تحركه السوق، يكون نشاط ريادة المؤسسات الجديدة بمثابة القناة الرئيسية للتنويع ونمو الوظائف.

إن تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال سوف يكون ضروريا حتى تتمكن ليبيا من تطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية، وخلق الوظائف والدخل، وزيادة التنويع الاقتصادي والمرونة بعد إعادة ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وعلى المدى القصير، سوف يتطلب ذلك سياسات لإعادة بناء نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما أن إشراك القطاع الخاص في جهود التعمير لإعادة بناء الدولة بعد انتهاء النزاع سوف يكون أمرا حيويا.

وتركز الدراسة على القضايا الهيكلية المرتبطة بتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة مع أخذ تأثير النزاع في ليبيا في الاعتبار أيضا. ويبدأ الفصل الأول بتحليل الكيفية التي أثر بها النزاع والهشاشة على صنع السياسات المستقبلية والكيفية التي

يمكن بها لتنمية القطاع الخاص دعم الانتعاش وتثبيت الأوضاع. ويتناول الفصل الثاني المشهد الخاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وأداءه، والقطاعات ذات الأولوية. أما الفصل الثالث، فيقيّم الأوضاع الاطارية الرئيسية المؤثرة على تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الأوضاع التي تؤثر على كافة المؤسسات الخاصة، مثل البيئة الاقتصادية الكلية، والنظام التعليمي، والقوة العاملة، والبنية التحتية، وتنمية الأسواق المالية، ونظام الابتكار. كما يتضمن الأوضاع التي تعوق مسيرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بشكل خاص، سواء لكونها تلعب دور حواجز الدخول (أي القيود على التجارة، والأنظمة، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي والمحلي) أم لتأثيرها المباشر على أنشطة الشركات (أي سهولة ممارسة النشاط التجاري، وأنظمة الضرائب والعمل، وسيادة القانون، والفساد).

ويستعرض الفصل الرابع سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، بما في ذلك التهيئة المؤسسية والتدابير المحددة. وبعد استقرار الوضع السياسي، سوف يكون لهذه المعلومات قيمة خاصة لتدبر ما تم القيام به وتقييم الاجراءات ذات الأولوية والثغرات الرئيسية التي ينبغي معالجتها في سيناريو ما بعد النزاع. وأخيرا، يلخص الفصل الخامس التوصيات الخاصة بدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك إمكان إعداد استراتيجية لهذه المؤسسات. وبناء على التجارب والممارسات الدولية، وبالنظر إلى واقع البلاد الذي يتسم بخصوصية كبيرة، يحدد هذا التقرير العوامل المؤثرة والتدابير اللازمة لإرساء إطار قانوني ومؤسسات وسياسات قانونية لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال.

الفصل الأول: النزاع في ليبيا وانعكاساته على تنمية القطاع الخاص

يحلل هذا الفصل المضمون السياسي في ليبيا حيث يتناول بإيجاز النزاع الحالي المستمر وديناميكياته الأساسية. كما يناقش كيف أن النزاع والهشاشة يعوقان تنمية القطاع الخاص، والعكس، والكيفية التي يمكن بها لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وريادة المشروعات والقطاع الخاص ككل الإسهام في تحقيق السلام والأمن. وإن على الأطراف المؤثرة على الساحة العالمية تبني منهج حساس للنزاع واتباع مبادئ التدخل الدولي المحمود في الدول الهشة.

1-1 السياق السياسي في ليبيا

تتمتع ليبيا بإمكانيات تنموية ضخمة: فهي تملك واحدا من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم [1]، كما أنها قريبة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي – وهو أكبر كتلة اقتصادية في العالم – وتتميز بمستويات تعليم مرتفعة نسبيا. ومع تعداد سكاني لا يتجاوز 6.3 ملايين نسمة ومساحة تصل الى 1،759،540 كيلومتر مربع، فإنها واحدة من الدول الأقل كثافة سكانية في العالم.[2] ويتركز السكان في المدن الساحلية، وينقسم المجتمع إلى حوالي 140 قبيلة وعشيرة.

وبين عامي 1969 و2011، كانت ليبيا خاضعة لحكم الرئيس معمر القذافي وكانت تحمل اسم الجماهيرية الليبية. وفي عام 2011، تصاعدت احتجاجات الربيع العربي حتى وصلت إلى مرحلة النزاع الشامل والذي تمخض في نهاية المطاف عن الإطاحة بالحكومة. وقد أجريت أول انتخابات حرة في عام 2012 مهدت الطريق أمام موجة من التفاؤل والأمل. ولكن الأحداث اتخذت منحى سلبيا (الجدول 1-1). ففي عام 2014، تفجر العنف من جديد وغاصت البلاد تدريجيا في حرب أهلية حيث انقسمت ليبيا الى معسكرين متناحرين: المؤتمر الوطني العام في الغرب (طرابلس) يدعمه تحالف فجر ليبيا؛ ومجلس النواب في الشرق (طبرق) الذي يدعمه اللواء خليفة حفتر وعملية الكرامة.

الجدول 1-1 – الأحداث الرئيسية خلال الفترة 2011 - 2016 في ليبيا

السنة	حدث رئيسي
2011	• فبراير – انتفاضة ضد القذافي والإطاحة بالحكومة. • يوليو – مجموعة الاتصال الدولية من أجل ليبيا تعترف بجماعة المعارضة الرئيسية، وهي المجلس الوطني الانتقالي، كحكومة شرعية لليبيا. • أكتوبر – المجلس الوطني الانتقالي يعلن تحرير ليبيا.
2012	• يوليو – أول انتخابات حرة وتشكيل المؤتمر الوطني العام والذي حل محل المجلس الوطني الانتقالي. • سبتمبر – هجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي.
2013	• إبريل – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعلنان سحب الموظفين الدبلوماسيين. • أغسطس – ميليشيا حراسة المرافق البترولية تبدأ في فرض حصار على محطات تصدير النفط.
2014	• يونيو – البرلمان الجديد الذي تم اختياره في الانتخابات يتعرض للفشل نتيجة لقلة أعداد الناخبين نظرا للمخاوف الأمنية والمقاطعات؛ الإسلاميون يتكبدون هزيمة ثقيلة. اندلاع القتال بين القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام الذي سوف يخرج من السلطة والبرلمان الجديد. • يوليو – انسحاب موظفي الأمم المتحدة، وإغلاق السفارات، وإخلاء الأجانب مع تدهور الوضع الأمني. مطار طرابلس الدولي يتعرض لتدمير كبير. جماعة أنصار الشريعة تفرض سيطرتها على الجزء الأكبر من بنغازي. • أكتوبر – ميليشيا الدولة الاسلامية المتطرفة تفرض سيطرتها على ميناء درنة في شرق ليبيا.
2015	• يناير – الجيش الليبي وتحالف الميليشيات المتمركز في طرابلس يعلن عن وقف جزئي لاطلاق النار بعد محادثات عُقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. • ديسمبر – التوصل إلى اتفاق بوساطة من الأمم المتحدة لتأسيس حكومة وحدة.
2016	• يناير – الأمم المتحدة تعلن عن حكومة انتقالية جديدة مقرها تونس ولكن لا برلمان طبرق ولا برلمان طرابلس يوافق على الاعتراف بسلطتها. • مارس – حكومة جديدة للوفاق الوطني تصل الى طرابلس على متن سفينة وتتخذ لها مكتبا في قاعدة بحرية. • إبريل – عودة موظفي الأمم المتحدة إلى طرابلس. • يوليو – انتقال حكومة الوفاق الوطني من القاعدة البحرية الى مكاتبها الرسمية.

وفي ديسمبر 2015، تم التوصل إلى اتفاق بوساطة من الأمم المتحدة لتأسيس حكومة الوفاق الوطني ومجلس رئاسي. وقد وصل المجلس الرئاسي الذي كان يرأسه رئيس الوزراء فايز سراج ويتألف من ثمانية أعضاء آخرين إلى طرابلس في مارس

[1] إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. http://www.eia.gov/beta/international/?fips=LY

[2] http://data.worldbank.org/country/libya و
http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/Libya.pdf

2016 لتشكيل الحكومة الجديدة. ولكن الطعن في شرعيته لا يزال مستمرا وذلك بصفة أساسية لعدم اعتماد مجلس النواب له بعد – هذا بالإضافة إلى ضعف سيطرته على الاقليم وهو ما يعني أن هناك في الوقت الحاضر ثلاث حكومات تتنافس على الاعتراف والسلطة.

وحتى على افتراض نجاح حكومة الوفاق الوطني في تحقيق الاستقرار في البلاد، فالأضرار التي وقعت فادحة وسوف يكون من الصعب التعامل مع الديناميكيات الأساسية. كما أن ضعف التلاحم الاجتماعي بين العشائر العديدة طفا على السطح نتيجة للنزاع، هذا بالإضافة إلى التواجد المتزايد للمتطرفين الذين تحالفوا مع تنظيم الدولة الاسلامية واستهدفوا حقول النفط وفرضوا سيطرتهم على أجزاء من البلاد.

ومنذ انهيار الحكومة المركزية في عام 2014، تعاظم دور الحكومات المحلية والميليشيات (دانفرز، 2016). وعلى المستوى المركزي، كانت المؤسسات الثلاث التي استمرت في العمل مع بقائها على الحياد بدرجة كبيرة هي: مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، وهيئة الاستثمار الليبية. وبفضل الاتفاق السياسي الذي تم التوصل اليه قبل انقسام الحكومة، استمر المصرف المركزي في دفع المرتبات إلى كلا الجانبين.[3] ونظرا لكون الدولة المسوولة الأولى لتحقيق التشغيل في البلاد، فإن المحافظة على دفع الرواتب الحكومية يخفف من تأثير النزاع على السكان. ولكن هناك أزمة نقد طاحنة مرتبطة بالشلل الذي أصاب القطاع المصرفي، وارتفاع التضخم، وصعود القطاع غير الرسمي (المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 2016). وبالإضافة الى ذلك، ومع بدء نفاد الاحتياطي، فإن الوضع غير قابل للاستمرار على المدى الطويل.

لقد عصف النزاع والقلاقل بالاقتصاد وسوف تستمر تبعات ذلك لفترة طويلة. كما تراجع الإنتاج النفطي بصورة ملموسة نتيجة للهجمات والنزاع بين الحكومات المختلفة حول من يتحكم في موارد الهيدروكربون. في ديسمبر 2012، كانت ليبيا تنتج 1.37 مليون برميل يوميا؛ وبعد ذلك بثلاث سنوات، أعلنت عن إنتاج لا يزيد على 404،000 برميل في اليوم. [4] وأدى اقتران تراجع الانتاج النفطي بانخفاض الأسعار العالمية إلى تدهور كبير في الوضع الاقتصادي الكلّي لليبيا. وبين عامي 2008 و2014، كان إجمالي الناتج المحلي للفرد قد انخفض بمقدار النصف. أما البنية التحتية، فقد أصابها التدمير وإصلاحها سوف يكلف ما يقدر ب 200 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة. كما أن انعدام الأمن يعوق النشاط الاقتصادي (البنك الدولي، 2016)، والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم، غير موثوق وآخذ في التدهور (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2015).

كان اقتصاد ليبيا لعقود طويلة معتمدا بصورة مفرطة على الهيدروكربونات إذ كان النفط، والغاز، والقطاعات المرتبطة بهما يشكلون نسبة 65% من إجمالي الناتج المحلي، و95% من الصادرات، و96% من إيرادات الميزانية. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد معرضا بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط وتشوهات سوق العمل: قبل ثورة 2011، كان القطاع العام يشغّل حوالي 80% من القوة العاملة في حين بلغت النسبة الإجمالية للبطالة 19% ونسبة البطالة بين الشباب 48.7%. [5] والجدير بالذكر أن الطفرة في عدد السكان من الشباب في ليبيا (26% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما) تجعل خلق الوظائف أولوية أولى، ومع ذلك يبقى القطاع الخاص غير متطور وقطاع النفط يشكل 2% فقط من التوظيف. وسوف تكون تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي لازمين لاستيعاب تدفق القوة العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل.

كما سيتطلب التعافي الاقتصادي بادئ ذي بدء تدابير على المدى القصير. والأهم من ذلك أن من الضروري تأمين الإنتاج النفطي ووضع النظام المالي في حالة تشغيل. وتعتمد ليبيا على احتياطيات كبيرة يمكن أن تساعد في تمويل جهود التعمير. ومع ذلك، فعلى المجتمع الدولي تعبئة الجهود لتوفير المساعدات الفنية التي هناك حاجة ماسة إليها بالنظر إلى فجوات الطاقة

---

[3] يملك المصرف المركزي القدرة على دفع أموال للأجور والمرتبات (الفصل الأول)؛ ومنح الدارسين والدارسات في الخارج؛ وقطاع النفط والغاز؛ والكهرباء (الفصل الثالث)؛ وأوجه الدعم الأساسية (الفصل الرابع).

[4] إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. إنتاج النفط الخام الذي يشمل أنواع الهيدروكربونات Lease Condensate و Libya و Annual و Ibid

[5] منظمة العمل الدولية، 2012

الفنية الحالية. كما ينبغي اعتبار جهود التعمير في فترة ما بعد النزاع فرصة لتنمية القطاع الخاص في ليبيا، وهو أمر سوف يتطلب مجموعة من التدابير النشطة لتمكين الشركات المحلية من المشاركة.

إن استمرار هشاشة الوضع في البلاد سوف يؤثر بشكل جسيم على جهود التعافي الاقتصادي اذا لم يتم التعامل مع الديناميكيات التي يقوم عليها. وتتمثل قضية حرجة لم يتم حلها في الشكل الأساسي للحكم فيما يتعلق بمستوى المركزية. فقد كانت التوترات الإقليمية العنيفة النواة الأساسية للنزاع. وحكومة شديدة المركزية لن تكون قابلة للاستدامة مستقبلا، ولكن من الضروري الاتفاق على مستوى اللامركزية والآليات اللازمة لتنفيذها – بما في ذلك آلية التشارك في الإيرادات النفطية.

وعلى المدى الطويل، على الحكومة وضع خطة شاملة لتشجيع تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي. وبالإضافة الى ذلك، فإن عليها تحسين الأوضاع الإطارية لإتاحة توزيع العمالة وتدفق رأس المال على القطاع الخاص غير المعتمد على الموارد بشكل أكثر انتاجية. كما أن هناك حاجة إلى سياسات إضافية لتنشيط القطاع الخاص من خلال تشجيع إنشاء ونمو المؤسسات وهو أمر حيوي لتنويع الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن النفط. وسيكون من المهم أيضا البناء على ما هو موجود بالفعل. فالحكومات السابقة جاءت بتشريعات، ومؤسسات، وبرامج في السنوات الأخيرة قد لا تزال مناسبة وينبغي لأية جهود مستقبلية أن تبدأ بتقييم مدى صلاحيتها.

2-1 الهشاشة في ليبيا وانعكاساتها على تنمية القطاع الخاص

إن استمرار النزاع يعوق تنمية القطاع الخاص من جوانب عديدة. بادئ ذي بدء، ليس هناك هيكل تنظيمي شفاف؛ وسيادة القانون هشة؛ والخدمات التي تقدمها الحكومة لا تُذكر. وثانيا، فإن انعدام الأمن يؤثر بشكل مباشر على أنشطة الشركات نظرا لمواجهتها لتناقص عدد العملاء وتراجع إمكان الاعتماد على الموظفين بسبب خشية الأشخاص على أمنهم الشخصي. كما أن القلاقل تؤدي إلى انقطاع استخراج وتصدير النفط، وهو أمر ينعكس على كل من الموظفين المحليين والإيرادات الحكومية. وثالثا، فإن عدم اليقين يجعل استثمار أصحاب الأعمال على المدى الطويل أمرا غير مرجح حيث يركز المستثمرون والشركات على الأنشطة القصيرة المدى والبقاء وليس على إنشاء أعمال راسخة يمكنها النمو وصنع الثروة والتوظيف بمرور الوقت. ورابعا، فإن تأثير النزاع على البنية الأساسية يتسبب في مشاكل خطيرة للشركات. فقد انقطعت إمدادات الكهرباء والمياه بشكل خطير وهو ما أثر على الإنتاج والتجارة؛ كما أن تدمير الطرق وضعف الاتصالات يزيدان كثيرا من صعوبة توزيع السلع والشركات تواجه بشكل مستمر خطر احتمال تدمير مقارها بفعل العنف والقتال. وأخيرا، فإن الاضطرابات التي شهدتها السنوات القلائل الماضية أدت إلى توقف عملية التعليم بالنسبة لجيل بأكمله. كما أن المهارات والقدرات ذات الصلة سوف تكون مفتقدة لفترة طويلة مستقبلا وهو ما يترتب عليه التأثير على قدرة القطاع الخاص على التوصل إلى موظفين يملكون المؤهلات اللازمة.

يمكن أن تسهم تنمية القطاع الخاص في استقرار البلاد وهو أمر ينبغي أن يشكل أولوية بالنسبة للحكومة منذ مرحلة مبكرة (البنك الدولي، 2011، الجزء 13) وجزءا لا يتجزأ من عملية بناء السلام وإدارة النزاع على نطاق أوسع (دافيز، 2013). وقد حظي الارتباط بين انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الثروة والنزوع إلى العنف بتوثيق واسع (كولييه وهوفلر، 2004). والجدير بالذكر أن توفير فرص اقتصادية شاملة للسكان ضروري لاستدامة تثبيت الوضع. فارتفاع معدلات البطالة، والذي من المتوقع استمراره، يؤدي إلى قصور في استخدام رأس المال البشري وإلى عدم التكافؤ وإقصاء الجماعات الضعيفة وعدم اتزان التنمية الاقليمية، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى المزيد من القلاقل الاجتماعية في البلاد. ولذلك، فإن معالجة عدم التكافؤ الهيكلي، وعدم كفاءة سوق العمل، وتنويع الاقتصاد وتمكين قطاع خاص أكبر وأقوى أمور أساسية لمعالجة تحديات التوظيف في ليبيا. ويمكن أيضا للقطاع الخاص المساهمة في مؤسسات التعمير، بما في ذلك البنية التحتية كالجسور، والطرق، وإمدادات الكهرباء التي تم تدميرها في أثناء النزاع. كما يمكنه توفير التعليم، والرعاية الصحية، وسلاسل القيمة التجارية، والنشاط المصرفي.

وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة بشكل خاص للانتعاش الاقتصادي نظرا لما تتمتع به من امكانيات لخلق الوظائف بوجه عام، ولا سيما نظرا لأن من المرجح أن توظّف القطاعات الضعيفة من السكان كالنساء، والشباب، واللاجئين، أو المهجرّين داخليا. وفي المناطق الريفية، تسهم هذه المؤسسات في استقرار المناطق الريفية، والحد من الفقر، واحتواء جميع فئات المجتمع.

وعلى النقيض من ذلك، فإن القطاع الخاص الذي لا يلتزم بقواعد السلوك المسئول في الأعمال ويستغل الثغرات العديدة الموجودة في مناطق الحوكمة الضعيفة يكون له تأثير تقويض كبير – سواء من خلال تغذيته للفساد، أم عدم أداء الواجبات المالية الأساسية، أم تدمير البيئة. كما أن الشركات في حاجة إلى إدراج مناهج حساسة للنزاع واحترام مبدأ "عدم الضرر". ولذلك، فإن مساعدة الدول المضيفة في مواقف النزاع أو ما بعد النزاع على تدعيم أطرها القانونية وأطر الإنفاذ الخاصة بها لتبني سلوك مسئول مهمة بشكل خاص.

إن تنفيذ الإصلاحات أكثر تعقيدا في مواقف محنة النزاع والهشاشة. كما تكشف الدروس المستفادة من دول أخرى عن أن عدم التركيز على الاقتصاد والقطاع الخاص يمكن أن يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار. ولذلك، ينبغي للدعم أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. كما أن إعادة تهيئة بيئة تمكّن الشركات من بدء وممارسة نشاطها يمكن أن تسهم في التبكير بتثبيت الوضع، وخلق التوظيف، والحد من الفقر، وتنشيط النمو على المدى الطويل. وبالنظر إلى تجارب الدول التي واجهت مواقف مماثلة، يمكن توقع طول أمد أجندة الاصلاحات وتنفيذها. ومع تبلور المرحلة الانتقالية الصعبة، فعلى الحكومة البدء في تنفيذ تدابير قصيرة المدى يمكنها أن تسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد. كما أن على الشركاء الدوليين العاملين في ليبيا إدراك تحديات التنمية الحرجة للغاية والمرتبطة بالهشاشة والنزاع، مثل ضعف الحوكمة، والقدرة الإدارية المحدودة، واستمرار التوترات الاجتماعية، والعنف، أو تركة الحرب الأهلية.

وعلى الرغم من حتمية التنويع الاقتصادي، فإن الاستقرار السياسي والأمن شرطان ضروريان. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع جهود واسعة النطاق لتحسين الحوكمة والشفافية وتدعيم مؤسسات الأعمال. وستتطلب التدابير الشاملة من أجل القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات حكومية ملائمة ومستقرة وستستغرق بعض الوقت.

3-1 مبادئ التدخل الدولي المحمود في الدول الهشة

على المؤسسات الدولية في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات تكييف النموذج الذي تعمل وفقا له. بادئ ذي بدء، سوف تؤدي الأحداث على أرض الواقع لا محالة إلى عرقلة التطوير المنتظم للأنشطة المزمعة. وثانيا، فإن للنزاع والهشاشة آثار مدمرة على مؤسسات الدولة، وهو ما يؤثر أيضا على سياق أي مشروع. والجدير بالذكر أنه كان على مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بإعداد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا التكيف مع الأوضاع الميدانية نظرا إلى تدهور الأوضاع الأمنية بشكل ملموس في عام 2014. وعلى الرغم من توقف الأنشطة خلال تلك الفترة، فقد اغتنم المشروع الفرصة للتركيز على التشخيص وتقييم المؤسسات والسياسات القائمة ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص.

كان عدد كثير من أصحاب المصالح من المجتمع الدولي ناشطين في ليبيا قبل عام 2014. ونظرا لأن التطورات السياسية تفسح بعض المجال على ما يبدو للتفاؤل، تستعد الدول والمنظمات الدولية لاستئناف برامج العمل الخاصة بها. ويتحتم لذلك على الأطراف الدولية المؤثرة التنسيق والسعي إلى تضافر الجهود للتعاون مع بعضها البعض مستقبلا. وفي سبيل مساعدة المصلحين الوطنيين على بناء مؤسسات دولة شرعية، وفعالة ، ومرنة، فعلي أصحاب المصالح الدوليين تطبيق مبادئ التدخل الدولي المحمود في الدول الهشة، والتي اعتمدها وزراء التنمية في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية ورؤساء الهيئات في اجتماع لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرفيع المستوى.[6] المبادئ العشرة هي:

1- اتخاذ السياق والمضمون كنقطة بداية
2- التأكد من أن كافة الأنشطة لا تسبب ضررا
3- التركيز على بناء الدولة باعتباره هدفا مركزيا
4- منح الأولوية لمنع الضرر
5- الاعتراف بالارتباط بين الأهداف السياسية، والأمنية، والتنموية
6- تشجيع عدم التمييز كأساس للمجتمات الشمولية والمستقرة
7- التواؤم مع الأولويات المحلية بأساليب وفي مضامين مختلفة
8- الاتفاق على الآليات العملية للتنسيق بين الأطراف الدولية المؤثرة
9- التصرف السريع ... لكن مع الاستمرار في المشاركة لوقت كاف لمنح النجاح فرصة
10- تجنب جيوب الاقصاء ("ساعدوا اليتامي")

وهناك قدر كبير من عدم اليقين ازاء المضمون السياسي في ليبيا، بما في ذلك مدى نجاح حكومة الوفاق الوطني، والكيفية التي سوف يؤثر بها الاتفاق السياسي على المؤسسات والمهام التي كُلفت بها، وما إذا كان الوضع الأمني سيتحسن أم لا. كل هذه المسائل ينبغي أخذها في الاعتبار عند العمل على وضع سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. كما يجب أن تتمثل الخطوة الأولى في أي تدخل في إجراء تحليل للحساسية تجاه النزاع من أجل تحديد أصحاب المصالح الموجودين، والعوامل التي تحرك النزاع والسلام، وماهية تأثير التدخل. وبالنظر لأن العشائر هي التي تنظم المجتمع الليبي، فإن تحديد هذه الروابط سوف يكون ضروريا للتخفيف من المخاطر الاحتمالية. ويمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة من دول أخرى مثل العراق (المربع 1-1).

المربع 1-1 : الدروس المستفادة من العمل على وضع اطار للاستثمار في العراق

بدأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العمل مع حكومة العراق في الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016 "لتحسين مناخ العمل والاستثمار". وخلال هذه الفترة، استمرت البلاد في التأثر بالهشاشة والنزاع، بما في ذلك هجمات "تنظيم الدولة الاسلامية". ومن بين أشياء أخرى، ساعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكومة العراقية على مراجعة قانون الاستثمار والتصديق على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار التي توفر للمستثمرين آلية لحل المنازعات.

وعند تطبيق مبادىء التدخل الدولي المحمود في الدول الهشة، أعد مشروع العراق التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "الدروس المستفادة" الآتية:

- **"عدم الضرر"**: خلال فترة البدء، أجرى المشروع تحليلا للحساسية للنزاع وأصحاب المصلحة للتأكد من اتباعه لمبدأ "عدم الضرر" – أي عدم إضافته إلى التوترات السياسية القائمة في العراق. وقد أتاحت هذه الدراسات للمشروع إشراك تمثيل واسع ومتزن لأصحاب المصالح في أنشطته وزاد من قبوله، وملكيته، ومن ثم تأثيره.
- **منهج مرن**: من أجل التجاوب سريعا مع أولويات الإصلاح الناشئة أو المتغيرة الخاصة بالحكومة العراقية، فقد أجرى المشروع تقييمات لتأثير أنشطته مرتين في العام لتحديد ملاءمة نصوص النصائح التي قدمها بشان السياسات ومطالبات الجهات المانحة بنتائج ملموسة.

[6] مديرية التعاون الإنمائي وأمانة العلاقات الدولية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

- **التعرف على الأهداف المتعددة الأبعاد**: خلال فترة البدء، حلل الفريق أنشطته المرتبطة بقضايا التنمية المتقاطعة مثل الحد من الفقر، والعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع القطاعات والحساسية للنزاع. ومن أجل متابعة وتقييم كيفية دمج هذه القضايا المتقاطعة، عرّف المشروع أهدافا ومراحل رئيسية معينة، وهو منهج صنع وعيا وفهما أفضل بين أصحاب المصالح للكيفية التي يمكن بها للأنشطة أن تسهم في الاستقرار والأهداف التنموية الأعرض الأخرى للعراق.
- **ملكية المؤسسات**: بنى المشروع علاقات مع أصحاب المصالح الرئيسيين لقياس أولوياتهم وتقييم ما يتوقعونه من الإصلاح. وقد نجح المشروع في ضمان ملكية قوية من خلال مجموعة العمل الخاصة بالمشروع، والتي كانت شمولية وجمعت بين صنّاع سياسات رفيعي المستوى (أي المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء)، وممثلين لوزارات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. هذا المنهج الشمولي ساعد بدوره على الحفاظ على اتصال المشروع بصورة منتظمة بمجموعة متنوعة من أصحاب المصالح الذين قدموا المشورة حول الأنشطة والتأثير.
- **تدعيم الحوار بين الحكومات وبين القطاعين العام والخاص**: أشرك المشروع أصحاب مصالح من القطاع الخاص فتحوا منظورات جديدة وأكثر اتساعا عند مناقشة السياسات في الاجتماعات. كما تضمن المشروع ممثلين لشركات أجنبية لتشارك وجهات نظرهم، وقيود وآفاق الاستثمار في العراق.

سوف يكون للنزاع في ليبيا نتائج طويلة المدى، وبوجه خاص على المؤسسات وهياكل الحوكمة. ولذلك، ينبغي للشركاء الدوليين التركيز على بناء القدرات من أجل دعم المؤسسات الرئيسية التي تلعب دورا في السياسة الاقتصادية بشكل عام – بما في ذلك المصرف المركزي، ووزارات المالية، والاقتصاد، والصناعة، وغيرها – وكذلك تلك الضالعة في السياسات التي تهدف الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المؤسسات مثل البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أو الصناديق الاقليمية.

المراجع

Abdul-Latif, R. (2013), *Libya Status of Women Survey 2013*, International Foundation for Electoral Systems, Washington, DC.

AfDB (2010), "Technical Assistance for Small and Medium Enterprise Development: The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya", African Development Bank, Tunis.Altai Consulting (2013), "Private Sector Research and Future Project Scoping in Misrata and Benghazi", prepared for the Department for International Development, Altai Consulting, Tripoli.

Amorós, J.E. and N. Bosma (2014), *Global Entrepreneurship Monitor 2013 Global Report*, Global Entrepreneurship Research Association, London.

Ayyagari, M., T. Beck and A. Demirgüc-Kunt (2003), "Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database", Policy Research Working Group Working Paper 3127, World Bank, Washington, DC.

Bennett, J. (2009), "Informal Firms in Developing Countries: Entrepreneurial Stepping Stone or Consolation Prize?" Research Paper No. 2009/19, March, UNI-WIDER World Institute for Development Economics Research, United Nations University, Helsinki.

Booz & Company (2012), *Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012*, Booz & Company, Abu Dhabi, Dubai, San Francisco and Stuttgart.

Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), *Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015*, World Bank Group, Washington, DC, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-privatesector-mapping-libya-2015.

EC (2006), "The new SME definition: User guide and model declaration", Enterprise and Industry Publications, European Commission, Brussels.

ECORYS (2012), "EU SMEs in 2012: at the crossroads – Annual report on small and medium-sized enterprises in the EU, 2011/12", ECORYS, Rotterdam.

Elgazzar, H. et al. (2015), *Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery*, World Bank Group, Washington, DC.

Elmansori, E. and L. Arthur (2014), "Obstacles to Innovation Faced by Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya", *International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East & North Africa*, 3(2): 201–214.

GIA (General Information Authority) (2008), "Libya in Figures 2008", Great Socialist Peoples Libyan Arab Jamahiriya, Tripoli.

Galal, A. (2004), "The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Business Formalization", Working Paper No. 95, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.

General Planning Council of Libya (2006), "Libya at the Dawn of a New Era: Improving Competitiveness in the Global Economy", General Planning Council of Libya, Tripoli.

GIZ (Deutshe Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH) (2013), *Libya – Building the Future with Youth: Challenges for Education and Employability*, GIZ, Bonn.

GIZ (2009), *Libya – Building the Future with Youth: Challenges for Education and Employability*, GIZ, Bonn.

IMF (2013), "Women, Work, and the Economy: Macroeconomic Gains from Gender Equity", Strategy, Policy, and Review Department and Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, Washington, DC.

INS (2012), *Statistiques Issues du Répertoire National des Entreprises: Dynamique des entreprises du secteur privé durant la période de 1996 à 2011*, Institut National de la Statistique, Tunis.

KDS (Korea Institute for Development Strategy) (2010), "Establishment of SME-Oriented SME-Oriented TVET System to Support Public Sector Reform and Employment Promotion in Libya", Ministry of Strategy and Finance, Seoul.

Kushnir, K. (2010), "How Do Economies Define Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs)?" International Finance Corporation and World Bank, Washington, DC, www.ifc.org/msmecountryindicators.

La Porta, R. and A. Shleifer (2008), "The Unofficial Economy and Economic Development", Working Paper 14520, December, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Levie, J. and E. Autio (2008), "A Theoretical grounding and test of the GEM model", *Small Business Economics*, 31: 225-263.

Levie, J. and E. Autio (2007), "Entrepreneurial Framework Conditions and National-Level Entrepreneurial Activity: Seven-Year Panel Study", Paper for the Third Global Entrepreneurship Research Conference, George Mason University, Washington, DC.

MAEG (Ministère chargée des Affaires Economiques et Générales) (2011), "*Stratégie Nationale de Promotion de la Très Petite Entreprise (TPE) : Rapport Final*", Rabat.

Monitor Group (2006), *National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya*, General Planning Council of Libya, Tripoli.

Naudé, W. (2007), "Peace, Prosperity, and Pro-Growth Entrepreneurship", Discussion Paper No. 2007/02, UNI-WIDER, World Institute for Development Economics Research, United Nations University, Helsinki.

OECD (2015), "SME and entrepreneurship policy support in Libya: a diagnosis", OECD, Paris.

OECD (2014a), "SME Development Strategy Project for Libya: Consultative meeting for the diagnostic study - Meeting Summary", OECD, Paris.

OECD (2014b), "Protecting Investment in Arab Countries in Transition", DAF/INV(2014)11/REV1, OECD Publishing, Paris.

OECD (2013), "SME Development Strategy Project for Libya, Joint OECD/Libya Mission, Mission Report", MENA-OECD Investment Programme, OECD, Paris.

OECD (2012), *Closing the Gender Gap: Act Now*, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264179370-en.

OECD (2011), "Women's Economic Empowerment: Issues Paper", prepared by the DAC Network on Gender Equality (GENDERNET), OECD, Paris.

OECD (2006), *Promoting Pro-Poor Growth: Policy Guidance to Donors on Supporting Private Sector Development,* Development Co-operation Directorate Development Assistance Committee, OECD, Paris.

Piacentini, M. (2013), "Women Entrepreneurs in the OECD: Key Evidence and Policy Challenges", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 147, OECD Publishing, Paris.

Pickering, P.M. (2007), *Peace-building in the Balkans: The view from the Ground,* Cornell University Press, London and NY.

Pratap, S. and E. Quintin (2006), "The Informal Sector in Developing Countries: Outputs, Assets and Employment", Research Paper No. 2006/130, November, World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), United Nations University, Helsinki.

Sandbakken, C. (2006), "The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya", in *Democratization,* Vol. 13(1): 135–139.

Stevenson, L. (2012), "SME Laws: Scoping Paper on International Practices", Prepared for the Jordan Enterprise Development Corporation. Unpublished.

Schneider, F., A. Buehn and C.E. Montenegro (2010), "Shadow Economies all over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007", Policy Research Working Paper No. 5356, World Bank, Washington, DC.

Schwab, K. (2014), *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, World Economic Forum, Geneva.

VLW (Voice of Libyan Women) (2012), "National Policies on Ensuring the Economic Empowerment of Women in Libya", The Voice of Libyan Women, Zawia.

World Bank (2012), "Morocco – Country partnership strategy progress report for the period FY10-13", World Bank, Washington, DC., http://documents.worldbank.org/curated/en/2012/05/16276883/morocco-country-partnership-strategy-progress-reportperiod-fy10-13.

World Bank (2011), "Libya Investment Climate: Enhancing Private Sector Performance for Diversification and Employment", World Bank, Washington, DC. Unpublished.

الفصل الثاني: القطاع الخاص ومشهد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

يهدف هذا الفصل إلى تحليل القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال في ليبيا على أساس المعلومات المتاحة، ولكن يرجح أن يكون الوضع الحالي قد تفاقم بصورة كبيرة بسبب الاضطرابات الدائرة منذ عام 2014. يقدم الفصل معلومات عن حجم وتكوين ودور قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد ومستوى نشاط ريادة الأعمال. ويبرز أيضا التحديات الرئيسية التي تثبط تنمية قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة على أساس الاستطلاعات غير الموسعة التي أجريت في الآونة الأخيرة. تكشف الأدلة عن إسهام منخفض للغاية من جانب المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد، وضعف نسبي في مستوى ريادة الأعمال، وأداء سيىء لقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة من حيث خلق فرص العمل والإنتاجية والتنافسية. تواجه مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة العديد من القيود التي تعوق تطورها وفرص نموها، وهي قيود أصبحت أشد من ذي قبل في السنوات القليلة الماضية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الوضع الأمني. يشمل ذلك صعوبة الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق. ويدور جزء كبير من النشاط المرتبط بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الإجراءات المعقدة والمكلفة لتسجيل شركات الأعمال ، وغياب نظم معمول بها للتسجيل والترخيص في المناطق الليبية، وضعف النظم القانونية والتنظيمية والإدارية.

1-2 القطاع الخاص في ليبيا

تم القضاء فعليا على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص خلال السنوات الأولى لنظام القذافي، وأصبحت الدولة تهيمن على كل الأنشطة في مجال التصنيع والزراعة وتجارة التجزئة والصرافة والتأمين والخدمات الأساسية، وأصبحت الشركات التجارية التابعة للدولة مسئولة عن كل واردات الصناعة والتصنيع والزراعة (البنك الإفريقي للتنمية، 2011). بدأت الحكومة بالتدريج سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف التحول إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وتحررا، وإحياء دور القطاع الخاص للتصدي للتأثير السلبي الذي أحدثته الضغوط الخارجية على الاقتصاد الليبي (على سبيل المثال: العقوبات الأمريكية في السنوات الثمانينيات، وانهيار أسعار النفط، وحرب الخليج في 1991/1990) . ولكن تأثير هذه الإصلاحات كان محدودا. عادت ريادة الأعمال إلى الظهور، ولكن كان معظمها في صورة أنشطة ذات نطاق ضيق في قطاعي الخدمات والصناعات اليدوية وهي أنشطة اقترنت بمخاطر محدودة و تطلبت قدرا ضئيلا من الاستثمار الخاص. لم يطبق كثير من القوانين التي تم تبنيها، وكان التجار في القطاع الخاص يحجمون عن إعادة فتح شركاتهم بسبب عدم اليقين الاقتصادي وعدم القدرة على التنبؤ بالأحداث السياسية.

وفي عام 2006، اعترفت الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للمرة الأولى بالدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص في خلق الثروة وتحقيق الازدهار في ليبيا بما في ذلك، كأهداف رئيسية تتعلق بالسياسات، تدعيم بيئة الاقتصاد الكلي والاقتصاد المصغر، وتهيئة الظروف للإنتاجية والابتكار (مجلس التخطيط العام الليبي، 2006). ولكن تم إحراز قدر ضئيل من التقدم في تنشيط القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في السنوات الخمس التالية. ومنذ بداية الاضطرابات الأهلية في عام 2011، أعاقت الحكومة الهشة كما أعاق عدم توفر الأمن في هذه الدولة بشكل أكبر تنفيذ الإصلاحات اللازمة. لا يزال الاقتصاد مدفوعا إلى حد كبير بالمؤسسات المملوكة للدولة النشطة في كثير من القطاعات ويرجح أنها تبعد المنافسة في القطاع الخاص.

وبالتالي، فإن القطاع الخاص في ليبيا صغير للغاية ولا يشكل سوى 5 في المائة تقريبا من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 14 في المائة من الوظائف (4 إلى 6 في المائة من العاملين المعينين وحوالي 8.6 في المائة من ذوي المهن الحرة).[1] [7]هذه الإسهامات في الاقتصاد متدنية بأي معيار دولي. يتباين نصيب القطاع الخاص من القيمة الإجمالية تباينا كبيرا إذ يتراوح بين 90 في المائة في القطاع التجاري و10 في المائة في القطاع المالي (الشكل 2-1). وفي القطاعات التي يهيمن عليها القطاع العام، تعاني مؤسسات القطاع الخاص من المنافسة غير العادلة مع مؤسسات القطاع العام، مما يؤثر على إنتاجيتها وفرص نموها.

[7] حسابات تقوم على أساس بيانات قدمها ل. هارجريفز، "التحديات والفرص في سوق العمل الليبية"، 18 يوليو 2012 (شركة ألتاي الاستشارية). بيّن تصنيف القوة العاملة بحسب نوع العمل وجود 1.4 مليون عامل إجمالا في القوة العاملة الاحتمالية التي تبلغ 2.1 مليون شخص. والبقية عاطلة عن العمل. ومن ضمن الليبيين المعينين في وظائف، عمل 990 ألف في الحكومة و 75 ألف في المشروعات المملوكة للدولة و 75 ألف في الشركات الخاصة و120 ألف يعملون لحسابهم الخاص في أعمال حرة.

الشكل 2-1 إجمالي قيمة إنتاج القطاعات الرئيسية ونصيب القطاع الخاص، 2014

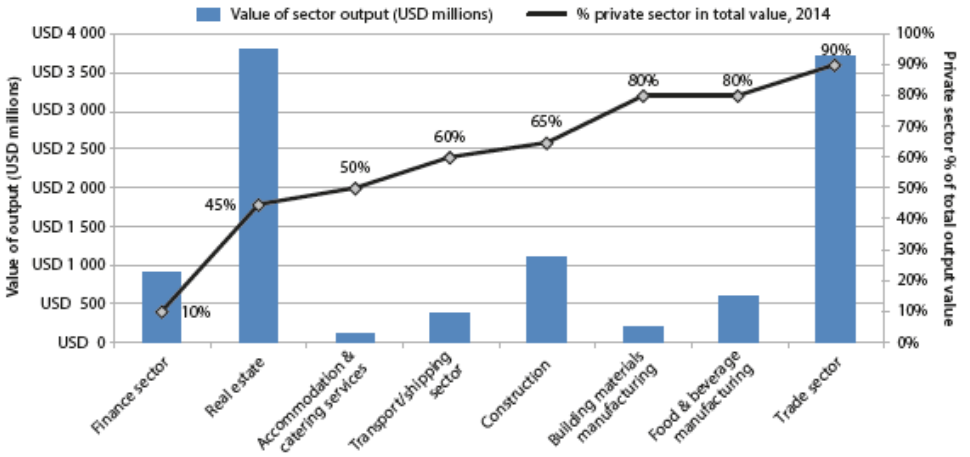

ملاحظة: أنصبة القطاع الخاص على أساس حسابات وتقديرات البنك الدولي.

المصدر: كاليس وآخرون (2015). *دراسة مبسطة للمؤسسات وصورة مفصلة للقطاع الخاص، ليبيا 2015.*

شكلت القطاعات التي تتحكم فيها الحكومة مثل النفط والغاز، والدفاع، والصحة، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية، والكهرباء، وإمدادات الغاز والمياه أكثر من 85 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2012.[8] وتتحكم شركات القطاع العام في الجزء الأكبر من قطاعات كثيرة أخرى، وإن كانت تسهم بشكل ضئيل في إجمالي الناتج المحلي. تشمل هذه القطاعات النقل، والتخزين، والاتصالات السلكية واللاسلكية (3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، والخدمات المالية (1.4 في المائة)، والزراعة والمصايد (أقل من واحد في المائة).[9]

وهناك أيضا قطاع التصنيع الصغير غير المتطور الذي كان يشكل ما يقرب من 3.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2012 ، وقطاع البناء الذي شكل أقل من 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وقطاع العقارات الذي شكل حوالي 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي ، وهي قطاعات تضم خليطا من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص. يتكون قطاع التصنيع في جانب كبير منه من مؤسسات تتحكم فيها الدولة في مجال الصناعات الثقيلة، مع وجود قطاعين فرعيين قويين يعتمدان على المؤسسات الخاصة – تصنيع الأغذية وإنتاج مواد البناء.

معظم شركات البناء شركات كبيرة. و تشكل تجارة الجملة والتجزئة 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهي تمثل المجال الأكبر والأكثر نشاطا في القطاع الخاص وتضم أكثر عدد من المؤسسات ومعظمها مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر (كاليس وآخرون، 2015). وتسهم قطاعات أخرى توجد فيها مؤسسات للقطاع الخاص ، مثل الفنادق والمطاعم، والتعليم الخاص، والخدمات الخاصة بنسبة ضئيلة للغاية في إجمالي الناتج المحلي ولكنها تتيح فرصة كبيرة لنمو القطاع الخاص في المستقبل.

[8] بيانات وزارة التخطيط الواردة في "النشرة الاقتصادية للربع الثان-2014" لمصرف ليبيا المركزي، الجدول 25. تشمل: التعدين والمحاجر ونشاطات أخرى مرتبطة بهما، والتعدين والمحاجر (بما في ذلك النفط والغاز)، والحكومة والدفاع والتأمينات الاجتماعية، والكهرباء والغاز والمياه ومختلف صناعات التصنيع.

[9] تولت جهات مدعمة من الحكومة ومشروعات كبيرة مسئولية قطاع الزراعة والمصايد وكانت نشاطات المزارع الخاصة وأعمال تصنيع وتوزيع المواد الغذائية محدودة القدرة واقتصادياتها منخفضة نظرا إلى ارتفاع التكلفة مع الإنتاج المحدود (كاليس وآخرون، 2015).

2-2 تعريف ومشهد المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لا يوجد تعريف مقبول رسميا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. وقد يكون وضع هذا التعريف خطوة أولى لتوجيه الاستهداف الدقيق والمتجانس للسياسات والبرامج. في عام 2006، اقترح مجلس التخطيط العام الليبي تعريف المؤسسات الصغرى بأنها مؤسسات يعمل بها عدد لا يتجاوز 25 عاملا وتستثمر رأس مال لا يزيد على 2.5 مليون دينار ليبي (1.6 مليون يورو) وتعريف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسات يتراوح عدد العاملين بها بين 26 و 50 عاملا ويتراوح رأس مالها المستثمر بين 2.6 مليون و 5 ملايين دينار ليبي (1.7 مليون و 3.3 ملايين يورو). [10]غير أن هذا التعريف غير مطبق من جانب كل الكيانات التابعة للحكومة. وربما يكون هذا التعريف ضيقا أكثر من اللازم.

فهو أولا لا يشمل تعريف المؤسسات المتناهية الصغر التي درج تعريفها على أنها مؤسسات تضم أقل من خمسة أو عشرة عاملين وتميل إلى أن تضم معظم المؤسسات الناشئة (كوشنير، 2010). إنه إغفال لجزء مهم لأن المؤسسات المتناهية الصغر عرضة لفشل سوق أكثر حدة ، وهو ما يميزها عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ثانيا، الحدود القصوى لعدد العاملين منخفضة، ولاسيما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة التي يبلغ الحد الأقصى للعاملين بها 249 عاملا في تعريفات معظم الدول وكذلك الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2006) . ومع ذلك فقد تحدد بعض الدول العدد الأقصى لعدد العاملين عند مستوى 100 عامل أو تقدره بما يزيد على ذلك بكثير كما هو الحال في الولايات المتحدة التي تضع الحد الأقصى عند مستوى 499 عاملا. يضاف إلى ذلك أنه لابد من إعطاء مزيد من الاهتمام لاستخدام الإنتاج السنوي و/أو الأصول المدرجة في الميزانية، بدلا من رأس المال المستثمر، كمعيار تعريفي لأن المعيارين الأوليين مؤشران أفضل لحجم عمليات أية شركة. [11]

وعلى المستوى العالمي، يسهم قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بصورة كبيرة في خلق فرص العمل والنمو الشامل. وتمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول المتقدمة نسبة تصل إلى 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وتسهم بنصيب أكبر في التوظيف الإجمالي (اياجاري وآخرون، 2003). لا ينطبق ذلك على ليبيا حيث يقدر إسهام المؤسسات الصغرى والمتوسطة ب 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[12] ولا توجد بيانات رسمية متاحة عن إسهامها في خلق فرص العمل، إلا أن هناك افتراضا منطقيا يعتمد على معلومات أخرى، وهو أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل 11 في المائة من التوظيف الإجمالي.[13] وبالقياس إلى دول أخرى، يشير ذلك إلى فرص نمو كثيرة لا يستفاد منها لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

لا تتوفر بيانات رسمية بشأن عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا أو حجمها. أفاد إحصاء الأعمال لعام 2006 أن عدد المؤسسات يبلغ إجمالا 117828 (الجدول 2-1)، باستثناء قطاع الزراعة. وبحسب هذا الإحصاء، يبلغ متوسط عدد العاملين في كل مشروع 2.5 عامل، مما يعني أن معظم الشركات مؤسسات متناهية الصغر، حتى في قطاع التصنيع. ويقل متوسط حجم المشروع في ليبيا عنه في أية دولة أخرى مشابهة إلى حد كبير: فمتوسط عدد العاملين 4.4 عمال في الأردن؛[14] و 12.3 عاملا في تونس (المعهد الوطني للإحصاء ، 2012) و6.2 عمال في دول الاتحاد الأوروبي (ECORYS، 2012) .

---

[10] التحويل لليورو على أساس سعر الصرف الرسمي وهو دينار ليبي = 0.655358 يورو، 23 سبتمبر 2015.

[11] رأس المال المسجل أو المستثمر نادرا ما يستخدم في تعاريف المشروعات الصغرى والمتوسطة (أنظر كوشنير، 2010). على الرغم من أن رأس المال المسجل سهل القياس على المستوى الوطني، فملاءمته كمعيار لتحديد حجم مشروع أمر مشكوك فيه إلى حد كبير. فهو لا يعكس بالضرورة رأس المال المدفوع الحقيقي في أي مشروع، ومقياس عمليات الشركة مثل المبيعات والأصول لا تعكس بوجه عام رأس مالها المسجل.

[12] تقدير محافظ مصرف ليبيا المركزي.

[13] يشمل هذا التقدير 8.5% من العاملين في الأعمال الحرة و2.5% من العاملين بأجر في القطاع الخاص. وهو يفترض أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تشكل نصف فرص العمل في القطاع الخاص وهي من 4% إلى 6% تقريبا. تقديرات البيانات على أساس ل. هارجريفز، "التحديات والفرص في سوق العمل الليبية"، عرض باور بوينت، 18 يوليو 2012 (شركة ألتاي للاستشارات).

[14] "المشتغلون والمشروعات بحسب النشاط الاقتصادي والفئة الوظيفية من حيث الحجم لعام 2011 في القطاع الخاص"، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (http://www.dos.gov.jo/).

الجدول 2-1 نتائج إحصاء الأعمال لعام 2006 في القطاعات الاقتصادية العريضة

نتائج إحصاء الأعمال 2006	الفنادق		التجارة		الخدمات		التصنيع		إجمالي الأعمدة	
عدد المؤسسات	241	%0.2	83298	%70.7	17539	%14.9	16750	%14.2	117828	%100
عدد العاملين	8360	%2.9	177641	%61.5	61022	%21.1	42017	%14.5	289040	%100
عدد غير الليبيين المتضمنين في الإحصاء			36986	%45.5	12118	%15.0	32044	%39.5	81148	%100
متوسط عدد العاملين في المشروع الواحد	34.7		2.1		3.5		2.5		2.5	
المبيعات (بالدينار الليبي)	149621	%2.9	3500560	%68.7	696362	%13.7	749358	%14.7	5095901	%100
المبيعات عن كل عامل (بالدينار الليبي)	17897		19705		11411		17835		17630	
القيمة المضافة (بالدينار الليبي)	105169	%2.8	2778119	%74.0	464984	%12.4	406750	%10.8	3755022	%100
القيمة المضافة عن كل عامل (بالدينار الليبي)	12580		15638		7620		9680		12991	

المصدر: مصلحة الإحصاء الليبية 2006 (ورد في تقرير للبنك الدولي، 2011 : 8).

يملك الأفراد حصة كبيرة تبلغ 80 في المائة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمارس نسبة 16 في المائة منها نشاطها كشركات، و3 في المائة كشركات مملوكة للأسر وواحد في المائة لها هياكل أخرى (البنك الإفريقي للتنمية، 2010).[15] غير أن العديد من المؤسسات المملوكة للأسر عبارة عن تكتلات صغيرة تملك عددا من الشركات، مما يؤدي في بعض الأحوال إلى الهيمنة على السوق.

تمثل صناعة الأغذية والمشروبات أكبر قطاع غير مرتبط بالنفط والغاز من حيث عدد الشركات وعدد العاملين. وقطاع التصنيع في مجال المؤسسات الصغرى والمتوسطة يهيمن عليه إنتاج الأغذية ومنتجات الأخشاب والمعادن لأغراض البناء، وتمارس بعض الشركات الصغيرة نشاطها أيضا في إنتاج الملابس والسيراميك والطوب وطحن الحبوب والسلع المرتبطة بالنشر. بعض مجالات النشاط والفرص غير متطورة، ويرجح أن تكون هناك فرصة لتوسيع أنشطة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مجال صناعات الزجاج ومنتجات الجلود والمصايد والسلع الاستهلاكية والسياحة وكذلك قطاع الخدمات. وإذا توفرت ظروف عامة وحوافز مناسبة توجد مساحة متسعة للتنويع والنمو في هذه المجالات. إن الربط بين الشركات الصغيرة وبين سلاسل الإمداد والقيمة للمؤسسات الوطنية والمتعددة الجنسيات الكبيرة، وتطوير مجموعات صناعية للتكنولوجيا المتقدمة يعكس مجالات أخرى تستحق البحث . (البنك الإفريقي للتنمية، 2010).

3-2 أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة

تتوفر معلومات محدودة عن نمو وأداء قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. لا يوجد جانب إحصائي لقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة يتتبع اتجاهات النمو في عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإسهامها في خلق فرص العمل على أساس سنوي، أو ديناميكيات القطاع (على سبيل المثال، المعدلات السنوية لبداية المؤسسات وخروجها والأرقام

[15] بيانات جمعها البنك الإفريقي للتنمية من الإحصاءات الوطنية الليبية لعام 2007 (أنظر الملحق 3 للبنك الإفريقي للتنمية، 2010).

الصافية للوظائف التي تم خلقها). ولا توجد أيضا دراسات عن أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة يمكن أن تتيح مؤشرا على العوامل التي تؤدي إلى إسهام بعض المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القيمة بمقدار أعلى من مؤسسات أخرى.

غير أن المعلومات المحدودة المتوفرة تشير إلى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تؤدي عملها بمستويات متدنية من الإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة. وكثير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا فرعية وتفتقر إلى رأس المال ولا تتوفر لديها القدرة على الارتقاء في الإدارة والتسويق. خلصت دراسات مونيتور جروب (حاليا مونيتور ديلوات) إلى أن 80 في المائة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة تستخدم أقل من خمسة عاملين وأن المبيعات السنوية لنسبة 70 في المائة منها تقل عن 50000 دينار ليبي. وبحسب الدراسات، فإن نسبة كبيرة من أصحاب الأعمال "رواد أعمال محجمون" ، إما أنهم كانون يفضلون العمل في وظيفة حكومية أو أسسوا مؤسسات لأنهم لم يجدوا فرص عمل في القطاع العام . (مونيتور جروب، 2006 :47). تتسم المؤسسات الليبية بعدم التطور في العمليات الإنتاجية، وتوجه محدود بالنسبة للعملاء والتسويق ، وانخفاض إنفاق الشركات على الأبحاث والتطوير، وعدم كفاية تدريب العاملين، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وعدم إعطاء الاهتمام الواجب للجودة والكفاءة. تترجم كل هذه السمات إلى أداء ليبيا الضعيف بالقياس إلى أقرانها في المنطقة والعالم (مجلس التخطيط العام الليبي 2006؛ مونيتور جروب، 2006). ولتحفيز الإنتاجية وزيادة عدد العاملين والابتكار في قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، يجب أن تحسّن ليبيا من مستوى تطور وحرفية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا من خلال الارتقاء بقدرة أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الإدارة.

قامت إدارة مناخ الاستثمار في البنك الدولي بدراسة شملت 244 شركة ليبية في عام 2009، وحللت مستويات الإنتاجية بها (وردت في تقرير للبنك الدولي، 2011). أظهرت النتائج أن الشركات الحاصلة على قرض في الوقت الحالي أقل إنتاجا من الشركات التي لم تحصل على قرض. ويبدو أن هذا يشير إلى أن النظام المالي لم يوزع الائتمان بكفاءة على الشركات الأكثر إنتاجا. تؤدي الشركات التي تلقت اهتماما رقابيا أكبر – يقاس ذلك بعدد مرات التفتيش من قبل مسئولي الضرائب ومراقبة الجودة - عملها بشكل أفضل نسبيا. يعني هذا إما أن عمليات التفتيش تجعل الشركات أكثر إنتاجا، أو أن الشركات الأكثر إنتاجا وتحقيقا للربح موضع اهتمام تنظيمي ورقابي أكثر. إن الشركات التي قامت بالابتكار من خلال سلع جديدة أو عمليات إنتاج جديدة كانت أكثر إنتاجا. يشير ذلك إلى أن السياسات التي تهدف إلى تشجيع الابتكار يمكن أن تعزز الإنتاجية، ويشمل ذلك استبعاد التكاليف غير الضرورية التي يفرضها مناخ الاستثمار، والارتقاء بالتكنولوجيا، والحد من الحواجز الماثلة أمام المنافسة المحلية والدولية وتنشيط الاستثمار الأجنبي والصادرات.

ومنذ ثورة عام 2011، زاد تدمير البنية التحتية من تكاليف الصفقات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحد من إنتاجيتها وقدرتها على التنافس بشكل أكبر. و الهبوط الحاد في القدرة على الإنتاج بسبب نقص توريد المواد الخام والسلع المستوردة ، وتعطيل سلسلة الإمداد المرتبط بالنقل، وفقد العاملين الأجانب والمشاكل المتعلقة بالأمن في مكان العمل كلها عوامل أدت أيضا إلى انخفاض الإيرادات (كاليس وأخرون، 2015).

4-2 التحديات الإقليمية والمحلية

إن المؤسسات الصغرى والمتوسطة موزعة بصورة غير متساوية في مختلف المناطق الليبية . ويتركز نشاط الأعمال في ثلاث مدن رئيسية: طرابلس وبنغازي ومصراتة، مع تركز معظم التصنيع الصغير الحجم في بنغازي والجبل الأخضر والمرقب (البنك الإفريقي للتنمية، 2010). و تشير تقارير خارجية إلى أن حوالي 46 في المائة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة توجد في الشمال الغربي من ليبيا وأن حوالي 36 في المائة منها في الشمال الشرقي. ربما يعكس هذا ببساطة التوزيع السكاني بما أن نسبة الثلثين متجمعة في المناطق الشمالية من البلاد على امتداد ساحل البحر المتوسط، مع إقامة معظم السكان في المناطق الحضرية الرئيسية حول طرابلس وبنغازي. تتوفر أيضا بعض الأدلة على اختلاف مستويات الإنتاجية تبعا للموقع. خلصت دراسة مناخ الاستثمار التي أجراها البنك الدولي إلى أن الشركات الواقعة في طرابلس أكثر إنتاجا من

الشركات في مواقع ليبية أخرى، مما يشير إلى التأثيرات الإيجابية للتكتل، والبنية التحتية المميزة واستثمارات الخدمات الاجتماعية.

و المناطق الداخلية والجنوبية في هذه الدولة أقل تطورا، ويرجح أن يكون بها كثافة أقل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ونسبة أعلى من المؤسسات المتناهية الصغر، وارتفاع في مستوى الصفة غير الرسمية. وهناك عوامل يمكن أن تفسر انخفاض مستوى أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المناطق الداخلية والجنوبية وهي البنية التحتية الأقل تطورا وتوفر قدر أقل من الفرص الاقتصادية ، ونقص خدمات دعم الأعمال . وهناك أيضا اختلافات قطاع من منطقة إلى أخرى مع هيمنة قطاع الزراعة بصورة أكبر في المناطق الريفية، وإن كانت هناك مناطق بها إنتاج زراعي تقع أيضا في السهول الساحلية بالقرب من طرابلس في الجفاره والجبل الأخضر في المنطقة الشرقية من هذه الدولة وكذلك في سبها في الجنوب.

توجد أيضا اختلافات كبيرة في تكوين المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المدن الرئيسية الثلاث. فطرابلس هي المركز السياسي والمصرفي والمالي والتجاري، كما أنها إحدى المدن التجارية والصناعية الرائدة. و إمكانية الحصول على المواد المستوردة وتوفر خدمات المرافق العامة والكثافة العالية نسبيا للعمالة الماهرة عوامل مسئولة إلى حد كبير عن تمركز التجارة وخدمات الدعم العام. و قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وإن كان صغيرا ، متنوع نسبيا ويلعب دورا رئيسيا في قطاعات التجزئة والتصنيع المحدود.

يعتمد الجزء الأكبر من اقتصاد بنغازي على المؤسسات المملوكة للدولة التي تم تخصيصها جزئيا وشركات أخرى كبيرة. ولذلك فهو غير متنوع بصورة كبيرة، ونشاط القطاع الخاص ضعيف. استثمرت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في منشآت سياحية كبرى لكي تزيد من فرص العمل، وهو ما يمكن أن يخلق طلبا على مؤسسات جديدة لتقديم خدمات التوريد وخدمات تكميلية تتعلق بالسياحة (التاي للاستشارات، 2013). وقد أثّر تدمير البنية التحتية في بنغازي خلال الثورة والفترة التالية لها تأثيرا سلبيا على القدرة الإنتاجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وسهولة الوصول إلى الأسواق. وفي الفترة من 2013إلى 2014 أعلنت أكثر من ثلث المؤسسات في المنطقة عن أضرار مادية لحقت بمقارها، ونقلت ما يقرب من نصف هذه المؤسسات مكاتبها، وأعلنت نسبة 86 في المائة منها عن انخفاض في المبيعات مما أدى إلى تراجع بنسبة 57 في المائة في نمو الإيرادات ، وهو أكبر تراجع تم الإعلان عنه في أية منطقة (كاليس وآخرون، 2015).

ومن جانب آخر، تعتمد مصراتة بصورة أقل من الناحية التاريخية على الوظائف الحكومية بالقياس إلى طرابلس أو بنغازي، وإن كانت تضم عددا من المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة المملوكة للدولة. وبمرور الوقت، اكتسبت سمعة أنها قاعدة صناعية وأن لديها قطاع خاص أقوى ومستوى أعلى من نشاط ريادة الأعمال بالمقارنة ببنغازي، بما في ذلك انتشار الشركات الكبيرة المملوكة للأسر التي يتنوع نشاطها في مجالات متعددة (التاي للاستشارات، 2013). وأسهم أيضا وجود منطقة حرة في مصراتة في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي ونشاط ريادة الأعمال.

إن التنمية الإقليمية موضع اهتمام شديد بالنسبة لوضع السياسات. وفي عام 2014 بدأت الحكومة تعمل على وضع خطة للاستثمار في ليبيا وتبحث مزايا كل منطقة وإمكاناتها المتأصلة على المستويين التجاري والسياحي بهدف جذب المستثمرين.[16] كانت الخطة تهدف إلى دعوة القطاع الخاص للمشاركة في تطوير المؤسسات في كل مدينة رئيسية مع قيام الدولة بدور القوة الدافعة والحافز لتوجيه استثمارات القطاع الخاص في اتجاه معين على أساس تحليل لما يجب أن يكون نقطة التركيز الرئيسية في كل منطقة أو مدينة.

[16] معلومات من مسئولين ليبيين في ورشة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، 25-26 سبتمبر 2014 في باريس.

5-2 مستويات نشاط ريادة الأعمال

مستويات منخفضة لنشاط ريادة الأعمال ومعدل مرتفع لانقطاع النشاط

ظلت ثقافة المهن والأعمال الحرة والقيام بالمبادرات الخاصة غير موجودة في ليبيا تقريبا لعقود. ولا تزال مستويات ريادة الأعمال منخفضة للغاية كما ينعكس في المرصد العالمي لريادة الأعمال ويمكن أن نتوقع أن يكون الوضع الحالي قد تفاقم بصورة كبيرة بسبب النزاع الدائر. [17] ومن ضمن دول المرصد العالمي لريادة الأعمال التي شملتها القياسات في عام 2013، وعددها 67 دولة، كان ترتيب ليبيا 23 على مستوى نشاط ريادة الأعمال الناشيء و32 من حيث ملكية الأعمال الحرة و 63 من حيث ملكية الأعمال الحرة الراسخة. ومن السكان البالغين (18-64) حاول 6.6 في المائة أن يبدأوا عملا حرا جديدا (رواد أعمال ناشئون)، وتملك 4.7 في المائة عملا حرا ناشئا و3.4 في المائة فقط عملا حرا راسخا تم تأسيسه منذ أكثر من 42 شهرا، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط بالنسبة للنظم الاقتصادية المعتمدة على عناصر الإنتاج (اموروس وبوسما، 2014) (الشكل 2.2) [18] . والفجوة بين ليبيا والنظم الاقتصادية التي تعتمد على عناصر الإنتاج كبيرة إذ يبلغ مجموع أصحاب الأعمال الحرة الراسخة 3.4 في المائة من الليبيين مقابل 13.3 في المائة من السكان البالغين في النظم الاقتصادية التي تعتمد على عناصر الإنتاج.

الشكل 2-2 معدلات نشاط ريادة الأعمال في ليبيا بالمقارنة بالنظم الاقتصادية التي تعتمد على عناصر الإنتاج، المرصد العالمي لريادة الأعمال 2013

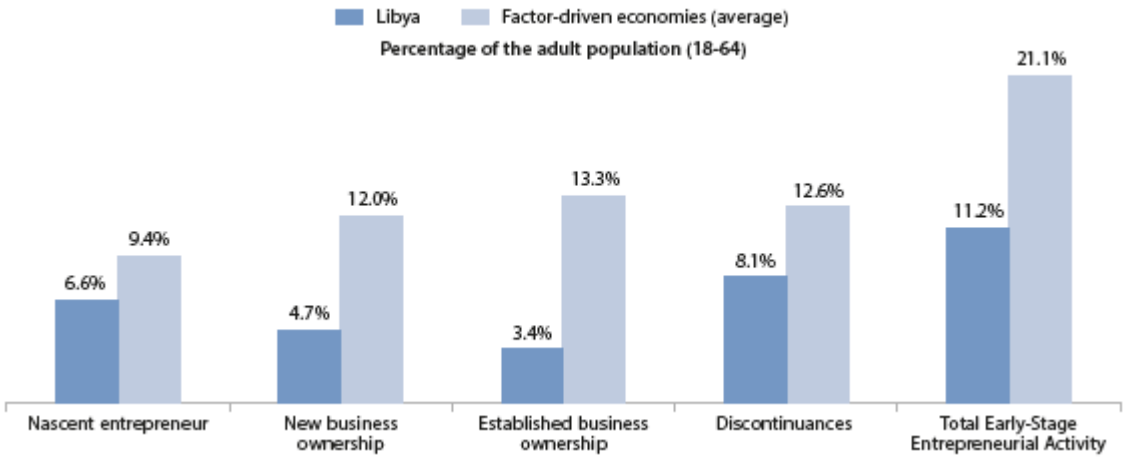

ملاحظات: تضمنت دورة المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2013، 13 نظاما اقتصاديا معتمدا على عناصر الإنتاج.
المصدر: معلومات مستخرجة من التقرير العالمي للمرصد العالمي لريادة الأعمال 2013 (اموروس وبوسما، 2014: 30).

تشير بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى أن قاعدة أصحاب الشركات الحاليين في ليبيا ضعيفة للغاية – 8% فقط من البالغين يمتلكون مؤسسات تجارية جديدة أو راسخة بالمقارنة ب متوسط نسبته 25 في المائة في النظم الاقتصادية

[17] تستخدم أبحاث المرصد العالمي لريادة الأعمال ثلاثة مؤشرات لقياس مستوى نشاط ريادة الأعمال في بلد ما: نسبة السكان البالغين الذين يعكفون بنشاط على بدء مشروع تجاري جديد (رواد الأعمال الناشئون)؛ والنسب التي تمتلك بالفعل مشروعا تجاريا جديدا (عمره أقل من 42 شهرا)، والنسبة التي تمتلك مشروعا تجاريا راسخا (عمره أكثر من 42 شهرا). أجرى الفريق الوطني الليبي والمرصد العالمي لريادة الأعمال في جامعة بنغازي دراسة للمرصد عن ليبيا عام 2013 قامت على أساس مقابلات وجها لوجه مع 2246 ليبي بالغ (من سن 18 إلى 64 سنة) وذلك في يوليو 2013، واستخدمت الدراسة الموحدة للسكان البالغين التي تستخدم في جميع الدول المشاركة في أبحاث المرصد العالمي لريادة الأعمال.

[18] النظم الاقتصادية المعتمدة على عناصر الإنتاج كما عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي تتنافس على أساس العناصر االطبيعية لديها وبصفة أساسية العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية ، وتعتبر المنتجات أو السلع الأساسية لديها المصدر الرئيسي للتصدير. وهي شديدة التأثر بالدورات الاقتصادية العالمية وأسعار السلع وتذبذب أسعار الصرف. ويصنّف المنتدى ليبيا بوصفها نظاما اقتصاديا يعتمد على عناصر الإنتاج وفي مرحلة انتقال نحة نظام اقتصادي يعتمد على الطفاءة (شواب، 2014).

المعتمدة على عناصر الإنتاج. ومعدل نشاط ريادة الأعمال الناشئ منخفض أيضا بالمقارنة، رغم أنه على المستوى الوطني أعلى من معدل أصحاب المؤسسات التجارية الجديدة. إن نشاط ريادة الأعمال ظاهرة حديثة في ليبيا: [19] فأكثر من ثلاثة أرباع البالغين الذين يمارسون نشاط ريادة الأعمال قاموا بهذا النشاط بعد يناير 2010 (رواد الأعمال الناشئون زائد أصحاب المؤسسات التجارية الجديدة). [20] و58 في المائة من هؤلاء رواد أعمال ناشئون لم يحاولوا بدء إنشاء مشروع تجاري جديد إلا بعد منتصف عام 2012. [21] و 23 في المائة فقط من البالغين الضالعين في أي نشاط لريادة المؤسسات قاموا بذلك لمدة تزيد على ثلاث سنوات ونصف السنة.

يوجد أعلى نشاط لريادة الأعمال في مرحلته المبكرة لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين 18 و 24 عاما مما يشير إلى أن ترجيح إنشاء عمل حر أعلى عند الشباب منه عند الفئات الأكبر سنا (الشكل 2-3). في معظم الدول التي شملتها قياسات المرصد العالمي لريادة الأعمال، يوجد أعلى معدل لنشاط ريادة الأعمال في مرحلته المبكرة بشكل عام في الفئة العمرية التي تتراوح بين 25 و 34 عاما. وتزيد معدلات نشاط ريادة الأعمال في مرحلته المبكرة في ليبيا مع مستوى التعليم وارتفاع الدخل، وهو أمر شائع في دول المرصد العالمي لريادة الأعمال . تشير هذه النتائج إلى الأهداف الديموغرافية المحتملة لدعم تنمية مهارات وقدرات ريادة الأعمال .

الشكل 2-3: معدلات ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة على أساس السن والتعليم ومستوى دخل الأسرة، ليبيا 2013

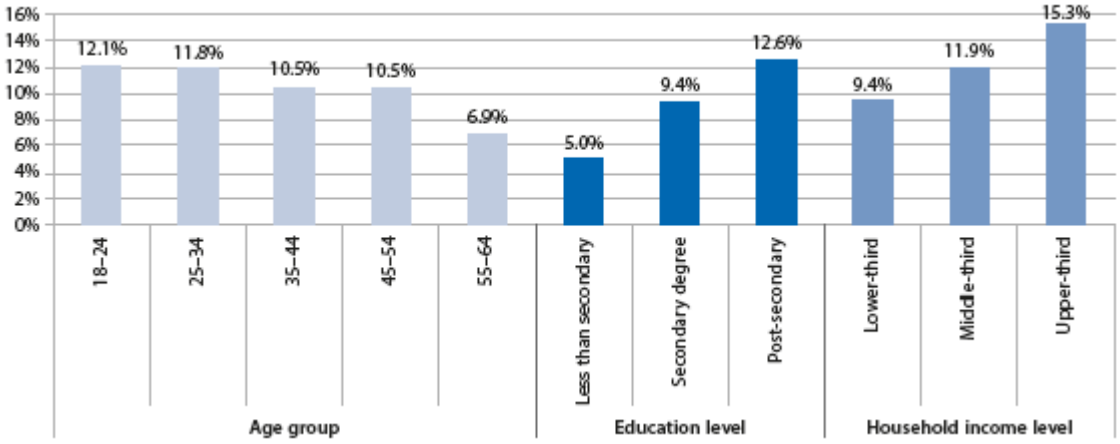

المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال – البيانات الخاصة بليبيا.

يبلغ معدل توقف نشاط رواد الأعمال 8.1 في المائة، وهو معدل مرتفع أيضا بالقياس إلى معدلات الأنشطة الأخرى لريادة الأعمال، وبالمقارنة بدول أخرى شملتها قياسات المرصد العالمي لريادة الأعمال – ولا توجد معدلات أعلى سوى في سبع دول أخرى. [22] وفي الحقيقة أن عدد البالغين الذين يوقفون نشاط أعمالهم الحرة أكبر من عدد الذين يحاولون إنشاء أعمال حرة جديدة. ولذلك فإن مقابل كل عشرة بالغين يحاولون إنشاء عمل حر جديد يوجد 12.3 بالغا يوقفون نشاطهم في مجال ريادة الالمشاريع. وبشكل عام، يوقف رواد الأعمال نشاط عملهم الحر إذا لم يحقق ربحا أو إذا واجهوا صعوبة في الحصول

---

[19] أجرت ليبيا مع المرصد العالمي لريادة الأعمال دراسات في يوليو 2013 كانت النقطة المرجعية لقياس المدة الزمنية التي أمضاها الأفراد الضالعون في مرحلة ما من نشاط ريادة الأعمال.

[20] كانت النسبة الإجمالية لرواد الأعمال بين السكان البالغين 14.7%. وبلغ إجمالي رواد الأعمال في المرحلة المبكرة 11.3% من السكان البالغين، وهو ما يعادل 76.8% من جميع رواد الأعمال.

[21] إن رواد الأعمال الناشئين الذين حاولوا بدء عمل حر "خلال ال 12 شهرا الماضية" شكلوا 6.6% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة الذين بلغت نسبتهم 11.3% ، أي ما يشكل 58%.

[22] يعرّف المرصد العالمي لريادة الأعمال "توقف النشاط" بأن أشخاصا بالغين أفادوا أنهم "تركوا أو باعوا أو أغلقوا" في العام الماضي أعمالا تجارية كانوا يملكونها ويديرونها. "وتوقف الناط التجاي" ليس مرادف "لمعدل الفشل" حيث أن في بعض الحالات يستمر العمل التجاري في ظل مالك مختلف.

على تمويل. وفي حالة ليبيا، ربما تؤثر عوامل أخرى مثل عدم اليقين السياسي والمسائل الأمنية وتدمير البنية التحتية وتوقف إمكانية الوصول إلى السوق. وعندما يصبح عدد رواد الأعمال الذين يوقفون نشاط عمل حر قائم أكثر من عدد الذين يحاولون إنشاء نشاط جديد، يتقلص نمو قاعدة ريادة الأعمال المنخفض بالفعل.

مفهوم ايجابي لريادة الأعمال ولكن مستويات الثقة بالنفس متدنية

رغم الانخفاض النسبي في مستويات نشاط ريادة الأعمال، يتبنى السكان البالغون سلوكيات اجتماعية إيجابية للغاية إزاء ريادة الأعمال. فحوالي 85 في المائة من البالغين يعتبرون ريادة الأعمال اختيارا مهنيا جيدا، ويؤمنون بأن رواد الأعمال يحظون بمكانة اجتماعية أعلى (اموروس وبوسما، 2014: 78). ومن جانب آخر، فإن آراءهم سلبية إزاء فرص إنشاء عمل حر و قدرتهم على إنشائه أو إدارته علاوة على مستوى عال نسبيا من الخوف من الفشل. يشعر أقل من 60 في المائة من البالغين الليبيين بأن لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لإنشاء وإدارة عمل حر بالمقارنة بمتوسط يبلغ 70 في المائة تقريبا من البالغين في نظم اقتصادية أخرى تعتمد على وسائل الإنتاج. و رأى ما يزيد قليلا على النصف أن هناك فرصا جيدة لإنشاء أعمال حرة في الأماكن التي يقيمون بها "في الأشهر الستة القادمة" بالمقارنة بمتوسط يزيد على 60 في المائة من البالغين في النظم الاقتصادية التي تعتمد على وسائل الإنتاج إجمالا. وقال ثلث الليبيين إن الخوف من الفشل يمنعهم من إنشاء عمل حر حتى لو رأوا أن فرصا جيدة تتوفر لذلك، وهو ما يزيد قليلا على المتوسط في النظم الاقتصادية التي تعتمد على وسائل الإنتاج.

تشير هذه النتائج إلى ضرورة بذل جهود للترويج لفرص نشاط الأعمال لدى السكان. ويمكن أن يكون لخلق الوعي العام بالفرص التي يمكن أن تزدهر فيما بعد في القطاعات الاستراتيجية وقطاعات النمو تأثير منشط على معدل نشاط ريادة الأعمال الناشئ. ولكن توجيه الأعمال الحرة الجديدة إلى القطاعات الاستراتيجية يجب أن يكون مدعوما أيضا بسياسات حكومية أخرى للحد من الخوف من الفشل لدى الليبيين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال خلق بيئة مواتية لرواد الأعمال المحتملين للوصول إلى أفكار لنشاط الأعمال وتحويلها إلى حقيقة، وتسهيل دخول المؤسسات الناشئة إلى مجالات واعدة جديدة وتوفير التشجيع وبناء القدرة على ريادة الأعمال ودعم الأعمال ومصادر التمويل.

عدم المساواة بين الرجل والمرأة في نشاط ريادة الأعمال

المساواة بين الرجل والمرأة عامل مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية والنمو (بوز وشركاه، 2012؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2012؛ صندوق النقد الدولي، 2013). إن عدم توفر الموارد والحقوق الأساسية يعوق قدرة المرأة على دخول سوق الشغل أو على أن تصبح رائدة للأعمال. يشمل ذلك القيود على حرية التنقل وحقوق الملكية والميراث وإمكانية الحصول على الائتمان. تم تقدير الخسارة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لعدم المساواة بين الرجل والمرأة في سوق الشغل بنسبة تصل إلى 27 في المائة في بعض المناطق في العالم (صندوق النقد الدولي، 2013). ومن شأن رفع معدلات إسهام القوة العاملة من الإناث إلى مستوى إسهام القوة العاملة من الذكور في دولة بعينها أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5 في المائة في الولايات المتحدة و 12 في المائة في دولة الإمارات و 34 في المائة في مصر (بوز وشركاه، 2012). ومن الممكن أن يسهم تحسن فرص النساء في تحقيق الدخل والتحكم فيه، والحد من عدم المساواة، في تحقيق تنمية اقتصادية أوسع، في حين يمكن أن تؤدي المساواة في الوصول إلى موارد الإنتاج إلى زيادة إنتاجية المؤسسات المملوكة للنساء وبذلك تحقق مكاسب إنتاجية كبيرة (صندوق النقد الدولي، 2013).

تقل فرصة النساء في سن العمل في ليبيا للعمل كسيدات أعمال بمقدار عشرة أضعاف عن فرصة الرجال. لم تزد نسبة النساء العاملات اللاتي كن من أصحاب المؤسسات في 2012 على 1% بالمقارنة بنسبة 10.5 في المائة من الرجال العاملين (الجزار وآخرون، 2015).[23] تشكل النساء حوالي 4.2 في المائة من جميع أصحاب الأعمال والمهن الحرة وأرباب العمل،

[23] الجزار وآخرون (2015:11) استندوا إلى حسابات تقوم على أساس دراسة القوة العاملة الليبية عام 2012.

وهي نسبة تقل بصورة كبيرة عن حصة النساء في قوة العمل التي تحظى بفرصة عمل بالفعل (34 في المائة) [24]. و أحد أسباب تمثيلهن المنخفض بين رواد الأعمال هو الاحتواء الكامل تقريبا للنساء ليعملن في وظائف القطاع العام. [25] و تعكس البيانات الخاصة بليبيا لدى المرصد العالمي لريادة الأعمال 2013 عدم المساواة بين الرجل والمرأة في معدلات نشاط ريادة الأعمال الذي يفوق عدم المساوة في دول أخرى كثيرة. و لا تزيد نسبة الإناث البالغات اللاتي كن يعملن كرائدات أعمال في مرحلة مبكرة على 7.2 في المائة [26] مقابل 15 في المائة من الذكور البالغين (أموروس وبوسما، 2014).

تمثل النساء في ليبيا مصدرا لم تتم الاستفادة منه لنشاط ريادة الأعمال في الاقتصاد المنتج. وتواجه النساء تحديات محددة منها نقص الدعم الفني والتعليمي، وصعوبة الحصول على رأس المال، وعدم توفر فرص تحقيق النمو وصعوبة تحقيق الاتزان بين الوقت المكرس لمطالب الأسرة من ناحية ومتطلبات العمل من ناحية أخرى (في ال دابليو، 2012). إن عدم إمكان الحصول على موارد اقتصادية كافية قيد آخر على ريادة النساء للأعمال في ليبيا. أكثر من نصف النساء المتزوجات حاليا أو سابقا في ليبيا لا يملكن مدخرات مالية على المستوى الشخصي. 64 في المائة منهن لا يملكن أشياء ذات قيمة مرتفعة كالسيارة أو الحلي، ونسبة النساء اللاتي يملكن أرضا أو شقة لا تزيد على 12 في المائة (عبد اللطيف، 2013). يشير ذلك إلى أن النساء يعانين من قدر كبير من الحرمان من حيث إنشاء عمل حر والقدرة على توفير ضمانات للتمويل.

سيتطلب القضاء على عدم المساواة بين الرجال والنساء في ريادة الأعمال مزيجا من السياسات التي ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال للجميع وتستهدف بوضوح تنمية المرأة في مجال ريادة الأعمال (بياسنتيني، 2013).

6-2 الاقتصاد غير الرسمي

إن الصفة غير الرسمية موجودة في جميع النظم الاقتصادية (اياجاري وآخرون، 2003؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2006). [27] ولكن هذه الصفة تميل إلى أن تكون أصغر في الدول التي يوجد بها نظام تنظيمي صديق للأعمال، وإصلاحات تزيد من المنافسة، وعبء ضريبي أخف نسبيا، وحقوق ملكية مؤمّنة، وتنظيم أكثر يسرا لقوة العمل، ونظام قانوني جيد (براتاب وكوينتين، 2006). ويبدو أن وجود الصفة غير الرسمية يتراجع مع اتساع حجم الشركة وزيادة قيمة رأس المال المستثمر، رغم أن الشركات بمختلف أحجامها يمكن أن تستمر في العمل بصورة غير رسمية عندما يثبت أن عكس ذلك سيكون أكثر تكلفة (جلال، 2004). و تحرم الشركات غير الرسمية من فوائد الحصول على قروض رسمية، وخدمات دعم تنمية المؤسسات وعقود سلسلة الإمداد، مما يحد من فرص نموها.

وفي عام 2007، بلغ حجم القطاع غير الرسمي في ليبيا 30.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، [28] وهي نسبة ليست مرتفعة بالمقارنة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء الأردن وسوريا. 17.2 في المائة و16.5 في المائة على التوالي)، ولكنها تفوق بكثير النسبة في الدول ذات الدخل المرتفع حيث تبلغ النسبة في المتوسط 16.6 في المائة

---

[24] قدرت نسبة مشاركة القوة العاملة من النساء في ليبيا ب 34% عام 2012 بالمقارنة بالقوة العاملة من الرجال التي بلغت نسبتها 61% (الجزار وآخرون، 2015: 8، قائمة على أساس بيانات دراسة القوة العاملة الليبية عام 2012). وعلى الرغم من ارتفاع معدل مشاركة القوة العاملة من النساء سببا بالقارنة بدول عربية أخرى آخذة في النمو، لا يشارك كثير من النساء الليبيات اللاتي تلقين تعليما جيدا في الاقتصاد الرسمي.

[25] وفقا ل "ليبيا بالأرقام 2008"، 71.8% من النساء العاملات كن يعملن في الحكومة، ونسبة 3.2% منهن تعمل في مؤسسات اجتماعية (الهيئة العامة للمعلومات، 2008: 14).

[26] رائدات أعمال ناشئات أو من أصحاب الأعمال الجديدة.

[27] يمكن للقطاع الرسمي أن يتضمن مشروعات غير مسجلة لا تتفق مع قوانين ونظم الشركات والضرائب، وأيضا الشركات المسجلة ولكنها تتهرب من بعض الضرائب المفروضة عليها و/أو لا تعلن عن أسماء جميع العاملين لديها من أجل دفع حصتها في الضمان الاجتماعي.

[28] شنايدر وآخرون +2010: 4).

من إجمالي الناتج المحلي (شنايدر وآخرون، 2010) [29] ويعتقد أن نسبة كبيرة من قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعمل في الاقتصاد غير الرسمي. وقدرت الحكومة الليبية أن نسبة الذين يعملون بصفة غير رسمية تصل إلى نصف إجمالي عدد العاملين (مونيتور جروب، 2006: 37). [30] و كثير من هؤلاء العاملين غير الرسميين خريجون يحملون شهادات تعليم أساسي أو متسربون من التعليم (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2013).

تنخرط المؤسسات غير الرسمية بصورة عامة في أنشطة صغيرة تتطلب عددا كبيرا من العمال، وتمارس نشاطها برأس مال محدود ومعدات بدائية، وتنتج سلعا وخدمات منخفضة القيمة. وبدون تحديثها ودمجها في الاقتصاد الرسمي يستبعد أن تصبح مؤسسات منتجة تسهم في نمو الاقتصاد الليبي.

وفي الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لعام 2006، أدخلت الحكومة الليبية إجراءات واسعة النطاق لمعالجة إضفاء الصفة الرسمية مثل تبسيط تسجيل الشركات والمؤسسات وإجراءات الحصول على تصاريح ورخص (مجلس التخطيط العام الليبي، 2006). ولكن تم إحراز تقدم ضئيل. ويمكن للحكومة أن تجري دراسة عن العوائق التي تحول دون اكتساب الصفة الرسمية، وتبني على تجارب عدد من الحكومات في المنطقة طبقت إجراءات لإدخال المؤسسات غير الرسمية في دائرة الاقتصاد الرسمي (المربع 2-1).

المربع 2-1 جهود بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة الصفة الرسمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

المغرب

بناء على تحليل للقطاع غير الرسمي في عام 2007، تم إدخال حوافز رئيسية في قانون التمويل لعام 2011 لتشجيع المؤسسات المتناهية الصغر على أن تصبح مؤسسات رسمية. شملت الحوافز خفض نسبة ضريبة الدخل من 30 إلى 15 في المائة بالنسبة للشركات التي تحقق دخلا يصل إلى 3 ملايين درهم مغربي بعد اقتطاع ضريبة الدخل، بشرط أن تخلق فرصة عمل واحدة على الأقل في كل سنة من السنوات الثلاث التالية، وهو ما يبسط نظام دفع ضريبة القيمة المضافة ويمدد نصوص الإعفاء الضريبي ليشمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تقل مبيعاتها عن 50 مليون درهم مغربي (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) لعامي 2011 و 2012. طبقت وزارة الاقتصاد والمالية عفوا مؤقتا لعامي 2011 و 2012 لتشجيع المؤسسات غير الرسمية على التسجيل للضريبة المهنية (براءات الاختراع) كخطوة أولى للتحول إلى الوضع الرسمي. وفي 2011، تم تسجيل 6449 مؤسسة تعمل في القطاع غير الرسمي (البنك الدولي، 2012).

تهدف الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات المتناهية الصغر إلى دمج 73000 مشروع غير رسمي متناهي الصغر سنويا في النظام الرسمي من خلال تبسيط كبير للجوانب التنظيمية والنظام المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، وتأسيس مراكز لدعم المؤسسات المتناهية الصغر في المحافظات، ونصوص للنهوض بمستوى المؤسسات المتناهية الصغر ودعمها من خلال تقديم الاستشارات (MAEG، 2011).

تمثل أحدث الإصلاحات في تبني نظام لرواد الأعمال من ذوي المهن الحرة. وضع هذا النظام بناء على نموذج مشروع المقاول الذاتي في فرنسا الذي بدأ في عام 2008 وأدى إلى تسجيل عدد كبير من رواد الأعمال من ذوي المهن الحرة. الهدف هو تحقيق زيادة كبيرة في عدد الأفراد ذوي المهن الحرة المسجلين لتكون هذه الخطوة انطلاقة لمن يتطلعون إلى

[29] أفادت التقديرات أن معدل الصفة غير الرسمية بلغ في المتوسط نسبة 33.7% بين 1999 و 2007. يعرّف شنايدر و آخرون (2010: 4) اقتصاد الظل بأنه "كل الإنتاج القانوني من السلع والخدمات الذي يقوم على أساس السوق والذي يتم إخفاؤه عن السلطات العامة ... لتحاشي دفع ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب أخرى؛ وتحاشي دفع حصة التأمين الاجتماعي؛ أو تحاشي الالتزام ببعض معايير سوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل ومقاييس ومعايير السلامة، الخ .

[30] أفادت التقديرات أن 1.6 مليون عامل يعملون في الاقتصاد الرسمي وما بين 1.2 مليون و 1.6 مليون ليبي يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، وبصفة أساسية في قطاعات الزراعة وتجارة التجزئة والبناء.

تحقيق وضع المشروع الصغير والمتوسط. يتيح النظام الجديد الذي استحدث في 2015 التسجيل الإلكتروني في السجل الوطني للمقاولين الذاتيين، والاستثناءات من التسجيل في السجل التجاري، وتبسيط شروط المحاسبة النقدية، وبعض الإعفاءات الضريبية علاوة على تقديم بيانات الدخل ودفع الضرائب على الانترنت.

مصر

يضع قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لعام 2004 في مصر حدا أقصى للزمن والتكلفة اللازمين لتسجيل المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر، ونص على إنشاء مواقع لإتمام الإجراءات في مكان واحد داخل مكاتب الصندوق الاجتماعي للتنمية في المحافظات المصرية لتسهيل التسجيل وعملية منح الرخص وزيادة الصفة الرسمية للمؤسسات.

فلسطين

أنشأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2008 مشروعا لإجراء دراسة للقطاع غير الرسمي والإضافة الاستطلاعات المنتظمة التي يجريها عن القوة العاملة لكي يحصل على معلومات عن التوظيف غير الرسمي ومؤسسات القطاع غير الرسمي التي تجريها منشآت غير رسمية منخرطة في الإنتاج المطروح في الأسواق. هذه الدراسات تهدف إلى تقديم صورة شاملة عن الحجم الإجمالي للقطاع غير الرسمي في فلسطين وتكوينه.

7-2 التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

حددت الشركات الليبية التي شملها بالدراسة تقرير المنافسة العالمية 2014-2015 أهم ستة عوامل تعوق ممارسة نشاط الأعمال في ليبيا وهي: عدم استقرار الحكومة، وصعوبة الحصول على تمويل، والقوة العاملة التي لم تحصل على تعليم كاف، والبيروقراطية الحكومية التي تتسم بعدم الكفاءة، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد (شواب، 2014: 248). تعكس هذه العوامل التحديات الماثلة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل عام ويرجح أن تكون أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تكلفة الحصول على معلومات عن السوق مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجد هذه المؤسسات صعوبة في الحصول على أكثر التقنيات تطورا أو استخدامها، وهو ما يجعلها أقل قدرة على التنافس مع الالمشاريع الكبيرة. وكلما كان حجم المشروع صغيرا، كلما كان من الصعب عليه أن يصمد أمام صدمات الطلب. تحجم البنوك عن تقديم قروض إلى القطاع الخاص بوجه عام ويزداد هذا الإحجام في حالة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن عدم تناسق المعلومات بين الجهات التي تقدم الخدمات الائتمانية والعملاء كبير ويزيد من حدته عدم وجود هيئة ليبية للائتمان ومصادر أخرى للمعلومات الائتمانية. وعدم وجود ضمانات للقروض البنكية بسبب حقوق الملكية المحدودة التي تمتع بها الليبيون في الجيل الماضي يطرح مشاكل أيضا.

تغيرت مفاهيم المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن أخطر القيود التي تعوق نموها بصورة كبيرة من 2011 إلى 2014 (الشكل 2-4). في عام 2011، كانت التحديات الرئيسية هي صعوبة الحصول على الأرض، وعدم اليقين المتعلق بالسياسة التنظيمية، وصعوبة الحصول على التمويل، (البنك الدولي، 2011). [31] وبحلول 2014، أصبح عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي والفساد أهم ثلاث عقبات كئود تعوق نشاط هذه المؤسسات (كاليس وآخرون، 2015). [32]وقد

[31] شملت دراسة 2011 480 مشروعا: 60% منها كانت مشروعات صغيرة؛ و 35% مشروعات متوسطة؛ و 5% مشروعات كبيرة.

[32] شملت دراسة 2014 457 مشروعا: 13% كانت مشروعات متناهية الصغر (أقل من5 موظفين)؛ و 59% كانت مشروعات صغيرة (5-19 عاملا)؛ و 23% كانت مشروعات متوسطة (20-99 عاملا)؛ و 5% كانت مشروعات كبيرة (100 عامل فأكثر).

واجهت الشركات والمؤسسات الليبية صعوبة في العمل وتحديات تحقيق النمو في عام 2014 بصورة أكبر بالمقارنة بعام 2011 ، وهو أمر لا يدعو للدهشة.

الشكل 2-4 نسبة المؤسسات التي تصف عقبات إدارة النشاط وتحقيق النمو بأنها "بالغة الشدة" أو "شديدة"

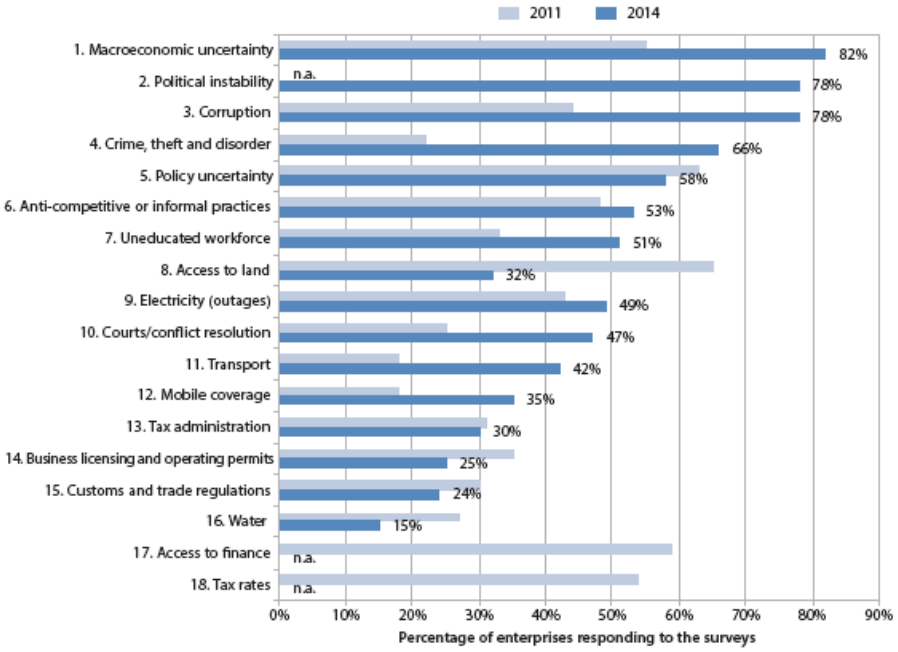

ملاحظاتملاحظات: شملت الدراسة 480 مشروعا في 2011و 457 مشروعا في 2014. سهولة الحصول على تمويل والنسب الضريبية لم تدرج في دراسة 2014. لا يوجد تقييم يتعلق بالاستقرار السياسي في دراسة 2011.

المصدر: كاليس وآخرون (2015) ، دراسة مبسطة للمؤسسات وصورة مفصلة للقطاع الخاص، ليبيا 2015: 37.

المراجع

Abdul-Latif, R. (2013), *Libya Status of Women Survey 2013*, Washington, DC: International Foundation for Electoral Systems.

AfDB (African Development Bank) (2010), "Technical Assistance for Small and Medium Enterprise Development: The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya", Tunis, Tunisia: AfDB.

Altai Consulting (2013), "Private Sector Research and Future Project Scoping in Misrata and Benghazi", prepared for the Department for International Development, October, Tripoli, Libya: Altai Consulting.

Amorós, J.E., and N. Bosma (2014), *Global Entrepreneurship Monitor 2013 Global Report*, Babson Park, MASS: Babson College, Universidad del Desarrollo, Universiti Tun Abdul Razak, and London Business School.

Ayyagari, M., T. Beck, and A. Demirgüc-Kunt (2003), "Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database", Policy Research Working Group Working Paper 3127, August, Washington, DC, USA: World Bank.

Bennett, J. (2009), "Informal Firms in Developing Countries: Entrepreneurial Stepping Stone or Consolation Prize?" Research Paper No. 2009/19, March, UNI-WIDER World Institute for Development Economics Research, Helsinki: United Nations University.

Booz & Company (2012), *Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012*, Abu Dhabi, Dubai, San Francisco and Stuttgart: Booz & Company.

Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), *Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015*, Washington, DC: World Bank Group, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-private-sector-mapping-libya-2015.

Dempsey, M. (2013), *Libya in Transition: Reforming the financial sector to spur economic growth*, in association with Brehon Advisory, London, UK: Legatum Institute.

EC (2006), "The new SME definition: User guide and model declaration", Enterprise and Industry Publications, Brussels: European Commission.

ECORYS (2012), "EU SMEs in 2012: at the crossroads – Annual report on small and medium-sized enterprises in the EU, 2011/12", Rotterdam: ECORYS.

Elgazzar, H., A.R. Lahga, M.B.N. Quota, F.U. Rother, and L. Hargreaves (2015), *Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery*, Washington, DC: World Bank Group.

Elmansori, E., and L. Arthur (2014), "Obstacles to Innovation Faced by Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya", *International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East & North Africa*, 3(2): 201–214.

GIA (General Information Authority) (2008), "Libya in Figures 2008", Tripoli: Great Socialist Peoples Libyan Arab Jamahiriya.

Galal, A. (2004), "The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Business Formalization", Working Paper No. 95, March, Cairo, Egypt: The Egyptian Center for Economic Studies.

General Planning Council of Libya (2006), "Libya at the Dawn of a New Era: Improving Competitiveness in the Global Economy", 9 February, Tripoli: General Planning Council of Libya.

GIZ (Deutshe Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH) (2009), *Libya – Building the Future with Youth: Challenges for Education and Employability*, Bonn, Germany: GIZ.

GIZ (2013), *Libya – Building the Future with Youth: Challenges for Education and Employability*, Bonn, Germany: GIZ.

IMF (International Monetary Fund) (2013), "Women, Work, and the Economy: Macroeconomic Gains from Gender Equity", Strategy, Policy, and Review Department and Fiscal Affairs Department, Washington, DC: International Monetary Fund.

INS (Institut National de la Statistique) (2012), *Statistiques Issues du Répertoire National des Entreprises: Dynamique des entreprises du secteur privé durant la période de 1996 à 2011*, octobre, Tunis: Institut National de la Statistique.

KDS (Korea Institute for Development Strategy) (2010), "Establishment of SME-Oriented SME-Oriented TVET System to Support Public Sector Reform and Employment Promotion in Libya", Seoul, Korea: Ministry of Strategy and Finance.

Kushnir, K. (2010), "How Do Economies Define Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs)?" Washington, DC: International Finance Corporation and World Bank, http://www.ifc.org/msmecountryindicators.

LaPorta, R., and A. Shleifer (2008), "The Unofficial Economy and Economic Development", Working Paper 14520, December, Cambridge, MA, USA: National Bureau of Economic Research.

Levie, J., and E. Autio (2007), "Entrepreneurial Framework Conditions and National-Level Entrepreneurial Activity: Seven-Year Panel Study", Paper for the Third Global Entrepreneurship Research Conference, George Mason University, Washington, DC, 1-3 October.

Levie, J., and E. Autio (2008), "A Theoretical grounding and test of the GEM model", *Small Business Economics*, 31: 225-263.

MAEG (Ministère chargée des Affaires Economiques et Générales) (2011), "*Stratégie Nationale de Promotion de la Très Petite Entreprise (TPE) : Rapport Final*", Rabat, Royaume du Maroc.

Monitor Group (2006), *National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya*, Tripoli: General Planning Council of Libya.

Naudé, W. (2007), "Peace, Prosperity, and Pro-Growth Entrepreneurship", Discussion Paper No. 2007/02, UNI-WIDER, World Institute for Development Economics Research, Helsinki: United Nations University.

OECD (2006), *Promoting Pro-Poor Growth: Policy Guidance to Donors on Supporting Private Sector Development,* Development Co-operation Directorate Development Assistance Committee, Paris: OECD.

OECD (2011), "Women's Economic Empowerment: Issues Paper", prepared by the DAC Network on Gender Equality (GENDERNET), Paris: OECD.

OECD (2012), *Closing the Gender Gap: Act Now*, Paris: OECD Publishing.

OECD (2013), "SME Development Strategy Project for Libya, Joint OECD/Libya Mission, Mission Report", Tripoli, Libya – 8 to 12 September, MENA-OECD Investment Programme, Paris: OECD.

OECD (2014a), "SME Development Strategy Project for Libya: Consultative meeting for the diagnostic study - Meeting Summary", 25–26 September 2014, OECD Conference Centre, Paris: OECD.

OECD (2014b), "Protecting Investment in Arab Countries in Transition", DAF/INV(2014)11/REV1, Paris: OECD Publishing.

OECD (2015), "SME and entrepreneurship policy support in Libya: a diagnosis" draft report presented at the OECD-Libya consultative meeting, Istanbul, 29-30 July, Paris: OECD.

Piacentini, M. (2013), "Women Entrepreneurs in the OECD: Key Evidence and Policy Challenges", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 147, Paris: OECD Publishing.

Pratap, S., and E. Quintin (2006), "The Informal Sector in Developing Countries: Outputs, Assets and Employment", Research Paper No. 2006/130, November, World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki: United Nations University.

Schneider, F., A. Buehn, and C.E. Montenegro (2010), "Shadow Economies all over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007", Policy Research Working Paper No. 5356, Washington, DC: World Bank.

Schwab, K. (2014), *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, Geneva: World Economic Forum.

VLW (Voice of Libyan Women) (2012), "National Policies on Ensuring the Economic Empowerment of Women in Libya", Zawia, Libya: The Voice of Libyan Women.

World Bank (2011), "Libya Investment Climate: Enhancing Private Sector Performance for Diversification and Employment", 30 May, Washington, DC: World Bank. Unpublished.

World Bank (2012), "Morocco – Country partnership strategy progress report for the period FY10-13", Washington, DC: World Bank, http://documents.worldbank.org/curated/en/2012/05/16276883/morocco-country-partnership-strategy-progress-report-period-fy10-13

الفصل الثالث : ظروف إطار العمل من أجل تنمية القطاع الخاص

يبحث هذا الفصل الأوضاع الإطارية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. فهو يتناول الافتقار إلى التنوع الاقتصادي وأوضاع الاقتصاد الكلي والبنية التحتية وسوق الشغل والسوق المالية ونظام الابتكار والإطار التنظيمي والفساد وسيادة القانون. قامت الحكومات السابقة بمبادرات من شأنها أن تيسّر تنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ولكن عدم الاستقرار السياسي والنزاع أوقفا جدول أعمال الإصلاحات وأثرا سلبا على تقديم الخدمات الحكومية وقلصا تنفيذ القوانين والنظم.

1-3 التنويع الاقتصادي

يشكل النفط والغاز وقطاعات الاستخراج الأخرى التي ترتبط بهما أكثر من 65% من إجمالي الناتج المحلي الليبي، وأكثر من 95% من إيراد الميزانية (صندوق النقد الدولي، 2013). إن قطاعي النفط والغاز في النظم الاقتصادية التي تعتمد على الموارد مزودان بارزان بالدخل الإضافي بوجه عام ولكنهما يؤديان إلى تنوع محدود في الصادرات وحصة ضئيلة من التصنيع من إجمالي الناتج المحلي ودرجة منخفضة من تطور المنتج. إن ثروة الموارد الطبيعية تزيد من احتمال تعرض الدول لضغوط اقتصادية وسياسية سلبية بحيث تعرضها لخطر أكبر.

والأحداث الأخيرة في ليبيا برهان ساطع على هذه الأخطار: الصدمات الخارجية الكبيرة الناتجة عن انهيار أسعار النفط واستمرار النزاع الداخلي الذي يخل بالعمل في حقول النفط الرئيسية ومحطات التصدير تترتب عليها عواقب وخيمة على إيرادات الميزانية وإدارة الشئون المالية.

هذه الصدمات السلبية التي أصابت الدخل الفعلي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي للمنتجات خلاف الهيدروكاربونات من جانبين. أولهما أن تطور القطاعات الأخرى خلاف قطاع الهيدروكربونات يرتهن في معظم الأحوال بالإنفاق الحكومي. إذا انخفضت الإيرادات الحكومية انخفاضا ملحوظا، ستقل الموارد المتاحة للميزانية لتمويل جهود التنويع. وثانيا، فإن تقلب أسعار النفط وعدم إمكان توقعها وأسعار الصرف بأكثر من القيمة الحقيقية للعملة وعدم الاستقرار السياسي عوامل تثني عن الاستثمار في السلع التي يمكن الاتجار فيها ولا تعتمد على الموارد مما يعوق تنمية القطاع الخاص الليبي والتنويع الاقتصادي ككل. وهذا يخلق بدوره حلقة مفرغة تؤدي إلى استمرار اهتزاز الاقتصاد الكلي الذي يرتبط بكل ذلك وركود التنوع الاقتصادي (جلب، 2011؛ كاليس وآخرون، 2015).

العقبات التي تعرقل التنويع في النظم الاقتصادية الغنية المعتمدة على الموارد

إن النظم الاقتصادية الغنية المعتمدة على الموارد تواجه صعوبات كثيرة في تنمية قطاعاتها غير المعتمدة على الموارد حتى في الظروف العادية. على الرغم من المحاولات التي بذلت منذ السنوات السبعينيات، شهدت ليبيا قليلا من التنوع الاقتصادي خارج نطاق الهيدروكربونات ولم يتحقق سوى جزئيا في قطاعات فرعية قليلة في صناعة البتروكيماويات. وحيث أن الهيدروكربونات تعتبر موارد محدودة الحجم، يجب على صناع السياسة الليبيين أن يتحسبوا لنضوبها بتطوير نموذج اقتصادي شامل أكثر استدامة. بل إن حتمية التنويع تتضح بصورة أكبر في الوضع الراهن المتأثر بالنزاع حيث أن الاعتماد على الموارد يولّد أخطارا اجتماعية وسياسية.

إن التنويع في قطاعات يمكن أن تتنافس على موارد إنتاجية مثل رأس المال والعمل والأرض يشمل عملية تغيير هيكلي تتيح إعادة تخصيص المدخلات لتوزيعها على أنشطة جديدة وتضيف قيمة أكبر. ولكن من التحديات التي تواجهها الدول الغنية المعتمدة على الموارد اتساع فجوات إنتاجية العمل بين القطاعات التي تعتمد على الموارد وبقية الاقتصاد (مكميلان ورودريك، 2011). ونتيجة لذلك، يتجه رأس المال إلى التدفق إما نحو قطاع الموارد الأعلى إنتاجية أو قطاعات خلقها الطلب وناتجة عن إنفاق إيرادات معتمدة على الموارد مثل تجارة التجزئة والبناء والخدمات الداخلية. وكلما اتسعت هوة إنتاجية العمل كلما ازدادت صعوبة تعجيل أي نظام اقتصادي بالتغييرات الهيكلية وصعوبة تنمية القطاع الخاص الذي لا يعتمد على الموارد وخلق وظائف ورفع ستويات الإنتاجية والدخل على وجه العموم.

وفي ليبيا، تبلغ إنتاجية العمل في القطاع الذي يعتمد على الموارد (أي التعدين والمحاجر بما في ذلك الهيدروكربونات) أكثر من عشرة أضعاف متوسط إنتاجية العمل و30 ضعف مثيلتها في قطاع التصنيع و53 ضعف مثيلتها في قطاع الوساطة المالية. ونتيجة لذلك، يتجه رأس المال بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى التدفق بشكل حصري تقريبا نحو الهيدروكربون والقطاعات التي ترتبط به (لانشوفيتشينا وبيرجر، 2013).

نجحت بعض الدول في تنفيذ استراتيجيات للتنويع. وهناك تقرير جديد لصندوق النقد الدولي يستعرض توصيات السياسات للدول العربية المصدرة للنفط (صندوق النقد الدولي 2016). وعلى الرغم من أن الاستقرار السياسي والأمن يعتبران شرطا لبذل ليبيا أية جهود في التنويع، يمكن أن تستعين بتجارب دولية أخرى عندما تكون مستعدة. حققت بعض النظم الاقتصادية العربية المصدرة للنفط مستوى معينا من التنويع مثل البحرين – مع تطوير الخدمات المالية والمصرفية – ودولة الإمارات العربية المتحدة – مع تطوير قطاع إصلاح السفن التجارية. وفي عام 2008، أطلق المغرب خطة طوارىء لتنويع اقتصاده في قطاعات خلاف الفوسفات والزراعة. وبحلول عام 2014، تجاوزت صادرات السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيات – وهي صناعات تمت تنميتها حديثا – صادرات القطاعات التقليدية. وماليزيا مثال آخر لدولة تمكنت من التنويع خارج نطاق اقتصاد معتمد على الموارد – السلع الأولية – وفعلت ذلك من خلال خطط صناعية رئيسية متعاقبة على مدى 25 سنة.

الهيكل الإنتاجي غير المتنوع

تملك ليبيا هيكلا إنتاجيا غير متنوع مع قدرات محدودة على إنتاج سلع تنافسية سواء في السوق المحلية أم في السوق الدولية. وهذا أمر مهم لأن الهيكل الإنتاجي يؤثر على وتيرة تنمية منتجات جديدة وإمكانيات نمو الإنتاجية ككل (هاوزمان وآخرون، 2007؛ هيدالجو وهاوزمان، 2009؛ هاوزمان وبوستوس، 2012). وهذا المبدأ يسري أيضا على مناطق داخل دولة ما؛ فالمناطق التي تملك هياكل إنتاج أكثر تنوعا وتقدما تنمو بمعدل أسرع (جارو وبونسيه، 2012) وهي أقل هشاشة.

وفي عام 2010، صدّر الاقتصاد الليبي فقط حوالي عشرة منتجات ذات ميزة نسبية ظاهرة بالمقارنة بسائر دول العالم (الجدول 1-3). وعلى الرغم من أن هذا المستوى يماثل مستويات دول أخرى معتمدة على الموارد مثل الجزائر والعراق والكويت، فهو منخفض جدا بالمقارنة بنظم اقتصادية أكثر تنوعا مثل تركيا وتونس اللتين تصدران أكثر من 100 منتج مع ميزة نسبية ظاهرة . وفي الوقت نفسه، فالمنتجات الليبية هي سواء في القطاعات البتروكيماوية (أي الهيدروكربون اللاحلقي (أسيكليك) والأسمدة المشبعة بالنيتروجين والبوليثيلين والكبريت) وصناعة المعادن أم في تصنيع الأغذية وتصدّرها عادة دول كثيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فهي منتجات تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة وتخضع لتقلبات الأسعار العالمية وتحظى بدعم كبير وغالبا ما تصدرها المؤسسات المملوكة للدولة التي تحميها النظم الراهنة من دخول شركات أخرى هذه القطاعات. ومن ثم يسهم القطاع الخاص بنصيب ضئيل في سلة الصادرات.

الجدول 3-1 تكوين وتنافسية سلة الصادرات الليبية، 2010

المنتج	% من الصادرات الليبية	% من الصادرات العالمية	الميزة النسبية الظاهرة
مساحيق الحديد والصلب	0.41	3.8	10.9
البترول الخام	80.4	3.4	9.8
الغازات البترولية	6.76	2.6	7.5
الهيدروكربون اللاحلقي (اسيكليك)	0.58	1.3	3.8
الأسمدة المشبّعة بالنيتروجين	0.45	1.1	3.2
أنواع أخرى من الكبريت	0.04	0.7	1.9
ذهب، غير نقدي	2.12	0.6	1.7
الهيدروكربونات المسالة	1.61	0.6	1.6
الزيوت البترولية للتزليق	6.41	0.5	1.5
كحول اسيكليك ومشتقاته	0.38	0.5	1.4
أنابيب الحديد والصلب	0.23	0.3	0.8
قطران معدني	0.07	0.2	0.7
أساسات غير عضوية وأكاسيد معدنية، هيدروكسيد	0.06	0.2	0.5
بوليثيلين	0.19	0.1	0.4

ملاحظات: المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة 1 فأكثر تملك ميزة في السوق العالمية. وكلما زادت القيمة النسبية الظاهرة كلما زادت الميزة النسبية للمنتج.

المصدر: حسابات العاملين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس إحصاءات كومتريد

إن الهيكل الإنتاجي الليبي مغرق في تخصص الهيدروكربونات مما يجعل من الصعوبة بمكان التوسع في مجالات إنتاجية أخرى. إن التكنولوجيا ورأس المال والمؤسسات والمهارات المطلوبة لاستخراج الهيدروكربونات محددة جدا بحيث لا يمكن أن تمتد بنجاح إلى قطاعات أخرى (هيدالجو وآخرون، 2007). مثلا القدرات المطلوبة في قطاع النفط مثل أبراج الحفر ومهندسي البترول ليست قابلة للنقل بسهولة إلى مجالات إنتاجية أخرى مثل الهاتف المحمول.

هناك طريقة لتخيل هذا التحدي بالاستعانة بخريطة مساحة للمنتج تعكس فكرة أن الهيكل الإنتاجي للدول يتطور عندما يمتد إلى منتجات "شبيهة" في مساحة المنتج (هيدالجو وهاوزمان، 2009). التقارب بين المنتجات في مساحة المنتج يعكس تماثلا في القدرات المطلوبة التي تذهب إلى منتج معين ويدل على مدى الارتباط بين السلع التي يتم تصديرها وتملك ميزة نسبية ظاهرة وبين سائر الهيكل الإنتاجي. وهذا أمر مهم لأن الدول تتجه في الجهود التي تبذلها في سبيل التنويع إلى "القفز" بصورة أسهل إلى منتجات تتطلب قدرات تماثل القدرات التي تتطلبها المنتجات التي تصدرها بالفعل. إذا كان منتج جديد قريبا جدا من سلة السلع الراهنة، قد يستطيع القطاع الخاص استغلال القدرات الموجودة بالاعتماد على الأسواق والأصول المادية والبشرية والمؤسسات التي تم الحصول عليها بالفعل من أجل أنشطة سابقة عليها في الوجود (هيدالجو وآخرون، 2007).

تبرهن خريطة مساحة المنتج في ليبيا على أن معظم المنتجات التي تملك ميزة نسبية ظاهرة ، حتى المنتجات خلاف الهيدروكربون، توجد في محيط مساحة المنتج (الشكل 3-1). ولأن ليبيا متخصصة في المنتجات القريبة الشبه، مع تركيز حول قطاع النفط، فإعادة نشر مجموعة القدرات المكتسبة تطرح تحديا أكبر حيث أنه لا توجد تقريبا مجموعات من المنتجات المتقاربة التي تتطلب قدرات مماثلة، باستثناء البتروكيماويات ومنتجات قليلة أخرى مثل المعادن. وهذا يشكل تحديا كبيرا لأن من النادر أن نرى قفزات عبر مسافات شاسعة في مساحة المنتج (هاوزمان وآخرون، 2007؛ هيدالجو وآخرون، 2007) . تعرض النرويج ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وكلتاهما دولتان غنيتان بالموارد، عددا كثيرا من المنتجات التي يتم تصديرها وتملك ميزة نسبية، وهذه المنتجات أكثر انتشارا على الخريطة وعلى الأخص في حالة النرويج مما يزيد من سهولة القفز إلى منتجات جديدة.

الشكل 3-1 مساحة المنتج في ليبيا بالمقارنة بالنرويج ودولة الإمارات العربية المتحدة، 2014

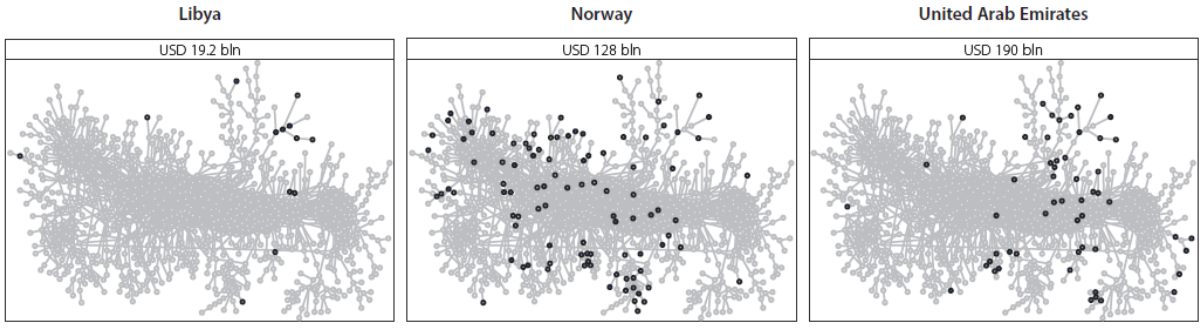

ملاحظة: كل نقطة هي منتج، ونصيبه من إجمالي صادرات البلاد يحدد حجمه. والنقطة الداكنة تدل على مدى إنتاج المنتج مع ميزة نسبية ظاهرة. وتتكثف خريطة مساحة المنتج بصورة أكبر نحو المركز وتبدو متفرقة عند الأطراف. وتتجمع منتجات كثيرة بشكل طبيعي في مجموعات من المنتجات ترتبط ارتباطا وثيقا حيث أنها تتطلب قدرات مماثلة (أي المعرفة وعناصر الإنتاج). والمسافة بين المنتجات تمثل سهولة "القفز" إلى منتج آخر.
المصدر: هاوزمان وآخرون (2014)، *أطلس المركب الاقتصادي" رسم الطرق إلى الرفاهية*

./http://atlas.cid.harvard.edu/explore/product_space/export/are/all/show/2013

وبالإضافة إلى دلائل التمسك بالإنتاج المعاد عند إنتاج منتجات جديدة، فإنتاج شركة ما يعتمد أيضا على المكان. وهذا ناتج عن قرب الشركات المتاحة والكفاءات المحلية اللازمة لمنتج معين من الشركات والكفاءات المطلوبة لإنتاج السلع الجديدة (لو توركو و ماجيوني، 2015). وهذا يعني أن الكفاءات المحلية مهمة بالنسبة لابتكار الشركة وأنه يجب أخذ الفوارق المحلية في الاعتبار عند استكشاف تحديات التنوع الاقتصادي في ليبيا. إن الجغرافيا الاقتصادية غير المستوية تدعو إلى القيام بعمل حاسم

لتحسين عناصر الإنتاج في المناطق الأقل أداء. وهذا سيتيح لها استغلالا أنسب لفرص الإنتاج في القطاعات التي حددت للتنويع.

القطاعات المحتملة للتنمية

إنّ تحليل الهيكل الإنتاجي للنظام الاقتصادي يمكن أن يكشف عن فرص في قطاعات جديدة لم تستكشف بعد. وتحليل مساحة المنتج يجعل من الممكن تعيين قطاعات تبعا لمستوى تركيبتها الاقتصادية ومدى بعدها عن القدرات الإنتاجية الراهنة، أي سهولة "قفزها" إلى منتج آخر في إطار نفس القطاع. فيصبح عندئذ من الممكن تحديد المنتجات المفضلة ذات التركيبة الأعقد ولكنها لا تبعد كثيرا عن المعرفة الإنتاجية الراهنة في ليبيا.

والمنتجات مصنّفة تبعا لميزتها النسبية الظاهرة في العقدين الأخيرين وتقسيمها إلى أربع فئات: 1) المنتجات التقليدية التي برهنت على ميزة نسبية ظاهرة بصورة متسقة على المدى الطويل؛ 2) المنتجات الآفلة التي برهنت من قبل على ميزة نسبية ظاهرة ولم تعد كذلك؛ 3) المنتجات الناشئة التي لم تبرهن من قبل على وجود أكثر من ميزة نسبية ظاهرة ولكنها تملك أكثر حاليا؛ 4) المنتجات الهامشية التي لم تبرهن قط على أنها تملك أكثر من ميزة نسبية ظاهرة واحدة. وعلى وجه العموم، تفيد النتائج أن التصدير في فئات المنتجات الجديدة كان ضعيفا نسبيا إذ كانت أغلبية المنتجات من الفئة الهامشية أي لم يكن يتم تصديرها مع ميزة نسبية ظاهرة في العقدين الأخيرين (الشكل 3-2 والجدول 2-3). وقد نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ورشة عمل لأصحاب المصلحة في يوليو 2015 لمناقشة القطاعات الاحتمالية للتنويع وتم تحديد خمسة قطاعات محتملة أكثر من غيرها : مواد البناء والإنشاء؛ وتقنيات المعلومات والاتصالات؛ و الطاقة والمصادر المتجددة؛ والسياحة والعبور الترانزيت واللوجستيات؛ وأعمال المزارعة والمصايد (الملحق 1-3).

يجب على ليبيا أن تجد وسائل لحث الأنشطة التي تضيف قيمة في قطاعات لا تعتمد على الموارد الطبيعية، وعلى الأخص في السلع والخدمات التي يمكن الاتجار بها. إن إنتاج منتجات جديدة فرعية يمكن أن تحقق فيها الدول ميزات نسبية يشمل عملية طويلة تقترن بها مجازفات في التجربة والخطأ لاختبار أسواق جديدة. هذه العملية تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للتنويع الاقتصادي. وبغض النظر عما إذا كان استثمار ما ناجحا أم غير ناجح، فالعائد الاجتماعي للمجازفة بإنتاج منتج جديد كبير وضخم، وعلى الأخص إذا كان يؤدي إلى خلق صناعة جديدة. وفي الوقت نفسه، فمزيد من اكتشاف منتجات جديدة يسهم في بناء وتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية للدولة.

الشكل 3-2 المنتجات الناشئة في الاقتصاد الليبي: تحليل الميزة النسبية الظاهرة لتصنيفات المنتجات

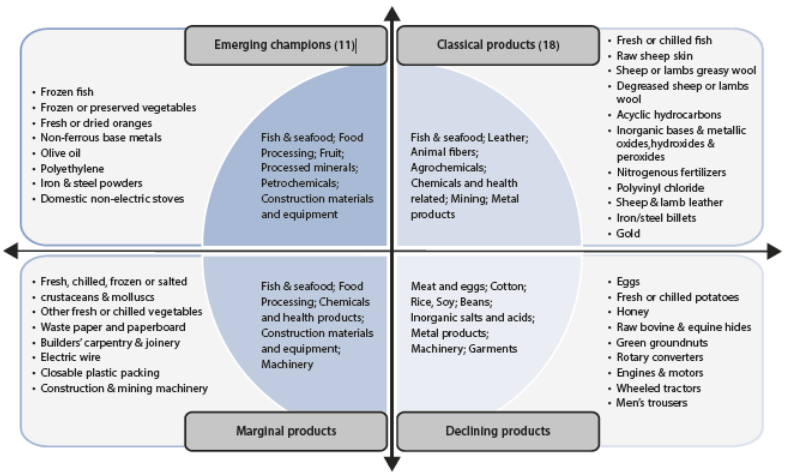

ملاحظات: تم تحليل الديناميكيات المحددة في إطار وبين الصناعات التي تدخل مساحة المنتج، واستخدمت رموز تصنيف قياسية للتجارة الدولية لتحديد هيكل مجموعة المنتجات. وصعود وانحسار صناعات معينة على مر الزمن يمكن تحديدهما من حيث مدى مكوّنات الشبكة.
المصدر: العاملون في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس إحصاءات كومتريد بالأمم المتحدة وهيدالجو وآخرين (2007).

الجدول 3-2 الفرص المحتملة لتنويع الهيكل الإنتاجي الليبي، 2010

تصنيفات المنتجات	السمات
المنتجات الناشئة: هناك احتمال تطوير منتجات عند حدود القدرات الإنتاجية الراهنة للنظام الاقتصادي وإرساء طريقة جديدة للإنتاج	• ظهر 11 منتجا فقط في العقدين الأخيرين كمنتجات تنافسية في الأسواق العالمية. وتوجد في الأسماك والمأكولات البحرية ومواد ومعدات البناء والمعادن المعالجة وتصنيع الأغذية والبتروكيماويات والفاكهة. أغلبية هذه المنتجات قائمة على أساس الموارد أو منتجات أولية ودرجة تطورها منخفضة للغاية وقيمتها المضافة هامشية، أي أنه يدخل عليها تحويل ضئيل للغاية وغالبا ما يتم تصديرها كمنتجات خام . ومع ذلك، هناك بعض المنتجات وعلى الأخص تلك التي توجد في البتروكيماويات (البوليثيلين) والمنتجات المعدنية (مساحيق الحديد والصلب) تعكس مستويات مرتفعة نسبيا من تطور التصدير رغم أنه لا يدخل عليها سوى تحويل ضئيل للغاية. • يملك البوليثيلين أكبر قيمة للتصدير من ضمن المنتجات الناشئة وشهد طفرة كبيرة في مستويات التصدير في بداية السنوات التسعينيات. وتليه مساحيق الحديد والصلب والمعادن الأساسية التي لا يوجد فيها حديد ثنائي التكافؤ والتي شهدت زيادة متواضعة على ما يبدو. يجب القيام بمزيد من التحليل لتقييم الطلب العالمي المستقبلي والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.
المنتجات التقليدية (خلاف الهيدروكربون): لها أهمية حيوية لضمان بعض الاستقرار الاقتصادي من خلال إيرادات يمكن التنبؤ بها نسبيا بالعملات الأجنبية. من الأهمية بمكان الاحتفاظ بهذه القطاعات وعلى الأخص تلك التي يزداد الطلب العالمي عليها.	• أدرج 18 منتجا ضمن هذا التصنيف في العقدين الأخيرين ويوجد معظمها في قطاعات الأسماك والمأكولات البحرية، والألياف الحيوانية، والكيماويات، والتعدين والمنتجات المعدنية، مع مستويات ضئيلة جدا من التطور للتصدير. توجد أعلى مستويات تطور المنتج في المعادن (أشكال الحديد والصلب) والكيماويات (الأسمدة المشبعة بالنيتروجين والهيدروكربون الأسيكليك) والتعدين (العناصر الأساسية غير العضوية والأكاسيد المعدنية). • يسهم الذهب من حيث القيمة أكثر من غيره من المنتجات في سلة تصدير المنتجات التقليدية ولكنه في أدنى مستويات تطور المنتج. فقدراته الإنتاجية الفريدة لا يمكن استخدامها على الفور لإنتاج منتجات أخرى قريبة منه. وعلى العكس، فالهيدروكربون الأسيكليك وأشكال الحديد والصلب تتسم بمستويات مرتفعة نسبيا من منتجات التصدير والتطور مما يعني أن القدرات الإنتاجية التي تستخدم من أجل هذه المنتجات يمكن استخدامها لإنتاج منتجات جديدة تتطلب قدرات مماثلة. قد يكون من الضروري بحث الطلب العالمي على هذه المنتجات.
المنتجات الهامشية: تشكل الجانب الأعظم من المنتجات التي تم تصديرها من حيث العدد	• توجد هذه المنتجات بصفة أساسية في قطاع الآلات بما في ذلك آلات الإنشاء والتعدين. قد تكون هذه المنتجات نتيجة لصناعة النفط الضخمة في ليبيا وقد تشكل فقط إعادة تصدير لمنتجات تم استيرادها سابقا. وعلى الرغم من كون قطاع الآلات بصفة عامة كائنا في قلب مساحة المنتج، قد تكون هذه المنتجات والقدرات الإنتاجية المرتبطة بإنتاجها (المهندسون، الخ.) خاصة بإنتاج النفط. • يوجد بعض المنتجات الهامشية أيضا في نطاق قطاعات مماثلة كمنتجات ناشئة مثل مواد ومعدات البناء (هياكل الحديد والصلب) وتصنيع الأغذية أو الكيماويات والمنتجات الصحية (منتجات البلمرة (تحويل مركّبات إلى أخرى من خلال اتحاد الجزيئات). على الرغم من تصنيف هذه المنتجات كمنتجات هامشية يجب ملاحظتها عن كثب لأنها قد

	تظهر أيضا في سنوات مستقبلية كمنتجات تنافسية في الاقتصاد الليبي. وقد تكون على الأخص مهمة بالنسبة لاستكشاف أعمق لطبيعة المنتجات في قطاع الآلات من أجل فهم أفضل لمجال دورها المحتمل في الهيكل الاقتصادي الليبي.
المنتجات الآفلة: هي المنتجات التي خسرت ليبيا ميزتها النسبية الظاهرة خلال العقدين الأخيرين	• توجد في قطاعات زادت فيها بقوة المنافسة الدولية من دول تتسم بانخفاض تكاليف العمالة في العقود الأخيرة. وتشمل اللحوم والبيض والقطن والأرز وفول الصويا والجلود،وعلى الأخص الآلات والملابس. • بعض المنتجات الآفلة التي حددت تتميز بدرجة عالية من التطور، مثل المنتجات المعدنية (التي ترتبط بالحديد والصلب) ولكن نجد أغلبيتها في صناعات تنخفض فيها القيمة المضافة ولذلك قد لا يكون من المناسب الدفاع عن هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

المصدر: أعدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

2-3 سياسات الاقتصاد الكلي

إن استقرار الاقتصاد الكلي أساسي للنمو الاقتصادي المستدام من خلال آثار الإشارات التي تعطى للمستثمرين. إذا كان هناك عدم استقرار للاقتصاد الكلي وعدم يقين فالاستثمارالخاص يتأثر بصورة ملموسة وسلبية لأن عدم إمكان التوقع يعوق قرارات تخصيص الموارد والاستثمار والنمو. وفي فترات انعدام استقرار الاقتصاد الكلي سيعكف أصحاب المؤسسات على آفاق استثمارية قصيرة المدى بحيث يختارون أنشطة ذات عوائد سريعة وليس المشاريع ذات عوائد استثمارية طويلة المدى مثل التصنيع.

تقلب إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض أسعار النفط وتعطيل الإنتاج

عقب رفع الأمم المتحدة للعقوبات عام 2003، ازداد النشاط الاقتصادي الليبي باطّراد لعدة سنوات. ازداد إجمالي الناتج المحلي من 2003 إلى 2010 بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 6.1% حتى مع تباطؤ النمو خلال فترة الكساد العالمي عامي 2008 و 2009. وقطاع النفط الذي استفاد من ارتفاع أسعار النفط العالمية أسهم بصورة ملموسة في هذا التوسع الاقتصادي إذ غذى الإيرادات والنمو. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو، كانت هناك درجة عالية من التذبذب في اتجاهات نمو إجمالي الناتج المحلي بين 2000 و 2010 (الشكل 3-3). تسببت ثورة 2011 في تعطيل إنتاج النفط مما أدى إلى توقف صادرات الهيدروكربون تقريبا وانخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 62%. ودفع استئناف إنتاج وتصدير النفط إلى تعافى إجمالي الناتج المحلي سريعا عام 2012 إذ ازداد بنسبة 104.4% ولكن استمرار انعدام الاستقرار السياسي وعدم قدرة الوكلاء الاقتصاديين على القيام بعملياتهم اليومية، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط أديا إلى معدلات نمو سلبية في عامي 2013 و2014 وجزء من عام 2015.

الشكل 3-3 مستوى ومعدل التغيير في إجمالي الناتج المحلي الليبي، 2000-20

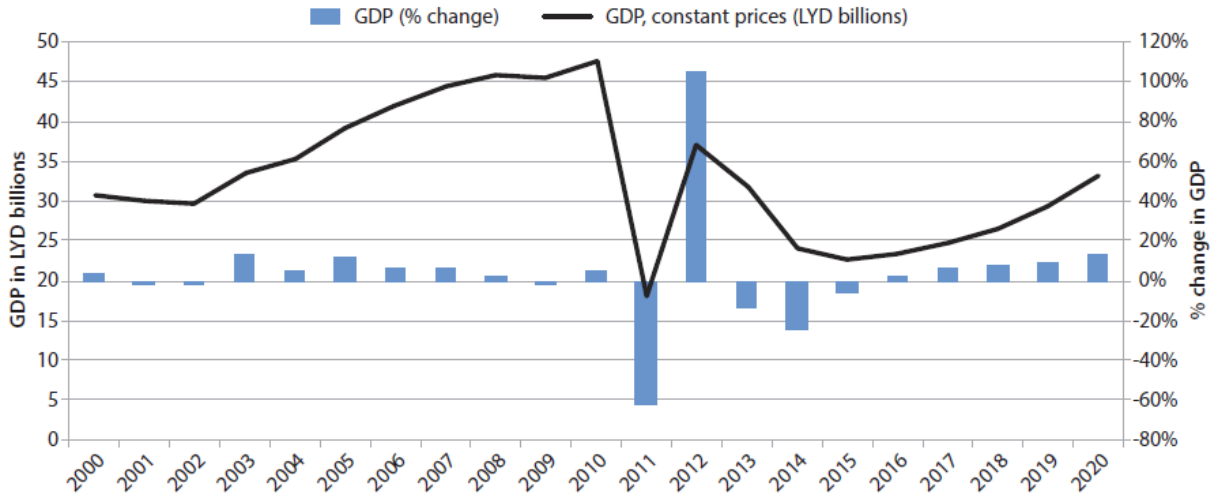

ملاحظات: تقديرات العاملين في صندوق النقد الدولي، للأعوام 2014-20
المصدر: قاعدة بيانات الرؤية الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، طبعة أكتوبر 2015
https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/index.aspx.

أدى تقلب إجمالي الناتج المحلي إلى هبوط شديد لإجمالي الناتج المحلي للفرد إذ هبط من 14232 دولار عام 2008 إلى 6570 دولار عام 2014 (الشكل 3-4). وهذا يعني انخفاض الدخل الفوري وانخفاض طلب المستهلك وكذلك انحسار احتمالات الاستثمار. وتفيد توقعات الرؤية الاقتصادية العالمية أن ليبيا ستشهد زيادة مطّردة لإجمالي الناتج المحلي بدءا من عام 2016 (صندوق النقد الدولي، 2015). ومع ذلك، ستعتمد هذه الرؤية الإيجابية على استئناف إنتاج النفط وقدرة القطاع الخاص على العمل بكفاءة وكلاهما يرتهن بتحسن الوضع الأمني ككل.

الشكل 3-4 إجمالي الناتج المحلي في ليبيا للفرد بالمقارنة بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، 2000-14

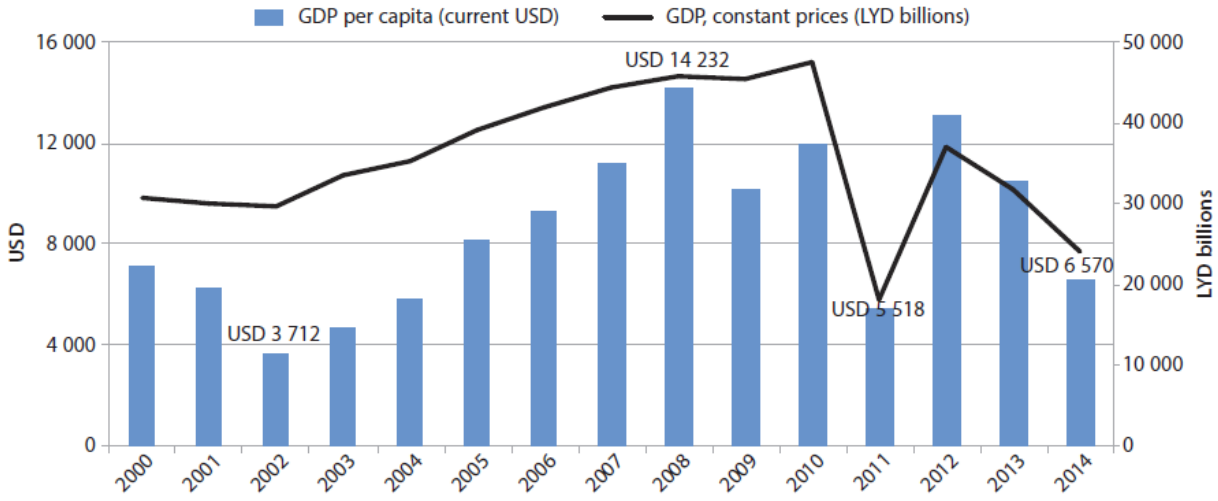

المصادر: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة: قاعدة بيانات الرؤية العالمية لصندوق النقد الدولي، طبعة أكتوبر 2015؛ إجمالي الناتج المحلي للفرد: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، طبعة أكتوبر 2015.

تدهور الوضع المالي

كان المركز المالي لليبيا قويا قبل ثورة 2011، إذ كان لديها احتياطي ضخم وإيرادات كبيرة نابعة من قطاع النفط. وتدهور هذا الوضع في السنوات الأخيرة بسبب تذبذب إنتاج النفط وهبوط الأسعار في الأسواق العالمية، إذ انخفضت على الأخص إيرادات النفط بشدة عامي 2011 و 2014 نتيجة لاستفحال النزاع (الشكل 3-5).

الشكل 3-5 إيراد الحكومة من النفط والمصادر غير النفطية، 2007-14

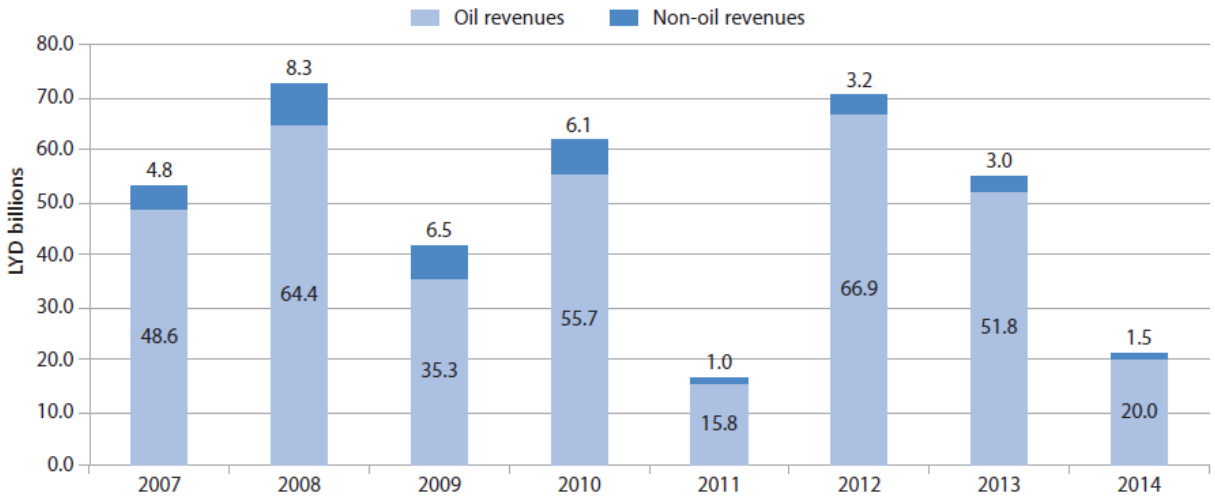

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، "النشرة الاقتصادية الربع الرابع-2014".

إن قاعدة الإيراد غير النفطي ضئيل جدا إذ بلغ 7.0% فقط من إجمالي إيراد الميزانية عام 2014، وهو الأعلى منذ عام 2010. وانخفض حجم الإيراد غير النفطي في الميزانية العامة إلى حد كبير عام 2011 وبدأ يتعافى ببطء عامي 2012 و 2013 (الشكل 3-6). ويشكل إيراد الضريبة نسبة قليلة من الإيرادات غير النفطية إذ بلغ في المتوسط حوالي ثلث الإجمالي من 2007 إلى 2013. ولكنه هبط هبوطا حادا عام 2011 بسبب غياب حكومة عاملة. وبلغ الوعاء الضريبي غير النفطي المحدود للغاية بالفعل 0.7% فقط من إجمالي الناتج الداخلي عامي 2012 و 2013، إذ انخفض من 2.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2006 (البنك الإفريقي للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015). ومنذ 2011، شكلت ضرائب الدخل من موظفي القطاع العام وموظفي الشركات الأجنبية والشركات المملوكة للدولة الأغلبية العظمى من جميع الضرائب التي تم تحصيلها، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى تدهور إدارة الضرائب التي لم تستطع الاحتفاظ سوى بسلطة مركزية محدودة والتنسيق بصدد تحصيل الضرائب (البنك الإفريقي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014) . و بالإضافة إلى ذلك، خلقت عقود من الضرائب المرتفعة والحكم المستبد ثقافة التهرب الضريبي.

الشكل 3-6 تكوين الإيرادات الحكومية غير النفطية في الميزانية العامة الليبية، 2007-14

المصدر: وزارة المالية، نشر في مصرف ليبيا المركزي، "النشرة الاقتصادية الربع الثاني-2015".

كانت ليبيا تملك قبل نزاع 2011 ميزانية ضخمة وفوائض في الحساب الجاري، ولكن التعطيل الأخير لإنتاج النفط وصدمات الأسعار أسفرا عن انخفاض الصادرات وإيرادات التصدير وأديا إلى هبوط حاد في حجم التجارة الليبية وموازين الحساب الجاري (الجدول 3-3). وتسبب ذلك في ضغط خطير على استقرار تدفقات الإيرادات والمركز المالي الليبي.

الجدول 3-3 ميزان الحساب الجاري، سنوات منتقاة

(نسبة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية)							
2006	2011	2012	2013	2014 (تقديرات)	2015 (توقعات)	2016 (توقعات)	
55.1	22.6	43.3	27.2	3.4	7.2	11.7	الميزان التجاري
78.4	54.9	74.5	62.7	58.2	59.3	59.3	صادرات السلع (فوب)
23.3	32.3	31.2	35.5	54.8	52.1	47.6	واردات السلع (فوب)
4.3-	12.6-	8.4-	9.9-	19.0-	18.8-	14.2-	الخدمات
0.1-	0.2	2.4-	0.2-	0.2-	0.5	0.6	عائدات عناصر الإنتاج
0.6	1.1-	3.4-	3.5-	7.6-	6.4-	4.6-	التحويلات الجارية
51.4	9.1	29.1	13.6	23.3-	17.5-	6.6-	ميزان الحساب الجاري

ملاحظات: التقديرات والتوقعات على أساس حسابات البنك الإفريقي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المصدر: البنك الإفريقي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، الرؤية الاقتصادية لإفريقيا 2015 (ليبيا، الجدول 4)

سجلت ليبيا عجزا في الميزانية بنسبة 15.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 بالمقارنة بفائض بلغ نسبة 11.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010. ومع استئناف إنتاج النفط والغاز في عام 2012، ازداد فائض الميزانية ولكن الحكومة اضطرت في عام 2014 إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية قدر بنسبة 43.5% من إجمالي الناتج الداخلي (22.8 مليار دينار ليبي) وهي أعلى نسبة سجلت. كان من المتوقع أن يتحسن هذا الوضع عام 2015 نتيجة لمبادرات مصرف ليبيا المركزي بصدد إجراء خفض هائل للنفقات ومعظمه في أجور الموظفين العموم والدعم (البنك الإفريقي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2015). ومع ذلك كان البنك الدولي يتوقع أن يقفز العجز المالي إلى أكثر من 55.0% من إجمالي الناتج الداخلي عام 2015 (لانتشوفيتشينا وآخرون، 2015).

ومن جانب آخر، فالدين العام الليبي منخفض (6.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2014) وليبيا تملك احتياطيا كبيرا من النقد الأجنبي (حوالي 109 مليار دولار في يونيو 2014 (البنك الإفريقي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)) وإن كان احتياطي النقد الأجنبي ينفد سريعا بسبب الحاجة إليه لتمويل العجز في الحساب الجاري. وقد استهلك 3 مليارات دولار (3.8 مليارات دينار ليبي) عام 2013 و 22 مليار دولار (27.5 مليار دينار ليبي) عام 2014 . وسيؤدي الاستهلاك في عام 2015 إلى خفض احتياطي النقد الأجنبي إلى 55 مليار دولار (لانتشوفيتشينا وآخرون، 2015). والتحدي المطروح أمام ليبيا في الحال هو إدارة مركزها المالي بينما في المدى الطويل سيتمثل هذا التحدي في خفض اعتمادها على إيرادات الهايدروكربون والتعرض للصدمات الخارجية.

ويعتمد استقرار بيئة الاقتصاد الكلي على تطبيع الوضع السياسي في ليبيا. إن استئناف إنتاج النفط عندما يتحسن الوضع الأمني والسياسي سيغذي الإيرادات الحكومية والنمو وسيسهل ظروفا أكثر تمكينا من أجل تنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3-3 مستوى جودة البنية التحتية

إن شبكات الطرق والموانىء البحرية والمطارات والإمداد بالكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية مهمة بالنسبة لتنمية القطاع الخاص. فالبنية التحتية المتينة والموثوق بها تسهّل المرافق التي تخدم المنشآت الصناعية والإنتاجية والتدفق الفعال للسلع والخدمات إلى الأسواق والتدفق السريع للمعلومات وكل ذلك يخفض تكاليف التعاملات والتجارة و يستحث النشاط الاقتصادي ويحسّن التنافسية. وبعد عقود من العزلة والإهمال، أصبحت البنية التحتية الليبية في حالة بائسة حتى من قبل ثورة 2011. وقد تدهورت بصورة ملحوظة منذ 2010. وفي ذلك العام أصبح ترتيب ليبيا 115 من ضمن 144 دولة في مؤشر "نوعية البنية التحتية الكلية" في مجموع مؤشرات التنافسية العالمية، ولكن بحلول عام 2014 تراجع الترتيب إلى 144 (الجدول 4-3). تدهورت نوعية الإمداد بالكهرباء والبنية التحتية للطرق بوجه خاص. لقد لحقت تلفيات جسيمة بجانب كبير من البنية التحتية الليبية منذ عام 2011.

الجدول 3-4 مستوى جودة البنية التحتية الليبية

مؤشرات دعائم البنية التحتية	مؤشر التنافسية العالمي2014-15		مؤشر التنافسية العالمي2013-14		مؤشر التنافسية العالمي 2010-11	
	القيمة	الترتيب/ 144	القيمة	الترتيب/148	القيمة	الترتيب/139
مستوى جودة البنية التحتية الكلية (النقل والهاتف والطاقة)	1.9	144	2.3	144	3.2	115
البنية التحتية للنقل						
مستوى جودة الطرق (من 7)	2.1	142	2.5	134	3.1	97
مستوى جودة البنية التحتية للموانىء (من 7)	2.6	131	3.0	124	3.2	116
مستوى جودة البنية التحتية للنقل الجوي (من 7)	2.4	139	2.9	136	2.9	133
البنية التحتية للكهرباء والهاتف						
الاشتراكات في الهاتف الجوال/100 ساكن	165.0	9	148.2	22	77.9	90
الخطوط الهاتفية الأرضية/100 ساكن	12.7	82	12.6	85	17.1	74
مستوى جودة الإمداد بالكهرباء (القوة) (من 7)	2.8	116	3.9	96	4.3	81

المصادر: *تقرير التنافسية العالمي* (شواب، 2010، 2013، 2014).

نظرا إلى موقع ليبيا الاستراتيجي على البحر المتوسط وشبكات الطرق التي توصلها بتونس غربا وبمصر شرقا، فهي ترغب في أن تصبح مركز عبور ترانزيت. إلا أن مستوى جودة الطرق الليبية تدهور في السنوات الخمس الأخيرة وكذلك الوضع الأمني في البلاد. تعرضت الطرق والمطارات والموانىء لقتال عنيف وأضرار فادحة وساءت حالة النقل الجوي الذي يستخدمه الأفراد والشركات على السواء منذ 2011. وأسفرت دراسة المشرعات الصغرى والمتوسطة في عام 2014 عن حدوث خلل في سلاسل الإمداد الخاصة التي ترتبط بها بسبب إغلاق الموانىء البحرية والجوية مما أثر على وصولها إلى السلع المستوردة والبترول والمواد الخام وقدرتها على تصدير منتجاتها (كاليس وآخرون)، 2015 . وأدى ذلك إلى انحسار كبير في مستويات الإنتاج والإيرادات على حد سواء. وفي عام 2012، قدر المسئولون الليبيون المبلغ الذي يتعين إنفاقه على البنية التحتية للنقل ب 40 مليار دولار على الأقل.

وفي عام 2011، اعتبرت 44% من الشركات الليبية – وعلى الأخص ال مؤسسات الصغرى والمتوسطة – عدم إمكان الاعتماد على الإمداد بالطاقة الكهربائية عقبة كبيرة أمام النمو. وأفادت 80% منها أنها عانت من جراء الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مما أدى إلى خسائر في الإنتاج (البنك الدولي، 2011). وازداد الوضع سوءا بعد أحداث 2011 عندما انخفض توليد الكهرباء. ومنذ ذلك الحين تدهورت شبكة الكهرباء بشدة بسبب نقص توليد الطاقة الكهربائية والإمداد بالكهرباء. وأعاق التأخير في التوصيل بشبكة الكهرباء عمل الشركات والمؤسسات. فالحصول على التصاريح والشهادات الأمنية يستغرق 118 يوما بالمقارنة ب 39 يوما في تونس و 64 يوما في مصر (البنك الدولي، 2016c).

ويمكن لنظام متطور للغاية للاتصالات السلكية واللاسلكية أن يسهم في إنتاجية فعالة. إن استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية يخفض تكاليف التعاملات ويزيد من فعالية تشغيل المؤسسات ويوسع من حجم ونطاق الأسواق وبذلك يمكنه أن يعزز تطوير القطاع الخاص. ويوجد في ليبيا معدل مرتفع من الاشتراكات في الهاتف الجوال وقد بذلت استثمارات ضخمة في البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في العقود الأخيرة.ولكن البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة مليار دولار تم تدميرها منذ عام 2011، بما في ذلك حوالي 20% من مواقع الهاتف الخليوي في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، فمعدلات استخدام الانترنت في ليبيا منخفضة. ففي عام 2014 كان هناك 17.7 مستخدم من كل مائة ساكن فقط بالمقارنة ب 31.7 من مائة ساكن في مصر و 46.2 من مائة ساكن في تونس. ويعاني مستخدمو الانترنت أيضا من جراء الانقطاع المتكرر والطويل للشبكة مما يمكن أن تترتب عليه أضرار كثيرة منها إعاقة التعاملات التجارية.

وتهيمن شركتان مملوكتان للدولة على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الليبي (المدار وليبيانا). وهناك خطط لخصخصة إحدى الشركات التي تشغّل الخطوط وبذلك تصبح أول شبكة خاصة للهاتف المحمول في البلاد. وقد صاغت الحكومة مشروع القانون الجديد للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2014 وبدأت إجراءات تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة. إن فتح شبكة اتصالات السلكية واللاسلكية أمام الشركات الخاصة المزودة لهذه الخدمات يمكن أن يزيد المنافسة وأن يخفض النفقات ويحسن مستوى جودة الخدمات. إن إطلاق حرية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وفتح أسواق الهاتف المحمول والانترنت أمام المنافسة وتأسيس نظام مستقل يمكن أن يساعدوا على تدعيم وتسريع النمو الاقتصادي للقطاع الخاص (البنك الدولي، 2015b).

4-3 سوق الشغل

إن سوق الشغل في ليبيا متأثرة بشدة بتركة التوظيف في القطاع العام وفقا لنموذج إعادة التوزيع الذي تديره الدولة. إن أحداث 2011 والأحداث التي أعقبتها زادت من التحديات الكثيرة التي واجهتها سوق الشغل الليبية. وهي تشمل العمالة الزائدة في القطاع العام المنتفخ وارتفاع نسبة البطالة – على الأخص بين الشباب والنساء – وانخفاض عدد الوظائف التي تخلق وضعف الحماية الاجتماعية والافتقار إلى الحوار الاجتماعي. كما أن بلاء الموارد الليبية يشوّه سوق العمل ويحول دون سيره على خير ما يرام.

ومعالجة أوجه القصور الهيكلية في سوق الشغل وتنويع الاقتصاد وتمكين قطاع خاص أكبر وأقوى يعتبرون مفاتيح لمعالجة تحديات التوظيف التي تواجهها ليبيا. وسيتطلب الأمر مزيدا من الجهود لإعادة تنظيم نظام التعليم – وعلى الأخص التعليم والتدريب المهني – لإعداد قوة عاملة تملك المهارات الملائمة اللازمة لتطوير قطاعات جديدة تعتبر أولويات بالنسبة للتنويع الاقتصادي.

ارتفاع نسبة البطالة

كانت نسبة مشاركة القوة العاملة سنة 2012 تبلغ 47.8% (الجدول 3-5) وهو ما يتفق إلى حد ما مع المعدل المتوسط في دول الشرق الأوسط وشمال فريقيا ولكنها أقل من النسبة في مناطق أخرى من العالم (البنك الدولي، 2015ج). وهذا يدل على استخدام منخفض نسبيا للقدرة الإنتاجية للسكان الليبيين في سن العمل. ونسبة مشاركة الذكور (61.0%) تبلغ تقريبا ضعفي نسبة مشاركة الإناث (33.8%). وتبلغ نسبة التوظيف إلى السكان 38.7% وهي نسبة أقل من المعدل المتوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومماثلة في دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعلى في صفوف الليبيين الذكور (51.3%) من النسبة في صفوف الإناث (25.3%). ونسبة البطالة الرسمي هو 19.0%. ويبلغ 25.1% بالنسبة للنساء و 48.7% بالنسبة للشباب من 15 إلى 24 سنة. وتلعب البطالة دورا كبيرا في الاستياء الاجتماعي ، لذلك فمعالجة البطالة وعلى الأخص البطالة بين الشباب تعتبر من الأولويات الأولى بالنسبة للسلطات الليبية.

الجدول 3-5 نظرة عامة لسوق العمل

الفئة العمرية	نسبة مشاركة القوة العاملة(%)			نسبة التوظيف إلى السكان (%)			نسبة البطالة (%)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
24-15	24.0	10.7	17.7	14.2	3.4	9.1	40.8	67.8	48.7
54-25	86.2	49.6	67.9	74.4	39.1	5.8	13.7	21.1	16.4
64-55	59.1	9.1	34.9	58.3	8.0	33.9	1.4	12.3	2.9
65+	5.9	0.4	3.4	5.8	0.2	3.5	2.4	50.0	4.5
المجموع	61.0	33.8	47.8	51.3	25.3	38.7	15.9	25.1	19.0

لمصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية

سيستمر الضغط لخلق فرص عمل للشباب لفترة في المستقبل لأن 44% من السكان دون سن 25 سنة (26% دون سن 15 سنة). يجب أن يكون هناك قطاع خاص يخلق وظائف وتنويع اقتصادي لاستيعاب الوافدين الجدد من القوة العاملة وتحسين مؤشرات سوق العمل. والقطاع الخاص ليس في الوقت الراهن كبيرا أو قويا إلى حد يكفي لأداء دور خلق الوظائف على النحو المطلوب، وقطاع النفط على الرغم من أن المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي فإنه يساهم ب2% فقط من التوظيف (43 ألف عامل) (صندوق النقد الدولي، 2013). ، الداخلي إذ يشكل

ومن جانب آخر، يعتبر العاملون الأجانب مصدرا مهما للعمالة في ليبيا حيث أن شركات كثيرة لا تجد الليبيين المؤهلين للوظائف (الجزار وآخرون، 2015). وينطبق ذلك على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في قطاع النفط (أي المديرين والمهندسين والمهنيين في مجال التكنولوجيا المتقدمة) وعلى العمال غير المهرة الذين يعملون في مجال البناء ووظائف يدوية. وقبل عام 2011، كانت العمالة الأجنبية تشكل ، بحسب التقديرات، نصف العمالة الأجنبية التي تضم مواطنين ليبيين وأجانب (الجزار وآخرون، 2015). وقد ترك أكثر من 760 ألف مواطن أجنبي ليبيا إبان الأزمة لأسباب أمنية (صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF ، 2014). إلا أن الجزار وآخرين (2015) يذكرون أن 1.2 مليون عامل أجنبي تم توظيفهم في ليبيا عام 2012: 430 ألف في القطاع الرسمي و 800 ألف في قطاع التوظيف غير الرسمي. وحددت القوانين الليبية حدا أقصى لحصص العمال الأجانب الذين يمكن توظيفهم وقيدت توظيفهم بوظائف لا يمكن أن يتولاها مواطنون ليبيون، ولكن

هناك تجاوزات كثيرة. ومن المألوف أن يتم تعيين عمال أجانب بصورة غيير رسمية في القطاع الخاص حتى من قبل أرباب عمل وشركات أجنبية ضخمة. والواقع أن العمال الأجانب يشكلون النسبة الغالبة من جميع العاملين بصورة غير رسمية.

الاعتماد على وظائف القطاع العام

تعتمد سوق الشغل الليبية بقوة على التوظيف في القطاع العام مما يتسبب في تشوهات ويسهم في استخدام يد عاملة دون المستوى المطلوب. أصبح التوظيف في القطاع العام في ظل سياسات التأميم الحكومية المحرك الأساسي لخلق وظائف. ونتيجة لذلك، يستخدم القطاع الحكومي العام و المؤسسات المملوكة للدولة حوالي 84.0% من القوة العاملة؛ 97.0% من الإناث العاملات و79% من الذكور العاملين (صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF ، 2014). تستخدم نسبة 2.5% فقط من النساء العاملات في وظائف القطاع الخاص بالمقارنة ب 11.0% من الرجال العاملين (صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ، 2014). ووظائف القطاع العام هي الشكل المفضل للتوظيف بالنسبة لليبيين بسبب مزاياها السخية والأمان الوظيفي. وأرباب العمل في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة، يجدون صعوبة في التنافس مع القطاع العام على الليبيين المؤهلين والراغبين وغالبا ما تضطر إلى توظيف عاملين أجانب.

هناك حاجة تلح على القطاع العام ليخفض عمالته الزائدة ويصبح أكثر فعالية، لذلك لا يرجح أن يظل الجهة المولدة للوظائف كما كان في الماضي. وليس من المتوقع أن يجري إصلاح كبير للقطاع العام قبل أن تستأنف حكومة عاملة الحكم. وبينما عدد الفرص الوظيفية للقطاع العام يتقلص، من المتوقع أن يستوعب القطاع الخاص العمال بشرط أن يتوسع وإلا سيكون ذلك مستبعدا. وفي الوقت نفسه، سيحتاج العاملون في القطاع العام إلى إعادة تدريب لتطوير المهارات التي يشترطها أرباب العمل في القطاع الخاص أو لبدء نشاط أعمالهم الخاص.

مستوى جودة التعليم ومهارات القوة العاملة

يعتبر الافتقار إلى قوة عاملة مؤهلة وتتمتع بالمهارات الملائمة من أكبر العقبات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية والرفاهية في ليبيا. إن وجود قوة عاملة متعلمة وماخرة أمر حيوي بالنسبة لتنمية القطاع الخاص وريادة الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن وصول القوة العاملة إلى مستوى أعلى من التعليم وزيادة مهاراتها أمر أساسي بالنسبة للتنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط والانتقال إلى مجالات وخدمات تحتاج إلى مهارات أكبر وتعتمد على تكنولوجيا عالية وتحسين الإنتاجية الكلية لمؤسسات القطاع الخاص.

لقد شهد مستوى الالتحاق بمراحل التعليم تحسنا ملحوظا في العقود الأخيرة مع انخفاض كبير في نسبة المواطنين الذين لا يلتحقون بمدارس وزيادة في متوسط سنوات الالتحاق بالمدارس (الجدول 3-6). إن معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي تبلغ 114% و 104% و 61% على التوالي، ونصف السكان تقريبا والذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فما فوق تعلموا في المرحلة الثانوية على الأقل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

الجدول 3-6 التحاق السكان في سن 15+ فما فوق بالتعليم، ليبيا، 1990-2015

السنة	غير الملتحقين بمدارس	أعلى مستوى تعليم تم تحقيقه						متوسط سنوات الدراسة في مدارس
		الابتدائي		الثانوي		التعليم الجامعي		
	(نسبة السكان في سن 15 سنة فما فوق)	المجموع	انتهاء	المجموع	انتهاء	المجموع	انتهاء	
1990	36.9	29.8	18.2	30.2	15.9	3.1	1.6	5.1
1995	30.4	29.2	20.3	36.3	19.1	4.1	2.0	5.9
2000	24.9	28.6	21.9	36.3	19.1	10.1	5.0	6.9
2005	21.1	28.0	22.7	34.6	18.6	16.3	8.4	7.6
2010	18.0	27.7	23.4	32.6	17.8	21.8	11.7	8.3
2015	16.3	24.2	21.3	29.0	15.8	30.5	16.2	9.1

المصادر: بارو و لي (2013) ليانات 1990-2010. بيانات 2015 من قاعدة بيانات بارولي "الالتحاق بالتعليم لمجموع السكان 2015-2040" ", ./http://barrolee.com/data/oup_download_c.htm

التعليم إجباري من سن 6 إلى 15 سنة وغير إجباري بعد ذلك حتى الالتحاق بالتعليم الجامعي والدراسات العليا. لقد نجحت جهود زيادة فرص التعليم العالي في أنحاء البلاد حيث توجد كليات وجامعات في جميع المدن الكبرى التي يبلغ عددها 12 مدينة، وإن كانت في معظم الأحيان مكتظة بالطلبة والطالبات. وجميع مراحل التعليم توجه مزيدا من الطلبة الليبيين نحو العلوم والتكنولوجيا سعيا إلى إعداد المتخرجين للوفاء بمتطلبات القوة العاملة المستقبلية.

وعلى الرغم من أن مستوى تعليم الليبيين يضاهي نسبيا وبشكل جيد المستوى الدول النامية ، فنوعية مناهج التعليم لا تجعل الأفراد في حالة استعداد لسوق العمل. الأداء الليبي ضعيف كما يظهر في مؤشر التنافسية العالمي 2014-15 بالنسبة لنوعية نظام التعليم ككل إذ كان ترتيبها 128 من 144 دولة بالنسبة "لمستوى جودة التعليم الأساسي" و 144 بالنسبة "لمستوى جودة نظام التعليم العالي" (شواب، 2014). لا يوجد تناسب بين المهارات التي تكتسب من خلال نظام التعليم والكفاءات التي يتطلبها سوق الشغل (براون، 2011). والتشاور، إذا وجد، محدود بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وبين القطاع الخاص لتحديد المهارات التي يتطلبها أرباب العمل. ومن ثم، فبرامج التدريب لا تلائم دائما احتياجات أرباب العمل. ونتيجة لذلك، لا تتاح للأفراد الذين يلتحقون بالتعليم والتدريب المهني فرص وظيفية كبيرة بالضرورة. تعتبر الشركات الليبية "القوة العاملة التي لم تتلق تعليما كافيا" من ضمن العوامل الثلاثة الرئيسية التي تطرح إشكالية في ممارسة نشاط الأعمال (شواب، 2014).

كانت هناك محاولات لتحسين نظام التعليم. فعلى سبيل المثال، اعتزم المجلس الليبي للتعليم التقني والتدريب المهني تأسيس نظام للتعليم والتدريب المهني في أكثر من 100 كلية جامعية ومعهد فني. ونفذت مبادرات أخرى في محاولة لزيادة التعاون مع القطاع الخاص وتحسين التعليم العالي.

أوجه القصور في مؤسسات التشغيل

وزارة العمل والقوة العاملة مسئولة عن تنظيم سوق الشغل في ليبيا بحيث تتأكد من أن أرباب العمل يمتثلون التشريعات العمالية وتشرف على شبكة من 72 مركزا وظيفيا في أنحاء البلاد. ومهمة مراكز الوظيفة هي تقديم خدمات إيجاد الوظائف المناسبة والأشخاص المناسبين لها كي تمارس تأثيرا إيجابيا على سوق الشغل وإمكانيات عثور الأفراد على وظائف في القطاع الخاص على الأخص. ومع ذلك لم تكن المراكز تؤدي مهامها لافتقارها إلى توجيهات واضحة وبسبب ضعف تنظيمها وتعيينها لموظفين دون مستوى المؤهلات المطلوبة وغير مدربين جيدا. كما أنها ركزت على تلبية احتياجات التوظيف في القطاع العام وكانت روابطها ضئيلة مع القطاع الخاص (Upper Quartile, 2013) . يجب أن تكون هناك استراتيجية لتحديث ورفع مستوى خدمة التوظيف وضمان وجود قدرة للعاملين على التدريب ووجود هيكل إداري لدعم طريقة العمل الجديدة.

يمكن لمراكز الوظيفة أن تكون مفيدة في تقديم تدريب تكميلي للعاملين ودعم تنمية الموارد البشرية من أجل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن الترويج لخدمات مراكز الوظيفة لدى الشركات وإرساء نظام على الانترنت للوظائف الملائمة وإشراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحلية في تصميم سياسات سوق الشغل النشطة سيشكلون الخطوات الأولى في الاتجاه الصحيح (Upper Quartile, 2013). يمكن لمراكز الوظيفة أن توفق بين عرض التدريب الذي تقدمه وبين احتياجات أرباب العمل مثل مهارات تكنولوجيا المعلومات واعتماد أنظمة الكمبيوتر وإجادة اللغة الانجليزية. يمكنها أيضا أن تقدم الدعم للتدريب على ريادة الأعمال لتشجيع الليبيين العاطلين عن العمل على بدء نشاط أعمالهم الخاص. توجد مثل هذه البرامج في دول كثيرة وهي تقدم عادة مزايا وظيفية للعاطلين عن العمل المسجلين الراغبين في بدء نشاط أعمالهم الخاص ولديهم فكرة عن الأعمال القابلة للتطبيق ويرغبون في قضاء فترة تدريب مكثف على العمل لحسابهم الخاص ليكتسبوا المهارات الأساسية في مجال ريادة ال الأعمال وإعداد خطة للأعمال وتعلم أساسيات إدارة الأعمال.

وبحلول عام 2012 ، لم يكن هناك نظام معلومات لسوق الشغل (KDS/KOREATECH, 2013). ورغم أن الوزارة أعدت عدة قواعد للبيانات فلا يبدو أنها شاملة ودقيقة (البنك الدولي، 2015ا). وبدون بيانات دقيقة موثوق بها ومحدثة لا يوجد دليل ملموس على تحليل ميداني لسوق الشغل أو صنع سياسات سليمة سواء للمواطنين الليبيين أم للأجانب. يحث صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF وزارة العمل والقوة العاملة ومصلحة الإحصاء على التعاون معا لمعالجة ثغرات المعلومات في سوق الشغل وإعداد أدوات إعلامية ملائمة وتحسين قدرتها على تحليل سوق العمل.

وإصلاحات نظام الإبلاغ عن البطالة مطلوبة أيضا. ومن المألوف عملا أن يسجل الأفراد الذين لا يعملون في القطاع العام أسماءهم وذلك ببساطة لأن ليست لهم وظيفة عامة. وفي ظل النظام الراهن، حتى الأفراد الذين يعملون في القطاع العام ولكنهم يريدون ترقيات أو الذين يعملون بمقتضى عقد رسمي في القطاع الخاص يمكنهم الذهاب إلى مكتب العمل ليسجلوا أسماءهم كعاطلين عن العمل إذا أرادوا ذلك حيث أنه لا توجد قاعدة بيانات وطنية أن نظام لتكنولوجيا المعلومات للتحقق من وضعهم (صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF ، 2014). أدخل مشروع شامل للحكومة الإلكترونية من أجل "نظام رقم تعريف وطني" عام 2014، وتنفيذه يمكن أن يسهم في مزيد من الإحصاءات الدقيقة.

يدافع البنك الدولي عن تطوير استراتيجية شاملة للوظائف ستنفذ إصلاحات وتدخلات سوق الشغل (الجزار وآخرون ، 2015) . يجب أن تكون المهارات وبرامج التدريب على العمل الخاص من أجل المواطنين إحدى الأولويات بهدف خفض الفجوة بين التزويد بالمهارات والطلب وكذلك تنفيذ برامج انتقالية لتدريب الطلبة على تولي وظائف بما في ذلك في القطاع الخاص، وتدريب مهني داخل شركات وبرامج مساعدة على الأداء الوظيفي وخدمات العثور على وظائف (صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF، 2014).

قوانين التشغيل إن سياسات ومؤسسات العمل، بما في ذلك النظم والتمثيل الجماعي وبرامج سوق الشغل النشطة ونظم التأمين الاجتماعي يمكنها من حيث المبدأ أن تعالج عيوب سوق الشغل التي يمكن أن تؤدي إلى تبديل وتنقلات للموظفين بصورة مفرطة وانعدام الأمان في أماكن العمل وعدم كفاية الإنفاق على التدريب (البنك الدولي، 2012). ومع ذلك، فقوانين ونظم العمل التي تضع قيودا مبالغا فيها يمكن أن تثني أرباب العمل عن تعيين موظفين وبذلك يتقلص تشغيل عمالة أو أن تشجع على تعيين عمال بصورة غير رسمية بحيث لا تغطيهم عقود عمل رسمية ولا تشملهم مزايا التأمين الاجتماعي. يمكن أن تؤدي القيود على التعيين وعلى إنهاء عقود العمل إلى تباطؤ إعادة تخصيص العمل ومنع الشركات من صنع قرارات تتعلق بالقوة العاملة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج. ومن جانب آخر، إذا كانت نظم وقواعد العمل غير محكمة أو لا يتم إنفاذها لن يتم معالجة قضايا مثل ضعف المعلومات أو عدم تكافؤ قوة المساومة للتفاوض على صفقات أو عدم كفاية إدارة المخاطر (البنك الدولي، 2012).

حل قانون العمل رقم 12/2010 محل قانون العمل الصادر عام 1958 والذي عفا عليه الزمن. وهو ينظم أشكال التعاقد وحقوق وواجبات الموظفين وأرباب العمل. كما أنه يحدد العلاقات والإجراءات بين رب العمل والموظف ووكالات التوظيف للمواطنين والأجانب على حد سواء، ويعين آليات تسوية المنازعات وأنواع المحاكم المختصة ويحقق المساواة بين العاملين الذكور والإناث. ويتطلب القانون من جميع أرباب العمل إخطار مكتب التوظيف باسم وعنوان ونشاط ورقم العاملين في بداية أي مشروع. ويجب اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية سلامة و صحة العاملين لديهم، و من خلال عقود العمل، يجب على أرباب العمل أن يبلغوا العاملين بالنظم الداخلية التي تتعلق بساعات العمل والجزاءات والإجازات والاشتراك في صندوق التأمينات الاجتماعية ونوع التأمين الذي يقدم. وتسعى الحكومة أيضا إلى مزيد من إصلاح قانون العمل كي يتفق مع المعايير الدولية للعمل فيما يتعلق بساعات العمل اليومية التي تبلغ ثماني ساعات وأجور العمال والإجازات ومزايا نهاية الخدمة.

والتحسين الذي حدث في القانون الجديد هو أنه يطبق نفس القواعد والمعايير على العاملين في القطاعين العام والخاص. كان قانون العمل السابق يطبق على القطاع الخاص فقط بينما العاملون في القطاع العام كانوا يخضعون لقانون الخدمة المدنية الذي كان يقدم ضمانات أكثر للأمان الوظيفي ومزايا سخية خلاف الأجور وبدلات ودعم وكان ينص على قيود شديدة على فصل الموظف. تسبب ذلك في تشوهات في سوف العمل لصالح التوظيف في القطاع العام. وينص القانون الجديد أيضا على

المساواة في المعاملة بين المواطنين الليبيين والعاملين الأجانب فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والمحاكم والإجراءات. وإذا تم تنفيذ هذا القانون بالفعل فهذه التحسينات سوف تعالج التشوهات في سوق الشغل بخلق مزيد من تكافؤ الفرص لأرباب العمل والعمال بغض النظر عن بيئة عملهم أو جنسياتهم.

ولا يزال قانون العمل الجديد يفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بتعيين الليبيين مقابل تعيين العمال الأجانب. وبالاتساق مع قانون الاستثمار رقم 9/2010، فهو يطبق نظاما للحصص يتطلب من جميع أرباب العمل الالتزام بنسبة تمثل الحد الأدنى للمواطنين الليبيين الذين يتم تعيينهم وتحمل تكلفة تدريبهم. ولكن هذين القانونين يختلفان في نسبة المواطنين الليبيين الذين يتعين تشغيلهم في مشروع أجنبي. يتطلب قانون العمل الجديد حدا أدنى هو 75% بينما قانون الاستثمار لعام 2010 يتطلب 30% فقط. يجب معالجة هذه النقطة لتجنب مشاكل في أثناء تنفيذ ال المشاريع الاستثمارية أو في تسوية المنازعات مع اعتبار العمال الأجانب آلية لإيجاد المهارات المطلوبة التي تتناسب مع متطلبات الوظيفة. ونظام حصة المواطنين الليبيين لا تدع في بعض الحالات خيارات للشركات سوى تعيين ودفع أجور عمال محليين لا يسهمون في إنتاجية الشركة أو بذل كمية كبيرة من الموارد على التدريب المكثف أو الإرشاد. كما أن العمال الأجانب لا يستلمون عادة عقود عمل ومن ثم لا يتمتعون بنفس حقوق المواطنين الليبيين، وهي قضية يجب مراقبتها بعناية طبقا لشروط قانون العمل.

ولا يزال تأثير قانون العمل الجديد على أرباب العمل المحدودي النطاق غير واضح، على الأخص فيما يتعلق بالمستوى الملائم للمرونة للتعيين والفصل من الوظيفة في عقود التوظيف والمتطلبات الخاصة بالأعباء الاجتماعية. أيدت أغلبية الشركات التي شملتها دراسة البنك الدولي لديناميكيات سوق الشغل إصلاح سياسات العمل فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والعقود والعمالة الأجنبية ، وإن كانت 56% فقط من الشركات اطلعت عل نصوص قانون العمل الجديد (الجزار وآخرون، 2015) التي تكشف عن قصور في المعلومات. ومن ضمن هذه الشركات، دافعت 15% عن إصلاحات يمكن أن تسهّل تعيين عمال أجانب لسد الاحتياج إلى عمال ذوي مهارات عالية وإن كانت غالبية الشركات غير واضحة بالنسبة لنظم العمل الحالية. دعت ستة في المائة منها إلى مزيد من تسهيل إجراءات التعاقد – أي خفض التعقيدات والتكاليف الإدارية – كما دعت إلى زيادة حقوق أرباب العمل وعلى الأخص تلك التي تتعلق بمرونة أكبر في فصل العمال الليبيين ذوي الأداء الضعيف.

3-5 الأسواق المالية و الحصول على التمويل

إن الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد أساسية لتوجيه الإمداد الكافي بالتمويل لشركات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الجديدة في بداياتها. ويشارك في ذلك عادة مزيج من البنوك التي تتلقى ودائع وشركات تأمين وصناديق تقاعد وبنوك استثمارية والمؤسسات التي تمنح قروضا صغيرة وشركات القروض التجارية والتأجير، وصناديق رؤوس أموال المجازفة والشركات المبتدئة، وهي تقدم مزيجا من المنتجات المالية المتنوعة (أي منتجات القروض وشراء الديون وأدوات ملكية رؤوس الأموال) التي تتكيف مع المؤسسات في مختلف مراحل تطور النشاط التجاري. هناك ثلاثة شروط أساسية للأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد. أولا يجب على المقرضين والمستثمرين في جانب العرض أن يكون لديهم التمويل الكافي والقدرات الكافية لتقدير مخاطر وعوائد الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأصحاب المؤسسات. وثانيا، يجب أن يكون لدى أصحاب المشاريع ومديري المؤسسات الصغرى والمتوسطة في جانب الطلب المهارات والمعرفة والإلمام المالي لتحديد مصادر التمويل المتاحة الملائمة والتصرف كمديرين للاستثمارات يتمتعون بالكفاءة. وثالثا، يجب أن تكون هناك بنية تحتية شفافة من أجل الوساطة المالية لتقليص عدم اتساق المعلومات بين الأطراف ويجب أن تدخل في إطار تنظيمي قانوني يحمي الحقوق القانونية لجميع المشاركين في السوق. هذه المتطلبات تفتقر إليها ليبيا.

مستوى منخفض من الائتمان للقطاع الخاص

القطاع المالي في ليبيا صغير ومتخلف عن الركب. وبالمقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخول المرتفعة، بل حتى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص وحجم القروض التي يمنحها

قطاع المصارف يمثلان حصة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا. هذا المؤشر يعتبر واحدا من المتغيرات الأساسية في تقدير مستوى التطور المالي لإحدى الدول – وكلما ارتفع القياس كلما ارتفع مستوى الموارد المالية أو التمويل للقطاع الخاص في إحدى الدول. وفي عام 2014، بلغت القروض المحلية للقطاع الخاص في ليبيا 27.0% فقط من إجمالي الناتج الداخلي، وكانت 9.3% عام 2010، ولكنها لا تزال منخفضة للغاية بالمقارنة بمعدل 37.0% من إجمالي الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآخذة في النمو و 150.0% من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخول المرتفعة (الشكل 3-7).

الشكل 3-7 الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، 2010 و 2014

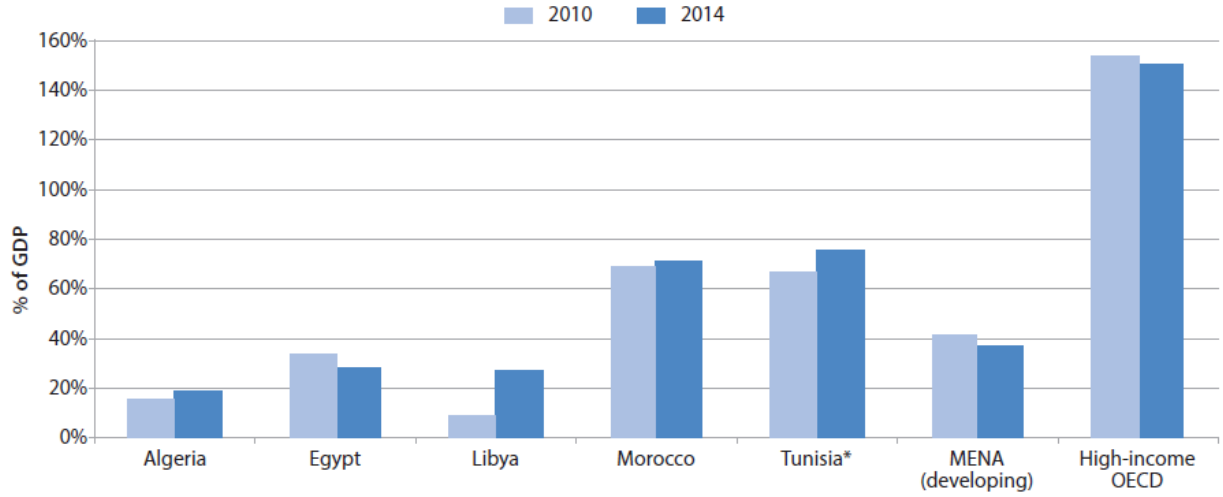

ملاحظات: "الائتمان المحلي للقطاع الخاص" يعني الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية إلى القطاع الخاص (السلطات النقدية ومصارف إيداع النقود وكذلك مؤسسات مالية أخرى لديها بيانات متاحة مثل شركات التمويل والتأجير والشركات المقرضة للنقود وشركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الصرافة لاستبدال العملات الأجنبية) من خلال قروض وشراء أوراق مالية خلاف الأسهم وقروض تجارية ومدفوعات أخرى منتظرة تؤسس مطالبة بالسداد (http://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS). بيانات تونس 2013 وليس 2014.
المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، طبعة أكتوبر 2015، http://data.worldbank.org/products/wdi/.

إن الإقراض من المصارف مصدر مهم للتمويل للقطاع الخاص، ويشكل عادة أكبر قطاع في النظام المالي. إن مستوى الائتمان المحلي الذي تمنحه المصارف للقطاع الخاص قياس لعمق القطاع المصرفي وتنمية القطاع المالي من حيث الحجم. إن نسبة ضئيلة من ائتمان القطاع الخاص الذي تمنحه المصارف كحصة في إجمالي الناتج الداخلي تدل على عقبات التمويل للشركات والتي يمكن أيضا أن تكون انعكاسا لنظم صارمة. وقد تحسن أداء ليبيا في هذا المؤشر من 2010 إلى 2014 ولكنه أقل بكثير من المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال فريقيا الآخذة في النمو،وعلى الأخص المغرب وتونس (الشكل 3-8). وهذا يبرهن على وساطة مالية منخفضة للقطاع المصرفي.

الشكل 3-8 الائتمان المحلي من المصارف للقطاع الخاص، 2010 و 2014

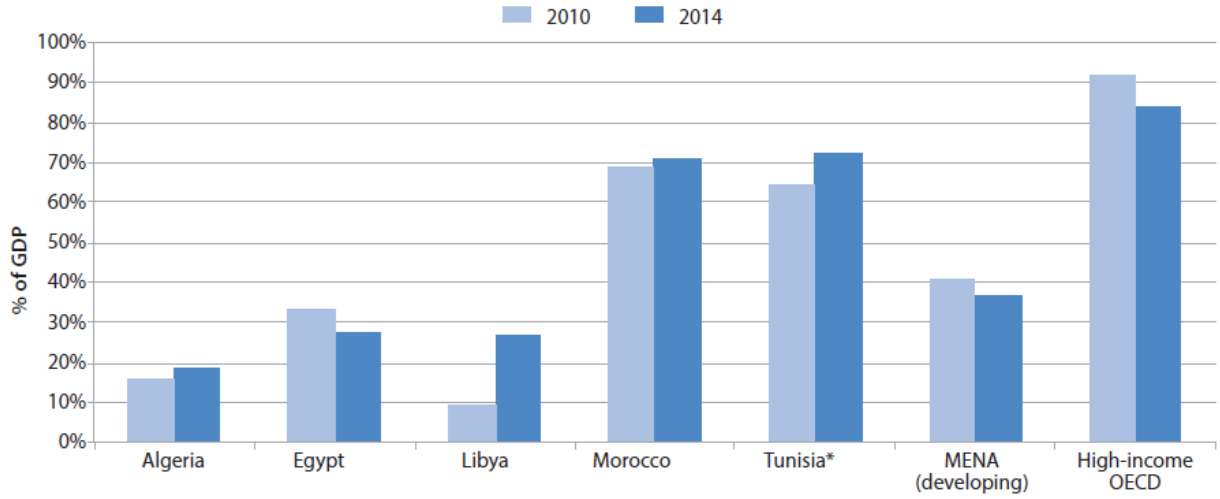

ملاحظات: "القروض المحلية للقطاع الخاص" تعني الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية إلى القطاع الخاص (السلطات النقدية ومصارف إيداع النقود وكذلك مؤسسات مالية أخرى لديها بيانات متاحة مثل شركات التمويل والتأجير والشركات المقرضة للنقود وشركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الصرافة لاستبدال العملات الأجنبية) من خلال قروض وشراء أوراق مالية خلاف الأسهم وقروض تجارية ومدفوعات أخرى منتظرة تؤسس مطالبة بالسداد (http://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS). بيانات تونس 2013 وليس 2014.
المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، طبعة أكتوبر 2015، http://data.worldbank.org/products/wdi/

تعكس ليبيا أسوأ أداء عالميا بالنسبة لتنمية الأسواق المالية وفقا لمؤشر التنافسية العالمي 2014-15 (شواب، 2014). الأداء ضعيف في جميع المؤشرات. ويشمل ذلك إتاحة الخدمات المالية والقدرة عليها وسهولة الوصول للقروض والتمويل من خلال سوق الأسهم المحلية وإتاحة رأس مال المخاطرة وسلامة عمل المصارف ونظام مؤشر أسواق الأوراق المالية والحقوق القانونية.

تملك ليبيا 15 مصرفا تجاريا تشكل 81% من مجموع الأصول في القطاع المالي (تروج وسبيا، 2015). وخمس منها مملوكة للدولة وتشكل 90% من قاعدة الودائع وثمانية مصارف خاصة وهناك مصرفان تشترك في ملكيتهما الحكومة الليبية ودول أجنبية. وتدير مصارف القطاع العام أكثر من 85% من أرصدة القطاع المصرفي، على الرغم من جهود تحرير وتغيير القطاع المصرفي عام 2005 مع صدور قانون المصارف الليبي (رقم 1/2005) وعمليات الخصخصة الجزئية التي حدثت عام 2007.

وحتى لو كانت المصارف المملوكة للدولة ممولة بمبالغ ضخمة فنطاق وتنوع الخدمات المالية محدود للغاية (دمبسي، 2013). بلغت القروض المتعثرة السداد مستويات مرتفعة، والإشراف على القطاع المصرفي ضعيف مع احتمال الفساد والمحسوبية في عملية منح القرض. وضعف حقوق الملكية يحول دون وفاء المقترضين بالمتطلبات التي تتعلق بضمانات القروض، وأنظمة معلومات الائتمان لا تزال أنظمة وليدة مما يجعل من المستحيل تقريبا على المصارف أن تقدر مخاطر الائتمان بالنسبة للمقترضين. وعلاوة على ذلك، فمهارات القطاع المصرفي بالغة الضعف على جميع مستويات القطاع المالي (البنك الدولي، 2013) . ويقوم مصرف ليبيا المركزي بمبادرات لتحديث النظام المصرفي وإدخال مقاييس ومعايير جديدة للمحاسبة والتدريب، ولكن الجهود تعثرت بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاع الجاري.

اعتماد النظام المصرفي الإسلامي

صدر قانون للنظام المصرفي الإسلامي عام 2013 (قانون المصارف الإسلامية رقم 1/2013) ليحظر تطبيق الفوائد في جميع التعاملات المدنية والتجارية (أي تقاضي أو دفع فوائد على الودائع والقروض) ويشترط على المؤسسات المالية امتثال

أحكام الشريعة الإسلامية. كان من المقرر أن يبدأ سريان هذا القانون في أول يناير 2015، ولكنه تأخر بسبب انعدام الاستقرار في البلاد. أحدث قرار الحكومة تطبيق نظام مصرفي إسلامي بحت نوعا من عدم اليقين في القطاع المالي (البنك الدولي، 2013). وفي الوقت نفسه، تسابقت المؤسسات المالية لتجد آليات تمويل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتخفيفا للصدمة التي أصابت النظام المالي الليبي من جراء الانتقال إلى التمويل الإسلامي وتسهيلا لإدخال النظام الجديد بسلاسة، يوصي البنك الدولي بأن تتبنى ليبيا نظاما مصرفيا "إسلاميا-اتفاقيا" مزدوجا تم تبنيه بنجاح في دول أخرى مثل قطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة (البنك الدولي، 2013).

وينص القانون رقم 1/2013 على إنشاء صندوق للقرض الحسن لمنح قروض بدون فوائد ويتم تأسيسه تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي. وبذلك يقدم بديلا عن صفقات القروض التجارية ، ولكن التفاصيل العملية لمثل هذا الصندوق لا تزال غير واضحة.

إن الانتقال إلى النظام المصرفي الإسلامي قد يكون مواتيا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الليبية حيث أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم التعامل مع البنوك للاقتراض منها هو تفادي التمويل القائم على الفوائد (وهاب وعبد الصمد، 2012). ومن جانب آخر، فالنظام المصرفي الإسلامي قد يخلق عائقا أمام المستثمرين الأجانب الذين يميلون إلى تفضيل الأشكال التقليدية للتمويل المصرفي. وقد تبحث بعض المؤسسات المالية استخدام هياكل أوف شور خارجة عن نطاق تطبيق القانون الليبي، وعلى الأخص فيما يتعلق بتمويل مصالح أجنبية في ليبيا.

أسواق للأسهم مازالت غيرلمتطورة

إن سوق رأس المال في ليبيا غير متطورة، إذا طرحنا جانبا السوق التي تعمل على أساس غير رسمي من خلال الأسرة والأصدقاء. وغياب صناعة لرأس مال المخاطرة يحد من الفرص بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملك إمكانية النمو والمؤسسات الجديدة في بداياتها للوصول إلى تمويل ينطوي على مخاطر من أجل المؤسسات التجارية. أدخلت الحكومة قانونا عام 2007 بإنشاء سوق الأوراق المالية الليبية وذلك بصفة أساسية لدعم خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة ، ولكن ليست بها رؤوس أموال كبيرة ولم تدرج بها سوى شركات قليلة وليس بها حجم تداول مرتفع.

6-3 سياسة الاستثمار والإطار القانوني

إن وجود إطار تنظيمي شفاف ويمكن التنبؤ به عامل حاسم في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما. ودرجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وحماية حقوق ملكية المستثمرين وآليات تسوية منازعات الاستثمار تعتبر قضايا جوهرية متعلقة بسياسة الاستثمار تدعم جهود تهيئة بيئة للاستثمار عالية المستوى (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015 ب). إن انعدام اليقين بالنسبة لإمكان إنفاذ الحقوق والالتزامات القانونية يرفع تكلفة رأس المال ويخفض الجاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر حيوي لإعادة بناء الاقتصاد الليبي وتعزيز القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وبغض النظر عن رأس المال، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا قويا في جلب التكنولوجيا الجديدة اللازمة والمطلوبة وتقنيات الإدارة والخبرة التقنية والروابط بالأسواق العالمية. ومع ذلك، تؤدي ليبيا أداء ضعيفا في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بدول أخرى، إذ يبلغ ترتيبها 97 من ضمن 111 دولة (قيمة المؤشر 28/100) في المؤشر العالمي لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر و15 من ضمن 18 دولة عربية. توجد أيضا فجوة كبيرة بين إمكانية الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا والأداء الفعلي بالمقارنة بدول أخرى في مرحلة انتقالية (افياليلبوم و فلاتو، 2013)، وعلى الأخص في القطاعات خلاف الهيدروكربونات.

إن جهود ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حديثة نسبيا. فحتى السنوات التسعينيات، كان الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع النفط من خلال عقود سيادية كانت الدولة طرفا فيها. حدث إصلاح رئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في سن القانون رقم 5/1997 الخاص بتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي، والقانون المعدل له رقم 7/2003 لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي. سمح هذان القانونان بملكية أجنبية بنسبة 100% لشركات مرخصة في طائفة عريضة من القطاعات تشمل الصناعة والصحة والسياحة والخدمات والزراعة. والقرار رقم 171/2006 جعل قيام المستثمرين الأجانب بنشاط أعمال في ليبيا أسهل بكثير، إذ أجاز لهم القانون تكوين شركات مشتركة مع مساهمين ليبيين برأس مال قدره مليون دينار ليبي كحد أدنى والاحتفاظ ب 65% من الحصص.

وعلى الرغم من أن الشركات المشتركة منظمة تنظيما جيدا وعدد الشركاء المحليين قد يكون محدودا، اختار كثير من المستثمرين الأجانب دخول شركة مشتركة أو شركات مساهمة مع شركات ليبية مقيمة لأنها تمثل بعض المزايا، مثلا عند دخول مناقصات في العقود الحكومية. ونتيجة لذلك، شهدت ليبيا نموا ملحوظا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2004 إذ ارتفع إلى 7% تقريبا من إجمالي الناتج الداخلي عام 2007 (الشكل 3-9). ومن 2003 إلى 2010، تم اعتماد أكثر من 350 مشروعا استثماريا خلق وظائف لأكثر من 50 ألف ليبي و 15 ألف أجنبي من خلال مؤسسات في أنشطة متنوعة تشمل السياحة والصحة والتعليم (ألفيتوري، 2013). ومع ذلك، أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناقص منذ 2007 إلى أن توقفت تقريبا عام 2014.

الشكل 3-9 اتجاهات ليبيا في تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والحصة من إجمالي الناتج المحلي، 2000-14

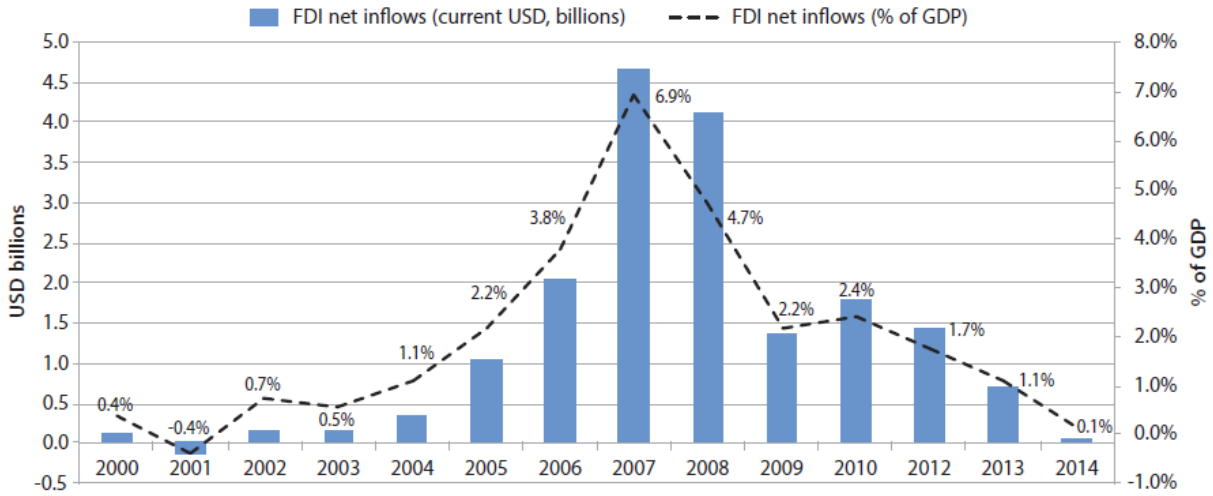

ملاحظات : ليست هناك بيانات متاحة لعام 2011 .

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، طبعة 29 ديسمبر 2015، البنك الدولي.

إن القانون رقم 9/2010 لتشجيع كل من الاستثمار الوطني والأجنبي (المعروف بقانون الاستثمار) حل محل قوانين الاستثمار الأجنبي السابقة. رفع هذا القانون الجديد كثيرا من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ويوفر سلسلة من الحوافز مثل الإعفاءات من الضرائب والجمارك على المعدات، والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، والإعفاء من الضرائب على الأرباح التي يعاد استثمارها والإعفاءات من ضريبة الإنتاج ورسوم التصدير بالنسبة للسلع التي تنتج من أجل أسواق التصدير. كما أنه يجيز للمستثمرين الأجانب تحويل صافي الأرباح إلى الخارج وترحيل الخسائر إلى سنوات في المستقبل واستيراد السلع اللازمة وتعيين عمالة أجنبية إذا لم تكن العمالة المحلية متاحة. ويمكن للعاملين الأجانب الحصول على تصاريح إقامة وتأشيرات دخول متعددة تجدد لمدة خمس سنوات وتحويل ما يحصلون عليه من نقود إلى الخارج.

وينظم القانون تأسيس شركات مملوكة لأجانب – يمكن أن يتملكها الأجانب بالكامل إذا كان الاستثمار الأجنبي يتجاوز خمسة ملايين دينار ليبي – وتأسيس فروع ومكاتب تمثيل. ويسمح بفتح فروع في عدد كثير من القطاعات. يشمل ذلك الإنشاءات بالنسبة للعقود التي تزيد قيمتها على 50 مليون دينار ليبي؛ وأعمال الكهرباء؛ ومؤسسات التنقيب عن النفط والحفر والتركيب؛ وإنشاء وتركيب الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والصناعة؛ والاستطلاع والتخطيط؛ وتركيب وصيانة الآلات والمعدات الطبية؛ وإدارة المستشفيات. ولكن قانون الاستثمار يحد من الملكية الكاملة للمشاريع الاستثمارية، ما عدا في حالة الشركات ذات المسئولية المحدودة ويشترط أن يكون 30% من العاملين مواطنين ليبيين وأن يتلقوا تدريبا. ولا يزال المستثمرون الأجانب ممنوعين من تملك الأرض والعقارات في ليبيا ولا يسمح لهم سوى بالاستخدام المؤقت للعقارات.

ومن ضمن المزايا البارزة التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد تقديم حماية تشريعية من التأميم ونزع الملكية ما لم ينص قانون أو حكم قضائي على ذلك. ومع ذلك، فالقانون لا يبيّن الإجراءات الواجب اتباعها في المنازعات بين الدولة والمستثمر ويترك بعض القرارات والأحكام التي تتعلق بتمديد أو تعليق أو وقف المؤسسات الأجنبية لتقدير وسلطة وزير الاقتصاد.

ورغم هذه المحاولات الرامية إلى خلق فرص للاستثمار الأجنبي، لم يظهر بعد تأثير قانون الاستثمار. كان أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وقت محدود ليتعافى من آثار الأزمات المالية العالمية عامي 2008 و 2009 قبل ثورة 2011. ومنذ ذلك الحين، لم تؤد البيئة غير المستقرة في ليبيا إلى الاستثمار الأجنبي. وتواجه النظم الاقتصادية الهشة التي مزقتها النزاعات صعوبات إضافية في جذب الاستثمار الخاص بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى حد بعيد وبيئة لا تؤدي إلى ممارسة التجارة (البنك الدولي، 2014 ب). إنّ احتياجات التعمير وطلب المستهلك الذي لا يلبى بصورة خطيرة والموارد الطبيعية المتاحة تجعل هناك فرص كثيرة متاحة أمام المستثمرين المحليين والأجانب. في سيناريو ما بعد النزاع، يمكن لمؤسسات البنية التحتية الاستثمارية التي أصبحت سهلة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تلعب دورا أساسيا في التعجيل بالانتقال الهيكلي والإسراع في خلق وظائف. يمكنها أيضا أن تقدم أساسا لنمو مستدام واندماج في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

أدخلت عدة قيود على المستثمرين الأجانب عامي 2012 و 2013 مما من شأنه أن يكون له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. إن قرار قصر حصة الأجانب في الشركات الليبية على 49% رادع كبير للمستثمرين الأجانب الذين قد يسعون إلى مزيد من فرص الاستثمار الجذابة عندما يتملكون الأغلبية في دول أخرى. وفي حين قد يكون من المعقول وضع بعض القيود على دخول الشركات الأجنبية من أجل حماية القطاع الخاص الليبي الوليد، من المهم أيضا جذب رأس المال الأجنبي والخبرات الأجنبية وتشجيع الشركات الدولية على العمل جنبا إلى جنب مع أصحاب أعمال ليبيين وخلق وظائف للمواطنين الليبيين والاستثمار في التدريب والتنمية. إن التغييرات المستمرة التي أدخلت على القوانين والنظم المؤثرة على الاستثمار الأجنبي منذ 2011 تضيف إلى انعدام اليقين بالنسبة للقرارات التي تتعلق بالاستثمار.

ونظرا إلى النزاع الجاري والافتقار إلى حكومة فعالة منذ 2011، لم تتمكن المؤسسات التشريعية والقضائية من تطبيق قوانين الاستثمار أو اختبار فعاليتها عملا. و الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة هي أهم مؤسسة لتشجيع الاستثمار في ليبيا، وقد أسست عام 2009 للاضطلاع بمسئولية برنامج الخصخصة الليبي و مراقبة وتنظيم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي طبقا لقانون الاستثمار. ومع ذلك، ركزت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة على جهود الخصخصة ولم تقم بدورها كاملا كهيئة لتشجيع الاستثمار (مجموعة الدول الثماني/الرئاسة البريطانية لشراكة دوفيل، 2013).

إلا أن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة أدخلت نظام النافذة الواحدة من أجل المستثمرين عام 2013 فقدمت طائفة من الخدمات مثل إصدار التراخيص وإنهاء معاملات الرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية والسجل التجاري واعتماد توريدات المؤسسات ومراقبة عقود العمل بما في ذلك تأشيرات العمال وتصاريح الإقامة. يجب تعزيز دور تشجيع الاستثمار للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة. ويمكن لتنسيق أكبر بين الهيئة وبين هيئة الاستثمار الليبية وهيئات تنمية المؤسسات أن يساعد على تسهيل المؤسسات المشتركة والاستثمار المباشر في المؤسسات الخاصة القائمة.

رفعت أغلبية الدول في المنطقة الشروط التي تقيد رأس المال. ففي الجزائر، حيث لا تزال القاعدة 49-51 في قانون الاستثمار مطبقة، توجد رغبة في تعديلها بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعند إعداد إطار متين لسياسات الاستثمار، يمكن للحكومة الليبية أن تتطلع إلى تجربة العراق التي تتمثل في العمل بنشاط لتحسين إطار عمله من أجل جذب مستثمرين على الرغم من ارتفاع معدلات الخطر في البلاد (المربع 3-1)

المربع 3-1 إطار سياسة الاستثمار في العراق

طلبت الحكومة العراقية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2007 تقديم المعاونة لتحسين السياسات والمؤسسات بهدف جذب الاستثمار الخاص إلى البلاد. وردا على ذلك، أطلق برنامج الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مشروع العراق الذي يساعد على تحديد ودعم إصلاحات السياسات من خلال البحث وحوار السياسات.

يشكل الوضع السياسي والأمني الراهن في العراق حواجز خطيرة أمام جذب كميات أكبر من الاستثمار. ولكن توجد أيضا ثغرات كبيرة في إطار عمل سياسة الاستثمار والقدرة المؤسسية.

ورغم تشجيع قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006 للاستثمار، فالتشريع التكميلي وطريقة تنفيذ القانون لا يحميان المستثمرين. فعلي سبيل المثال، لا يمكن للمستثمرين أن يصلوا بسهولة إلى الأرض من أجل المؤسسات الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، فالترويج للاستثمار وقدرات التسهيل في مستوى منخفض.

حقق مشروع العراق ما يلي منذ عام 2013:

- ساعد الحكومة على إعداد إطار لسياسة الاستثمار أكثر جاذبية من أجل الاستثمار عن طريق تحليل وإعداد توصيات من أجل التعديل الثاني لقانون الاستثمار لسنة 2006. صدر التعديل في أكتوبر 2015 مع بعض توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- ساند بنشاط مبادرات قانونية أخرى لإدماج العراق في أطر عمل سياسة الاستثمار الدولية. وساعد الحكومة على الانضمام إلى اتفاقية واشنطن بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمر في نوفمبر 2015 وقدم المشورة بشأن صيغة جديدة لقانون التحكيم الدولي. ونظمت أيضا ورش عمل بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية كجزء من المشروع.

- تم تدريب أكثر من 60 عضوا عاملا في هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية وعلى مستوى الأقاليم على إعداد مواد للتسويق للاستثمار والتعامل مع استفسارات المستثمر وتقديم المواد إلى المستثمرين. وعلاوة على ذلك، عمل المشروع على إعداد ملفات للاستثمار لصياغة وتسويق فرص الاستثمار في العراق.

المصدر: قسم الشرق الأوسط وإفريقيا، أمانة العلاقات الدولية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يمكن للمستثمرين الأجانب أيضا أن يؤسسوا عمليات في إحدى المناطق الحرة الليبية أوف شور التي أسست بموجب القانون رقم 9/2000 بشأن المناطق الحرة وتجارة العبور. تهدف هذه المناطق إلى تشجيع تطوير منشآت للتصنيع والتصدير وإتاحة فرص وظيفية وتدريبية لليبيين ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتنويع الاقتصاد. ويستفيد المستثمرون في أنشطة المناطق الحرة من سرعة إتمام عمليات تأسيس الشركات وحرية تحويل رأس المال والأرباح والإمداد بالطاقة بالأسعار المحلية والإعفاء من السجل التجاري والضرائب وقيود الرسوم الجمركية والقيود الحكومية على العملات الأجنبية والمراقبة ، وإيجار مساحات شاسعة من الأراضي لمدة تصل إلى 30 عاما (قابلة للتجديد).

7-3 سياسات التجارة

تؤثر سياسات التجارة على حجم الأسواق من أجل إنتاج الشركات ويمكنها أن ترسم معالم الاستثمار الأجنبي والداخلي على حد سواء (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2015). وبسبب عقود من العزلة الاقتصادية، والعقوبات التي فرضت على التجارة في السنوات الثمانينيات، وسياسات القيود التجارية حتى نهاية التسعينيات، لم يزد حجم الصادرات الليبية غير النفطية كثيرا على مر السنين. ومنذ عام 2000، تبنت الحكومة سياسات إطلاق حرية التجارة بما في ذلك تحرير الأسعار وتحديد أسعار الصرف والقانون رقم 11/2010 الذي ينظم سوق الأوراق المالية. وفي عام 2005، ألغت الدولة التعريفات الجمركية وبسطت إجراءات الجمارك وألغت القرار رقم 12/2005 الذي كان يقصر استيراد بعض السلع على وكيل وحيد وأجرت مزيدا من الخفض لعدد البنود المحظورة من 31 إلى 17. كما خفضت الضرائب الجمركية –إذ قصرتها على ضريبة الاستهلاك فقط –وأعفت جميع السلع من قواعد رخصة الاستيراد وسمحت للمؤسسات الصغرى والمتوسطة باستيراد مواد الإنتاج اللازمة بمرونة أكبر. كان لهذه التغييرات التشريعية أثر إيجابي على تشجيع المستثمرين وعلى الأخص المؤسسات الصغرى والمتوسطة نحو الاستيراد وكذلك خفض القيود على التعاملات المصرفية التجارية وتبسيط عملية إصدار خطابات الاعتماد.

أسفر تبني سياسات إطلاق حرية التجارة عن زيادة كبيرة في مؤشر التصدير والاستيراد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية مما أدى إلى ميزان تجاري إيجابي. ولكن الأحداث أوقفت هذا الاتجاه منذ 2011 (الشكل 3-10). وفي عام 2012، عادت الصادرات إلى الصعود لتبلغ 61 مليار دولار وإن كانت قد تناقصت منذ ذلك الحين. وارتفع أيضا الطلب الليبي على الواردات التي بلغت 32.5 مليار دولار عام 2012. وشكلت الآلات والمنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية ومعدات النقل والسلع الاستهلاكية الجانب الأعظم من الواردات مع تزويد ليبيا بنصف احتياجاتها تقريبا من الغذاء من خلال الاستيراد.

الشكل 3-10 الاتجاهات في صادرات وواردات ليبيا، 2000-14

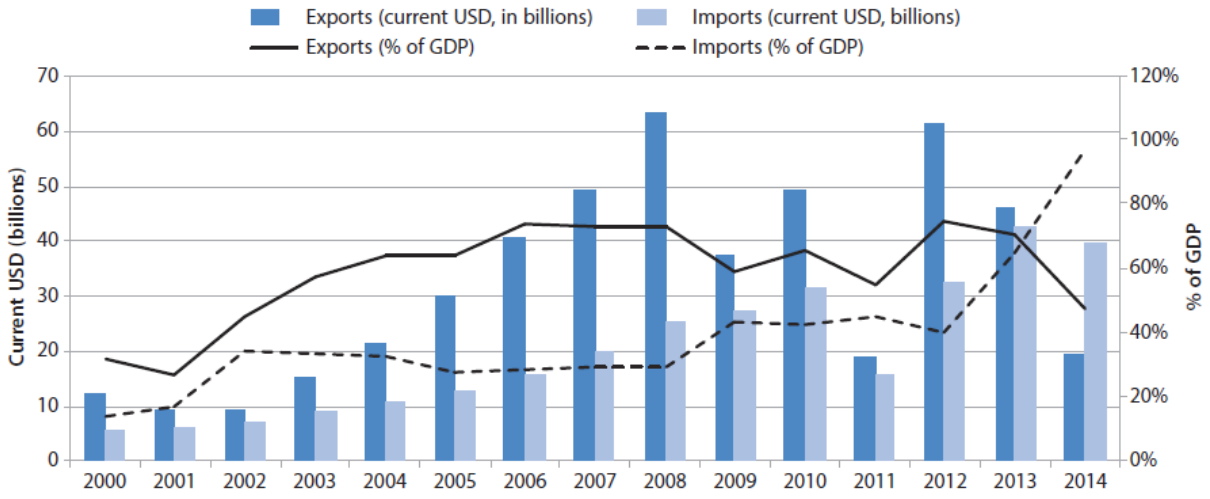

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، طبعة ديسمبر 2015، البنك الدولي

إن سياسات إطلاق حرية التجارة عززت بصفة أساسية قطاع النفط. إذا استبعدنا صادرات النفط سيكون الميزان التجاري الليبي سلبيا، لذلك من المهم زيادة الصادرات في المستقبل في القطاعات غير النفطية. إن المؤسسات الصغرى والمتوسطة لم تستهدف بالفعل لتستفيد من إطلاق حرية التجارة. وفي المراحل الأولية، يمكن أن تعتمد المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الأسواق المحلية، ولكن مع بناء القدرات بصورة ملائمة ووجود حوافز يمكن تشجيعها على تطوير أسواق للتصدير في المراحل اللاحقة. وبذلك يمكن أن تسهم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تنويع الاقتصاد وتساعد على تحويل ليبيا إلى

دولة لا تعتمد وحسب على صادراتها من النفط. وفي الوقت نفسه، يجب على ليبيا أن تحدد المنتجات المحتملة من أجل أسواق التصدير لتخفض اعتمادها على صادرات النفط.

ليبيا غير متطورة من حيث تجارة الخدمات وهو أمر لا ينبغي أن تتجاهله في جهود إطلاق حرية التجارة التي تبذلها، حيث أن زيادة التطوير في صادرات الخدمات ترتبط بنمو اقتصادي أعلى (ميشرا وآخرون، 2011). ومن 2008 إلى 2013، بلغ متوسط تجارة الخدمات 10.4% من إجمالي الناتج الداخلي وهو رقم أقل بكثير من المعدل في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآخذة في النمو والذي يبلغ حوالي 19.0%. إن أكبر صادرات الخدمات في الاقتصاد الليبي هي خدمات النقل والتأمين والاتصال والسفر. وفي عام 2010، كانت خدمات النقل والسفر تزيد على 78.0% من صادرات الخدمات. والتجارة في جميع قطاعات الخدمات تأثرت بشدة عام 2011. ومع ذلك، ففي سيناريو ما بعد النزاع ستشكل خدمات النقل إمكانية كبيرة للنمو على الأخص في مجال تجارة العبور (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014).

ويعوق علاقات التجارة الليبية العدد المحدود من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الدولة والعضوية في الكتل الاقتصادية الإقليمية التي تضم عددا كثيرا من الدول المجاورة، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (جافتا) واتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء ودول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) . وفي عام 2004، أصبحت ليبيا دولة متقدمة بطلب عضوية في منظمة التجارة العالمية ولكنها لم تقدم مذكرتها بشأن نظام التجارة الخارجية ولم تجر أية مفاوضات. وعندما يستقر الوضع الأمني والسياسي في ليبيا ستصبح هناك فرصة لمواصلة المسيرة بعد اتفاقية التجارة الأمريكية الليبية التي أبرمت عام 2013 والتي ستتيح فرص التجارة مع الولايات المتحدة وستستأنف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاقية الإطارية وهي المفاوضات التي بدأت عام 2008 ولكنها توقفت في فبراير 2011. ومن المقرر أيضا أن تشرع ليبيا من جديد في خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن أداء ليبيا ضعيف نسبيا كما يظهر في مؤشر البنك الدولي الخاص بالأداء اللوجستي (البنك الدولي، 2014ا). يجب على الحكومة أيضا أن تقوم بمبادرات لتحسين تسهيل التجارة بحيث تخفض تكاليف لوجستيات النقل التي تتعلق بالتجارة وتزيد من الثقة في وصول الشحنات والالتزام بمواعيد وصولها. إن ارتفاع تكاليف النقل والتعاملات يضع عقبات هائلة أمام استغلال الفرص التي تتيحها نظم التجارة العالمية. وحيث أن هذه التكاليف غالبا ما تكون محددة فهي تثقل بصورة غير مناسبة على الشركات الصغيرة (شوفور، 2013). إن تحسين نوعية الخدمات اللوجستية –أي النقل بسيارات الشحن والحفظ في المستودعات وتسلم وتسليم الشحنات –وفعالية إجراءات التخليص الجمركي –أي استخدام الطرق الآلية في إجراءات الاستيراد والتصدير، وإنشاء نافذة واحدة للتجارة الخارجية ومزيد من تطوير نوعية البنية التحتية التي ترتبط بالتجارة والنقل –كل ذلك يمكن أن يسهل تدفقات التجارة وحلقات سلسلة الإمداد بين المنتجين وبين المشترين الدوليين.

ومؤسسات المنطقة الحرة وسيلة أخرى لتشجيع وتسهيل تجارة العبور. والقانون رقم 9/2000 ينظم مؤسسات التجارة الحرة التي تتطلب رأس مال مدفوعا يبلغ على الأقل 100 ألف دولار. كما أنه يضمن إعفاءات ومزايا خاصة تماثل إعفاءات ومزايا المشروع الاستثماري (أي الإعفاء من الجمارك على الآلات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار والتوريدات اللازمة لعمليات المشروع ومن ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات). وتتمتع مؤسسات المنطقة الحرة بسهولة الوصول إلى منشآت التخزين من أجل البضائع التي سيتم استيرادها وتصديرها ويمكن أن تقوم بإعادة تغليف وتجميع ومزج للبضائع التي سيعاد تصديرها أو تباع في السوق المحلية. يمكن أيضا تكوين مؤسسة في المنطقة الحرة لتقديم الخدمات المهنية التي تتطلبها الأنشطة في المناطق الحرة. ولكن مع وجود منطقة حرة واحدة في مصراته، فليبيا لم تحقق نفس النجاح الذي حققته مصر ودول الخليج في جذب مؤسسات المنطقة الحرة. ومن المتوقع إنشاء مزيد من المناطق الحرة خارج طرابلس وبنغازي ويمكن لهذه المناطق أن تصبح عظيمة الفائدة في تنشيط التجارة.

8-3 نظام الابتكار

إن الابتكار في شكل منتجات وإجراءات جديدة وطرق جديدة في الإدارة أمر أساسي بالنسبة للنمو الاقتصادي ولتحقيق هدف التنويع في ليبيا. إن مفهوم نظام وطني للابتكار يستند إلى أن تشجيع الروابط بين الأطراف الفاعلة الرئيسية الضالعة في الابتكار –بصفة أساسية الشركات الخاصة والجامعات ومعاهد البحث العامة –عامل رئيسي في تحسين أداء التكنولوجيا (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 1997). وهذا يساعد بدوره على تعزيز إنتاجية العمل ودعم التنافسية وزيادة الخدمات الاجتماعية. يجب أن تكون لسياسة الابتكار رؤية واسعة الأفق وشاملة تساند الابتكارات المتواضعة والتدريجية وكذلك الابتكارات التي تقوم على أساس التقنيات العالية المستوى (CMI, 2013). هذه الفكرة تتسم بأهمية خاصة في السياق الليبي حيث لا تملك الأغلبية العظمى من الشركات قاعة تكنولوجية لإطلاق منتجات أو عمليات جديدة. ووجود قطاع حي ونشيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر حيوي لتمكين الابتكار.

ضعف الأداء في مؤشرات التكنولوجيا الجاهزة والابتكار

إن أدء ليبيا ضعيف بوجه عام في كل مؤشرات التنافسية العالمية بالنسبة للتكنولوجيا الجاهزة والابتكار إذ كان ترتيبها ما بين 140 و 144 من 144 بلدا في معظم المؤشرات (شواب، 2014) (الجدول 3-7). وأداؤها أفضل بصورة طفيفة بالنسبة لوجود علماء ومهندسين متاحين. تملك ليبيا مجموعة من المهندسين والتقنيين في الخارج وكانوا قد تلقوا تعليمهم في الغرب. وخلق روابط مع هؤلاء الليبيين الشتات يمكن أن يجلب إلى ليبيا موارد بشرية هي في أمس الحاجة إليها لمساعدتها في قيادة مؤسسات تعتمد على تكنولوجيا مبتكرة.

الجدول 3-7 قوة أداء ليبيا في الابتكار والتكنولوجيا الجاهزة

الابتكار في البحث والتطوير - المؤشرات	القيمة	الترتيب/144
القدرة على الابتكار	2.5	144
مستوى جودة مؤسسات البحث العلمي	1.7	143
إنفاق الشركة على البحث والتطوير	1.8	144
التعاون بين الجامعة-الصناعة في البحث والتطوير	1.7	144
المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة	1.9	143
وجود باحثين ومهندسين	3.3	119
براءات الاختراع الدولية، الطلبات/مليون ساكن	0.0	124
حماية الملكية الفكرية	1.8	143
رأس مال المخاطرة المتاح	1.6	142
التكنولوجيا الجاهزة - المؤشرات	**القيمة**	**الترتيب/144**
تبني التكنولوجيا		
وجود أحدث التقنيات	3.1	140
مدى استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات	3.2	142
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	2.7	144
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت، %	16.5	108
الاشتراكات في الانترنت الثابت الفائق السرعة/100 ساكن	1.0	106
الارتباط بشبكة الانترنت الدولية، كيلوبايت في الثانية	21.5	82

ملاحظات: أضيف مؤشر رأس مال المخاطرة المتاح إلى قائمة الابتكارات نظرا إلى أهميته بالنسبة لنظام ابتكار فعلي.
المصدر: شواب (2014)، مؤشر التنافسية العالمي 2014-2015 : 249.

تقل النفقات العامة على البحث والتطوير في الدول العربية عن 1% من إجمالي الناتج المحلي (CMI ، 2013). ورغم عدم وجود بيانات رسمية عن ليبيا، يرجح أن تكون النفقات العامة على البحث والتطوير أقل من 0.5%. ومشاركة القطاع الخاص في الابتكار محدودة والأداء المبتكر للشركات ضعيف. وطالما استمر عدم اليقين السياسي والمشاكل الأمنية، لا يرجح

أن ينفق القطاع الخاص على البحث والتطوير أو على الأنشطة المبتكرة بسبب ارتفاع مستوى الخطر والعائد الطويل المدى لهذه النفقات.

ضعف حماية الملكية الفكرية

إن حماية اختراعات المستثمرين على المستويين الوطني والعالمي تعزز وتشجع الابتكار وتدعم ثقة المستهلك في نوعية ومواصفات المنتج وتسهم في فتح أسواق جديدة أمام الاستثمارات في قطاعي التكنولوجيا والإلكترونيات وتشجع المستثمرين الأجانب على زيادة حجم الاستثمارات في الدول المضيفة عندما يعلمون أن حقوق الملكية الفكرية مشمولة بالحماية. وتحتاج حماية الملكية الفكرية إلى تعزيز في ليبيا لتشجيع الابتكار. وتسجل ليبيا 1.8 نقطة من 7.0 وترتيبها 143 من 144 دولة (شواب، 2014). كما أن ترتيبها الأخيرة في قائمة 129 دولة على مؤشر حقوق الملكية الفكرية في إطار *المؤشر الدولي لحقوق الملكية الفكرية* لسنة 2015، وهو رقم أقل بكثير من بقية دول شمال إفريقيا (الجدول 3-8) (اتحاد حقوق الملكية، 2015) . وقد تراجعت النقاط التي سجلتها ليبيا بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية من 3.3 عام 2013 إلى 2.5 عام 2012 و1.2 عام 2015.

الجدول 3-8 أداء ليبيا في مؤشر حقوق الملكية الفكرية، 2015

الدولة	قوة حقوق الملكية الفكرية	
	النقاط	الترتيب/129
ليبيا	**1.2**	**129**
الجزائر	3.4	111
تونس	4.2	89
مصر	4.3	83
المغرب	5.0	62
المعدل المتوسط في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (14 دولة تشمل دول مجلس التعاون الخليجي)	4.6	لا شيء
المعدل المتوسط بالنسبة ل 129 دولة	5.1	لا شيء

ملاحظات: النقاط من 10. والترتيب من 129 دولة. الدرجات تشمل ثلاثة مؤشرات لحقوق الملكية الفكرية: 1) حماية حقوق الملكية الفكرية ؛ 2) حماية راءات الاختراع؛ 3) حماية حق النشر والتأليف.

المصدر: اتحاد حقوق الملكية (2015)، المؤشر الدولي لحقوق الملكية: تقرير 2015. (http://internationalpropertyrightsindex.org/

لا يوجد في ليبيا قانون للملكية الفكرية. ولكن المادة 1286 من القانون التجاري رقم 23/2010 تغطي مجموعة من القواعد تهدف إلى حماية الابتكارات الفكرية والجوانب غير المادية للمشاريع الصناعية والتجارية. وهي تحظر انتهاك العلامات التجارية والأسماء التجارية والشعارات المسجلة ، كما تحظر جميع أفعال التزوير أو تقليد العلامات التجارية والشعارات وجميع الأشكال الأخرى لانتهاك الملكية الفكرية، وتبيّن طبيعة الإجراءات المالية والجنائية لمعاقبة هذه الانتهاكات. وينص القانون على إنفاذ القواعد التي تنظم الرسوم والنماذج الصناعية المسجلة وكذلك نظم المعلومات. وصدرت بعض القوانين الإضافية التي تنص على حماية حقوق الملكية الفكرية مثل القانون رقم 7 لسنة 1984 والقانون رقم 8 لسنة 1959 بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. ومع ذلك، هذه القوانين عفا عليها الزمن وتفتقر إلى نصوص محدثة لحماية حقوق الملكية الفكرية في ليبيا. ومكتب تسجيل العلامات التجارية في وزارة الاقتصاد مسئول عن إنفاذ قانون المستهلك وحماية الملكية الفكرية، ولكن انتهاكات العلامات التجارية شائعة وعلى الأخص في قطاع التجزئة والإنفاذ يتطلب عادة دعوى قضائية محددة.

دعا صندوق النقد الدولي ليبيا إلى جعل حقوق الملكية الفكرية لديها متسقة مع أفضل الممارسات الدولية ، ولكن الجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد مجددا لمعالجة المشكلة لم تسفر بعد عن تقدم واضح ملموس. يجب تحديث قوانين حماية حقوق

الملكية الفكرية حيث أنها عامل حساس في تشجيع المؤسسات الخاصة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة على مواصلة أنشطة الابتكار والتجديد.

التشتت والافتقار إلى تنسيق عناصر نظام الابتكار

لا يوجد نظام رسمي لدعم الابتكار في البلاد وكانت جهود الحكومة بصدد إعداد عناصر لنظام وطني للابتكار متواضعة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014). يوجد بعض عناصر نظام للابتكار ولكنه يفتقر إلى التنسيق ، والروابط مع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ضعيفة. على سبيل المثال، مركز البحوث الصناعية في وزارة الصناعة يقدم خدمات مهنية احترافية بهدف إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسات الصناعية، وتنمية قدرات التصدير ودعم مؤسسات صناعية جديدة في بداياتها وتشجيع استثمار رأس المال في صناعات محلية وتسهيل إجراءات تسجيل الملكية الفكرية، مثل طلبات تسجيل براءات الاختراع ورسوم التسجيل. يضم مركز البحوث الصناعية عددا من مختبرات الصناعة ومكتبا لحقوق الملكية الصناعية في ليبيا. والهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسئولة عن 33 مركزا للبحوث في جميع المجالات العلمية، ويمكن استكشاف إمكان الاستفادة منها من أجل مؤسسات محتملة قابلة للاستمرار. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد قليل من حاضنات الأعمال من ضمنها أربع داخل جامعات ويمكن أن تكون مصدرا لمؤسسات مبتكرة. ومع ذلك، فهذه المؤسسات القائمة لا ترتبط بنظام بيئي للابتكار.

يوجد أيضا عدد من الثغرات في نظام الابتكار يجب سدها على مر الزمن. وتشمل رأس مال المخاطرة وصناديق منح الابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا من أجل التركيز على التقنيات التي تجلبها الشركات الأجنبية ومجموعات الابتكار حول قطاعات قائمة على أساس المعرفة (أي الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة والمواد الجديدة). إن زيادة التمويل من أجل برامج دعم الابتكار يمكن أن تسهم في تطوير ودعم أنشطة مبتكرة .

عانى البحث العلمي في ليبيا من جراء الافتقار إلى الرؤية وغياب سياسة وطنية واستراتيجية من أجل العلوم والتكنولوجيا والابتكار والافتقار إلى أهداف واضحة وأولويات وضعف العلاقة بين مراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال. إن إنتاج المعرفة في صورة براءات اختراع وإصدارات ومقالات علمية ورسوم ترخيص التكنولوجيا وحقوق المؤلف منخفض للغاية.

إن قضية تنسيق إطار سياسة الابتكار وتقديمه لا تزال مشكلة ممكنة وتحتاج إلى معالجة. تبرز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية طبيعة سياسة الابتكار التي تتعلق بعدة جهات والتي تمس كثيرا من مجالات السياسات. ومن ضمن هذه المجالات البحوث والصناعة والتعليم والتجارة والمالية والمنافسة. والدول التي نجحت في تأسيس نظام للابتكار يعمل بكفاءة أسست جهات تتولى التنسيق من أجل سياسة الابتكار وجعلتها في مركز على مستوى رئاسة الوزراء ومزودة بالقدرة على اتخاذ قرارات وسلطة تنفيذ. مثل هذه الجهات كانت حاسمة في وضع سياسة الابتكار في صدر استراتيجيات التنمية الوطنية.

حدث تطور واعد في عام 2012 تمثل في تأسيس لجنة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالشراكة والتعاون مع جميع القطاعات الاقتصادية. تم تقديم الاستراتيجية النهائية إلى مجلس التخطيط الوطني في مارس 2014 وهي تقدم عرضا عاما لسياسة الابتكار وإطار نظام وطني للابتكار في ليبيا والمبادرات نحو تنشيط ودعم الابتكار مثل جوائز الابتكار وإعداد مناطق خاصة للعلوم والتكنولوجيا. صدرت بعض الإعلانات عن مبادرات بعد نشر الاستراتيجية ولكن يرجح أن يكون التقدم بطيئا في السياق الراهن. وفي بدايات عام 2014 مثلا، أطلقت الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا إدارة لمناطق التكنولوجيا والابتكار بهدف تهيئة بيئة تحث على الابتكار ونقل التكنولوجيا وبناء اقتصاد مبني على المعرفة. وسيؤدي ذلك إلى إنشاء مناطق خاصة للتكنولوجيا ومراكز للابتكار مما يمكن أن يصبح تكملة مهمة لعناصر أخرى في نظام الابتكار.

3-9 سياسات المؤسسات المملوكة للدولة

إن الدولة ضالعة بعمق في المرافق، والنفط والغاز، والزراعة، والبناء، والتطوير العقاري والتصنيع، واقتصاد الشركات (النمو والمنافسة وإمكانيات الابتكار) تطغى عليه مؤسسات كبيرة تملكها وتديرها الدولة. ووفقا لدراسة أجراها المعهد الليبي للدراسات المتقدمة، يعتبر كثير من الليبيين أن الحكومة لا ينبغي لها أن تكون ضالعة في إنتاج وتسليم منتجات يمكن أن يسلمها القطاع الخاص بصورة أكثر فعالية (LIAS، 2014). إن إفساح المجال لنشاط المؤسسات الخاصة وبناء القدرات من أجل ليبيا كي تصبح أكثر إنتاجية سيتطلب التزاما من الحكومة وبرنامجا للخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة. إن العهود بالأنشطة العامة إلى القطاع الخاص من خلال مبيعات الأصول أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في تنمية القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويدعم نشاط النمو ويجذب الاستثمار الأجنبي.

قطعت ليبيا مراحل سابقة في الخصخصة كان آخرها بين 2003 و 2008 ، وتم خلالها خصخصة 360 مشروعا مملوكا للدولة ما بين مشروع صغير وكبير في قطاعات متنوعة إما بالكامل أو جزئيا أو إدخال شركاء من القطاع الخاص في هذه المؤسسات من خلال شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. ورغم ذلك كان التقدم بطيئا. فالقيود على الحصص الفردية وملكية الأجانب – قصرت حصة المستثمر الفرد في رأس المال على 15% والملكية المحلية يجب أن تكون 30% على الأقل – أسفرت عن اهتمام محدود ببرنامج الخصخصة.

حققت قلة من عمليات الطرح العام الأولي العالية المستوى نجاحا في حين تعثر الكثير منها. وفي معظم الحالات، كان الإفصاح عن الأصول المطروحة للبيع سطحيا والمهلة الممنوحة للتقييم الشامل غير كافية مما استدعى إعادة طرح أصول كثيرة لعدة جولات من العطاءات. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة اتهامات بالنصب والاحتيال مما زاد من الإعراض عن الاستثمار. تم تعيين الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة كجهة مسئولة عن توسيع نطاق الملكية والأمور التي تتعلق بالخصخصة بما في ذلك مراجعة السياسات التنظيمية التي تتعلق بها. إلا أن تقريرا للجنة تطوير برنامج الخصخصة عام 2012 بيّن أن الهيئة لم تقدم إسهاما يذكر.

وحتى إذا أحرزت الخصخصة في نهاية الأمر تقدما، ستظل عدد من المؤسسات تابعة للدولة. وهذه المؤسسات ستحتاج إلى تشغيلها بكفاءة وبطريقة تنافسية محايدة وإلا ستوقف تنمية المؤسسات المملوكة للدولة عن طريق الاستنزاف المالي أو التفوق عليها. وكما أشارت LIAS (2014)، "معالجة النظم الضعيفة لإدارة قطاع الأعمال تتطلب إعداد وتنفيذ آليات مراقبة من أجل الشفافية وتحديد المسئوليات في جميع أنحاء المؤسسات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة". وحيث أن كثيرا من هذه المؤسسات كانت تستخدم دائما كمصدر للتوظيف والمحسوبية السياسية، ستطرح عملية الإصلاح تحديات كبيرة.

وسلكت دول أخرى في الماضي مناهجا مماثلا. وتجربتها في الإصلاح واردة ضمن الوثائق التوجيهية وتوصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا المجال مما يمكن أن يفيد كعلامات هادية من أجل إصلاح ليبية. والتجربة في غرب البلقان يمكن أن تعطي دروسا مفيدة مستفادة فيما يتعلق بجهود الخصخصة (المربع 3-2).

المربع 3-2 أمثلة للخصخصة في غرب البلقان

في جمهورية الصرب، واجهت عملية خصخصة الشركات العامة صعوبات كثيرة في التعامل مع قضايا الملكية واستيعاب العمالة الزائدة وتجنب غرق الشركات التي يتم خصخصتها في المديونية. طرحت هذه الأخطار تحديات كبيرة تمثلت في العثور على مستثمرين استراتيجيين قادرين على نقل التكنولوجيا وإدارة تدابير لإعادة هيكلة التشغيل والاستثمار في المعدات (الاتحاد الوطني للتنمية الاقتصادية المحلية، 2015).

تبرز عملة الخصخصة في مونتينجرو (الجبل الأسود) أهمية إدخال آليات لمنع الفساد ومكافحته من خلال تعديل القوانين ذات الصلة، وكذلك إدخال تدابير لزيادة الشفافية والمشاركة العامة والرقابة على عمليات الخصخصة (زوريكا، 2015).

تبيّن حالة مقدونيا أهمية أخذ السياق المؤسسي والاقتصادي والسياسي في الاعتبار عند تصميم سياسات للخصخصة (أرسوف، 2005). يبين التحليل في 24 بلدا أن عمليات الخصخصة الناجحة تتجاوز مجرد تغيير الملكية وتتطلب إصلاحات تكميلية واسعة (صندوق النقد الدولي، 2001). يجب على المؤسسات القوية أن تعالج قضايا تضارب المصالح وتعمل على تحقيق المنافسة في السوق وتنزع الطابع السياسي عن أهداف الشركة ، وذلك ضمن عوامل أخرى.

3-10 الإطار التنظيمي ومناخ الأعمال

إن وجود بيئة مواتية للأعمال أمر حيوي لتمكين قطاع خاص مزدهر بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في عام 2007، أسس مجلس التخطيط العام خمس لجان لإصلاح القانون التجاري والقانون المدني وقانون الأرض وإجراءات المحاكم (البنك الدولي، 2011). وبعد عدة محاولات تدريجية لإصلاح إطار قانون الشركات أسفر إطلاق إصلاحات ضخمة عام 2010 عن تعديل عدة قوانين وسن قوانين جيدة. شمل ذلك 22 قانونا جديدا أحدث تغييرات جوهرية تتعلق بالأنشطة التجارية والجمارك وضريبة الدخل وسوق الأوراق المالية وأنظمة العمل وتسجيل الأرض. أجرت حكومات بعد 2011 إصلاحات أخرى كل منها باتجاه أيديولوجي مختلف مما أحدث نوعا من عدم اليقين. وعلاوة على ذلك، عرقل عدم الاستقرار في البلاد التنفيذ الفعال للتشريعات الجديدة. توجد أيضا أوجه قصور في بعض النظم الجديدة يجب معالجتها.

القوانين واللوائح لريادة الأعمال تتمثل القوانين الأساسية التي تنظم نشاط الأعمال في ليبيا في القانون التجاري والقانون المدني وقانون العمل وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المناطق الحرة وقانون المصارف. يوضح القانون التجاري المبادىء القانونية الأساسية التي تطبق على الشركات التجارية والتجار. وإصداره كان يشكل تحديثا مهما للقانون التجاري رقم 9/1992 وإحلالا ل 90 قاعدة أخرى تتعلق بالأنشطة التجارية. والقانون موسع ومعقد – فهو يتكون من 385 صفحة ويشتمل على 1359 مادة.

ورغم التحسينات، يوجد عدد من أوجه النقص في القانون التجاري الجديد. فهو لا يغطي بشكل كاف عدة قضايا تتعلق بإبرام العقود التجارية وتسوية المنازعات التجارية وحماية الملكية الفكرية. وتخضع المنازعات التجارية لقواعد التقاضي المشتقة من القانون التجاري، ولكن هذه القواعد تسري على المنازعات بين الأفراد وتتجاهل الطبيعة المتميزة للمنازعات التجارية. يجب إحداث مزيد من التعديلات تأخذ في الاعتبار الطابع الخاص للمنازعات التجارية ولا تتناولها بنفس الطريقة التي تعالج بها المنازعات المتعلقة بالأسرة وبأشخاص القانون المدني. والمثل، فإبرام عقد تجاري يشمل تطبيق الشروط والقيود التي تفرض بصفة عامة على العقود حسبما ينص على ذلك القانون المدني الذي يحكمه مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين". ينطبق المبدأ على جميع الأشخاص في حالات المنازعات التجارية والمدنية ويتطلب عناية كبيرة من جانب الشركات عند صياغة عقودها لتجنب صعوبات تسوية منازعات قد تنشأ لاحقا.

وقد صدر عدد من القرارات الوزارية بعد 2011 لتعديل القانون التجاري مما أحدث نوعا من عدم اليقين ومخاوف بشأن التغييرات المستقبلية. نصت هذه القرارات على تغيير الشروط الخاصة بالحد الأدنلا من رأس المال في الشركات المشركة وقواعد ملكية الأجانب والقيود على عدد وحصص المستثمرين وحدود أنشطة الاستثمار المفتوحة أمام الشركات الأجنبية (المربع 3-3) . هذه التعديلات التي تثير أحيانا اللبس وتتسم بالتداخل أثرت بشدة على ثقة المستثمرين مما أثر بدوره على رغبتهم في المشاركة في المشاريع.

المربع 3-3 الهيكل القانوني للشركات – مشهد يتغير باستمرار

تحكم الشركات في ليبيا ثلاثة أنواع من التشريعات 1) القانون التجاري؛ 2) قانون الاستثمار الذي يوضح شروط "المشروع الاستثماري"؛ 3) القراران الوزاريان رقم 03/2012 و رقم 207/2012 اللذان يتعلقات بمشاركة الأجانب في الشركات المشتركة وفتح فروع ومكاتب تمثيل للشركات الأجنبية في ليبيا. والتفاعل بين أنواع التشريعات الثلاثة يحدث لبسا ويضع عبئا لا ضرورة له على كاهل المستثمرين الليبيين والأجانب الراغبين في بدء تأسيس شركة.

والشركة المشتركة هي شركة ليبية يسمح فيها بمشاركة أجنبية. هذا الشكل من الشركات غالبا ما يلجأ إليه المستثمرون الأجانب ويمكن أن تقوم بمعظم أنواع الأنشطة، مع استثناء بعض القطاعات المقصورة على المواطنين الليبيين (مثلا تجارة التجزئة وأنشطة الاستيراد وخدمات إعداد الطعام والنقل البري وخدمات الشحن وتكسير الحجارة ومؤسسات الإنشاءات التي لا تتجاوز 30 مليون دينار). نص القرار رقم 103/2012 على أن الأجانب يمكن أن يحملوا نسبة تصل إلى 65% من رأس مال الأسهم في الشركات المشتركة، ولكن بعد شهرين أصدرت وزارة الاقتصاد القرار رقم 207/2012 لتخفض هذه النسبة إلى 49% يمكن أن تزيد إلى 60% بموافقة وزارة الاقتصاد. ورد القيد الجديد في قانون جديد للشركات صدر عام 2013 ومنح الشركات المشتركة مهلة معينة لتعديل مساهماتها كي تتفق مع قاعدة ال 49%، ولكن حدث طعن في صحة القرار منذ صدوره. أدى ذلك إلى القرار رقم 22/2013 الذي ينص على أن سقف ال 49% لا يسري على الشركات المشتركة القائمة في ليبيا (نشرات الأعمال الدولية، 2014: 55).

وبالإضافة إلى ذلك، رفع القرار رقم 103/2012 الحد الأدنى لرأس مال الأسهم في شركة مشتركة إلى مليون دينار ليبي (حوالي 725 ألف دولار أمريكي). ونظرا إلى أن المواطن الليبي يجب أن يساهم الآن بأكثر من 51% من رأس المال بدلا من 35%، فالحد الأدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه هو 510 ألف دينار ليبي بدلا من 350 ألف دينار ليبي. لذلك يجد المستثمرون الأجانب أن وضعهم كأقلية في شركة مشتركة ليس له جاذبية كبيرة وأن الليبيين سيجدون صعوبة كبيرة في جمع رأس المال الإضافي من أجل حصة الأغلبية التي يتمتعون بها، مما يمكن أن يسفر عن عدد أقل من الالمشاريع التنموية. وقاعدة الأقلية تضر أيضا بالمؤسسات الليبية الجديدة والصغيرة حيث أن كثيرا من المؤسسات الناشئة لم يعد يمكن تزويدها برأس مال من قبل الشركاء الاستثماريين الأجانب بنفس المستوى السابق، وبذلك تجد نفسها في وضع سيء بالمقارنة بالنخبة الاقتصادية الراهنة في الشركات الكبيرة التي أسست والتي تهيمن على جانب كبير من القطاع الخاص في ليبيا. والقرار رقم 103/2012 قصر كامل ملكية الشركات ذات المسئولية المحدودة بنسبة 100% على المواطنين الليبيين مما يترتب عليه انعكاسات على أصحاب المؤسسات الليبيين المكبلين بقيود مالية.

كما أن القرار رقم 186:2012 يتطلب عشرة مساهمين كحد أدنى في شركة مشتركة مع استثناءات بالنسبة للشركات العامة وتلك التي تخضع لظروف خاصة. وهو أيضا يفرض شرط عدم إمكان تملك مساهم واحد لأكثر من 10% من رأس مال الشركة المشتركة. وحيث أن وزارة الاقتصاد بينت أن بعض مواد القرار رقم 207/2012 يجب قراءتها بالارتباط بالقرار رقم 186/2012 الذي يخفض عدد الأسهم التي يمكن أن يتملكها مستثمر واحد، فهذا يعني أن الأطراف الأجنبية لن تستطيع الاستفادة حتى من حصة ال 49% التي يجيزها القرار رقم 207/2012. ومن ثم، ستنشأ عقبات أخرى أمام المستثمرين الأجانب.

والمستثمرون، سواء المواطنون أم الأجانب، يملكون أيضا اختيار تأسيس مشروع استثماري طبقا لقانون الاستثمار. وهم يستفيدون من الإعفاءات الضريبية والإعفاء من الرسوم الجمركية وهم مناسبون أكثر من غيرهم للمؤسسات التي تتطلب مبالغ استثمار ضخمة. وهدف قانون الاستثمار هو تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط والغاز لتنويع الاقتصاد، لذلك فال المشاريع الاستثمارية يمكن تشغيلها في جميع قطاعات الصناعة الرئيسية، باستثناء قطاع إنتاج النفط والغاز. ويجوز لمستثمر أجنبي أن يتملك الشركة بالكامل إذا تجاوز الاستثمار الأجنبي خمسة ملايين دينار ليبي. وينخفض هذا المبلغ إلى مليوني دينار ليبي إذا كان شريك ليبي يملك على الأقل نصف الاستثمار (IBP ، 2014). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لل المشاريع

الاستثمارية مساهمان كحد أدنى, وليس من الواضح ما إذا كانت هذه النصوص ستعكس طبقا للقرار رقم 186/2012 لوزارة الاقتصاد الذي يمكن أن يتسم بقدر أقل من المرونة.

أصدرت وزارة الاقتصاد القرارين برقم 103 ورقم 207 عام 2012 وقد أحدثا لبسا يتعلق بحدود الاستثمار الأجنبي المسموح بها. كما أنهما يمحوان الفصل السابق بين السلطات والتشريع الواجب التطبيق. ففي الماضي، كان المقصود أن يكون قانون الاستثمار قانونا مستقلا يطبق بصورة مباشرة وكانت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة السلطة الوحيد التي تملك تنفيذه. اعتمدت الهيئة ال المشاريع الاستثمارية التي كانت تصدر لها تراخيص استثمار؛ وكانت وزارة الاقتصاد تنظم الشركات التي يتم تكوينها بموجب القانون التجاري والتي تصدر لها تراخيص تجارية. ومنذ ثورة 2011، تتطلب وزارة الاقتصاد من ال المشاريع الاستثمارية التسجيل من أجل الحصول على ترخيص تجاري، مؤكدة أن قانون الاستثمار يجب تفسيره في ضوء القانون التجاري الذي يضع قيودا أكثر. يجب توضيح الفصل بين القانونين والسلطات وربما يمكن إعادته كما كان في السابق.

تنظيم الإفلاس

لا يوجد في ليبيا قانون منفصل للإفلاس، بل تتناول المادتان 1012 و 1013 من القانون التجاري لسنة 2010 قضايا الإفلاس. ووفقا لهذا القانون، تتمثل إجراءات الإفلاس في مرحلتين. الأولى هي الصلح الواقي الذي يسعى المدين من خلاله تصحيح الوضع المالي للأعمال من خلال الاتفاق مع الدائنين تحت إشراف المحكمة. والمرحلة الثانية تبدأ في حالة فشل الاتفاق حيث تتدخل المحكمة لتحمي حقوق الدائنين عن طريق التصفية. يجب أن يزود القانون المؤسسات الصغيرة بإجراءات عملية تتعلق بالإفلاس بما في ذلك تبسيط إجراءات التقاضي التي تتعلق به وتمكين الدائنين من تحصيل ديونهم وفي الوقت نفسه تشجيع أصحاب الأعمال الصغيرة على معالجة مشاكلهم المالية والعودة إلى نشاطهم التجاري في أقرب وقت ممكن.

وفيما وراء التشريع، لا يوجد نظام فعال ولم تقع خلال السنوات الخمس الماضية عمليا حالات تستدعي إعادة تنظيم قضائي أو تصفية قضائية أو إجراءات للتنفيذ على أموال محل الدين في ليبيا. لهذا السبب فترتيب ليبيا هو الأخير في قائمة من 19 دولة على مؤشر "تسوية الفلاس" في إطار مؤشرات *ممارسة نشاط الأعمال لسنة 2016* (البنك الدولي، 2016 ا) . ويحتاج تشريع الإفلاس أيضا إلى نظام قضائي فعال في التسوية الملائمة للقضايا المعروضة، وخبراء في الإفلاس ونظام تنفيذي كفء لتنفيذ الأحكام القضائية – جميع المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها ليبيا من التحسينات لسرعة وسهولة إجراءات الإعسار والإفلاس ولمنح رواد المؤسسات الذين فشلوا فرصة أخرى لبدء أعمال جديدة.

قوانين المنافسة

إن وجود سياسات لتشجيع دخول شركات جديدة بيئة مواتية وتنافسية وتقديم الحوافز المناسبة إلى أطراف الصناعة الجديدة القائمة ليستثمروا أمر أساسي لبيئة أعمال ديناميكية. وعندما يتم تنفيذ هذه السياسات بصورة ملائمة، سيصبح لها تأثير إيجابي على الاستثمارات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015 ب). وهذا يتطلب قانونا للمنافسة سليما وجيد التنظيم وسلطة منافسة فعالة تنفذ القانون وسياسات اقتصادية تحترم مبادىء المنافسة وتتجنب تقييدها بلا ضرورة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015 ب: 63). وتتسم آليات المنافسة بأهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حيث أنها غالبا ما تعاني من جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقص في العمالة الماهرة والتكنولوجيا مما يجعل من الصعوبة بمكان أن تتنافس مع شركات كبرى تتلقى امتيازات استثمارية. إن وجود الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة وقلة من الشركات الكبرى التي تهيمن على جانب كبير من النشاط الاقتصادي في ليبيا أعاق دخول الشركات الليبية الخاصة أسواقا كثيرة وخنق المنافسة.

قدم القانون التجاري للمرة الأولى إطارا للمنافسة. فهو يدعو إلى تأسيس مجلس للمنافسة وهيئة إشرافية تتبع وزارة الاقتصاد وتكون مسئولة عن تنفيذ القانون والتحقيق في الشكاوى وعدم امتثال القوانين والانتهاكات. وتحظر نصوص المنافسة

جميع أشكال احتكار السوق وتسري على أية حالة تهيمن فيها تكتلات على أكثر من 30% من السوق. والاستثناءات من هذه القاعدة تخضع لموافقة وزير الاقتصاد ولكنها تسري على المؤسسات التي تدعم خفض تكاليف الإنتاج وتعمل للمصلحة العامة أو تشجع نقل التكنولوجيا والخبرة التقنية وفرص الأعمال التي تعزز المنافسة لمصلحة الوحدات الاقتصادية الكلية.

والقانون يعكس خطوة كبيرة للأمام في حماية المؤسسات الصغرى والمتوسطة من المنافسة غير العادلة. ولكن هذه النصوص تسري فقط على الكيانات التجارية غير الحكومية. والأهم من ذلك أن تطبيق هذه النصوص معلق فعليا حيث أن مجلس المنافسة لم يؤسس بعد. ويتحتم أن يبدأ المجلس عمله لينفذ قوانين المنافسة عندما تكون هناك حكومة مستقرة في البلاد.

الأعباء الإدارية لدخول ونموالشركات

إن البيئة المواتية لدخول وتشغيل الشركات تتطلب قواعد يسهل امتثالها. إن خفض الأعباء الإدارية سيقلص تكاليف الصفقات بالنسبة لرواد المؤسسات والشركات ويزيد من سرعة تأسيس شركة ويعزز تنافسية الشركات. وخفض تكلفة التسجيل والترخيص يقترن بمستويات مرتفعة من الأوضاع غير الرسمية والفساد (موتا وآخرون، 2010). والدول التي توجد فيها بيئات ضعيفة للأعمال مثل ليبيا تتطلب إصلاحات تنظيمية أكبر من أجل تحقيق مكاسب فورية في تسجيلات الشركات الجديدة (كلابر آند لوف، 2011).

أدى نزاع 2011 إلى ازدياد بيئة الأعمال في ليبيا سوءا ، وقد كانت بالفعل تتسم بإجراءات إدارية معقدة في ظل نظام الحكم السابق. ولا يزال عدم اليقين التنظيمي يطرح تحديا رئيسيا حيث أن الشركات تمضي كثيرا من الوقت في التعامل مع الإجراءات التنظيمية التي غالبا ما تكون غير واضحة ومتناقضة. وترتيب ليبيا 188 من 189 نظام اقتصادي في مؤشرات *ممارسة نشاط الأعمال* (البنك الدولي، 2016 ا). فأداؤها ضعيف في جميع المؤشرات، وفي التعامل مع تصاريح البناء وتسجيل العقارات وتسوية الإعسار تعتبر بلدا "لا يطبق عمليا"، مما يعني أن حتى مؤسساته لا تعمل. وأداء ليبيا في مؤشرات ممارسة نشاط الأعمال تدهور في السنتين الماضيتين، وعلى الأخص بالنسبة لتكلفة بدء أعمال والحصول على الكهرباء بالقياس إلى دخل الفرد.

وإجراءات تسجيل الشركات في ليبيا طويلة ومعقدة. وبدء نشاط الأعمال الذي يتطلب الاستعانة بمحامين يستغرق عشر خطوات و35 يوما بالمقارنة بمتوسط يبلغ 8.2 خطوات و18.8 يوما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي، 2016 ج). والعملية أسهل بكثير في الدول المجاورة: 7 إجراءات و 8 أيام في مصر، و 4 إجراءات و 10 أيام في المغرب، و 10 إجراءات و 11 يوما في تونس و 12 إجراء و 20 يوما في الجزائر. وهي تكلف 26.9% من دخل الفرد أي أكثر قليلا من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويبلغ 25.8% من دخل الفرد. والحد الأدنى المطلوب لرس المال في ليبيا هو 34.% من دخل الفرد، أي أقل من المعدل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلغ 37.7% (البنك الدولي، 2016 ج). ومع ذلك، استبعدت 10 دول من 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشملها تقرير ممارسة نشاط الأعمال للبنك الدولي شرط الحد الأدنى لرأس المال، ومن ضمنها الأردن ومصر والمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ووزارة الاقتصاد هي المؤسسة الرئيسية التي تضطلع بشروط تسجيل الشركات ، ويشمل ذلك إصدار شهادات تعتمد اسم الشركة ونوع نشاط الأعمال ووثائق تأسيس الشركة. وتقدم هذه الوثائق إلى مصلحة الضرائب لتسجيل الشركة ويجب على الشركة بعد ذلك أن تسجل اسمها في السجل التجاري الليبي بوزارة الاقتصاد ثم تحصل على شهادة تسجيل من السجل التجاري الذي تديره غرفة التجارة.

وقبل ثورة 2011، تم تأسيس جهة واحدة تتولى جميع الإجراءات في طرابلس لها 22 مكتبا في مختلف المناطق. كانت مهمة المكتب الواحد تزويد الشركات بشهادات التسجيل مع إتاحة التوثيق والإشهار. وفي أثناء وعقب الثورة، توقف عمل إدارة السجل المركزي للشركات واضطرت المكاتب الإقليمية التي تتولى جميع الإجراءات وقف عمليات التسجيل التي كانت

تقوم بها. وحيث أنه لا يوجد سجل وطني إلكتروني للشركات، يجب على جميع الشركات أن تسجل في طرابلس مما يستدعي من الموثقين العموم من مدن أخرى السفر لإنهاء الإجراءات. ويؤدي ذلك إلى تعقيدات إضافية في تسجيل الشركات وتكاليف يتكبدها رواد الأعمال والمستثمرون الذين يقيمون خارج طرابلس.

وبالإضافة إلى ذلك، فالحصول على تراخيص وتصاريح للأعمال عملية طويلة يمكن أن تستغرق عدة أشهر. وهي تتطلب موافقة لجنة تمثّل فيها عدة هيئات منها إدارة التأمينات الاجتماعية ووزارة العمل ومصلحة الضرائب ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد. ويمكنأن يؤدي ذلك إلى تأخير متكرر وغير متوقع ورفض (البنك الدولين 2011).

ومن ضمن المبادرات الأولى التي يجب أن تقوم بها ليبيا إعادة فتح المكاتب التي تتولى جميع الإجراءات. ويمكن تسهيل عمل هذه المكاتب بتسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية بحيث تضم مسئولين من جميع هذه الجهات الضالعة في عملية تسجيل الشركات ومن ضمنها وزارة الاقتصاد ومصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية وغرفة التجارة. ويجب القيام بإصلاحات موضوعية لتبسيط الخطوات والإجراءات فينخفض وقت وتكلفة تسجيل وترخيص الشركات.

حقوق الأرض والملكية

إن الاعتراف بحماية حقوق الملكية الخاصة وحمايتها وتأمينها من خلال قوانين واضحة ويتم إنفاذها بحذافيرها سمة أساسية من سمات اقتصاد سوق عامل (Heritage Foundtion ، 2010). إن تأمين حقوق الملكية يمنح رواد الأعمال الثقة بالاستثمار في نشاط المؤسسات التجارية على المدى الطويل دون خوف من نزع الملكية بصورة غير عادلة أو السرقة. وتأمين حقوق الملكية مهم بنفس القدر لتمويل شركات جديدة وقائمة حيث أن ملكية الأموال مصدر رئيسي لتقديم ضمانات للقروض المصرفية.

وفي معظم عهد القذافي، كانت القوانين تقيد الملكية الخاصة. وصدرت في وقت لاحق قوانين كثيرة غير متماسكة بشان حقوق الملكية الخاصة مما فتح مجالا للبس والتناقض والتضارب الواسع النطاق ولكنها أسفرت عن ملكية خاصة محدودة وضعف حماية حقوق الملكية. ولا تزال الدولة تمسك بالسلطة من حيث المبدأ وتحتفظ بالحق في تأميم أية ممتلكات تم خصخصتها. ومن ثم، حصلت ليبيا على درجات منخفضة في حقوق الملكية لم تزد على 10 من 100 في مؤشر 2016 للحرية الاقتصادية (Heritage Foundation ، 2016).

والأراضي التي اغتصبت من قبل بالاستيلاء عليها أو إعادة تخصيصها أو اقتحامها من قبل الدولة أو أفراد أثارت الشكوك حول الملكية العقارية وزاد من حدتها عدم إنفاذ الدولة للقانون وانتشار الفساد. وتعهدت حكومات ما بعد 2011 بإعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين ولكن اتضح أن هذا تحد بالغ الصعوبة. وإلى جانب الكم الكبير من الدعاوى التي رفعت والمطالبات، لا يوجد قانون واضح ينظم ملكية الأرض وحقوق الملكية. وقد أغلق سجل الأراضي الليبية الذي يقدم تسجيلا كاملا لملكية الأرض منذ 2011، وإعدام مستندات الملكية الرسمية في السنوات الأخيرة عقّد كثيرا جهود إثبات وجود حجج الملكية بصورة واضحة في جميع أنحاء ليبيا. ونتيجة للبس والغموض حول ملكية المال، تتردد المصارف في القبول بالأموال والعقارت كضمانات للقروض إلى أن يتم تسوية المنازعات بشأن هذه الملكية ، وهي قضية خطيرة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لأن الأرض مصدر رئيسي للضمانات في ليبيا (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/المفوضية الأوروبية/صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF، 2014).

يجب بذل جهود من أجل إعادة فتح مصلحة التسجيل العقاري وتوفير آليات بديلة لتسوية المنازعات على الأرض بتكلفة منخفضة ووضع خطة واضحة تشتمل على مواعيد محددة لتعويض أصحاب الممتلكات الأصليين. ويمكن اعتبار تيمور الشرقية مثالا لبلد أصبح فيه نظام التسجيل العقاري إصلاحا كاملا منذ وقت قريب. دمرت سجلات الأرض عام 1999 لذلك عندما استقلت البلاد عام 2000 احتلت الأرض بدون حجج ملكية رسمية مما جعل منازعات الأرض كثيرة متكررة. وفي عام 2007، بدأ مشروع تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توفيق الأوضاع التي تتعلق بملكية الأرض وجرت استطلاعات

وعمليات مسح. وبحلول عام 2011، شملت دراسة الوضع وعمليات المسح 91% من الأرض وأتيحت حجج رسمية لملكية الأرض لأصحابها.

الالتزامات الضريبية ومصلحة الضرائب

كانت معدلات ضريبة الشركات في الماضي محل تفسير وتفاوض بين الشركات وبين السلطات الضريبية الليبية. وقانون ضريبة الدخل رقم 7/2010 حقق الانسجام في معدلات الضرائب بالنسبة للشركات المحلية والأجنبية وخفض معدلات ضريبة الشركات إلى ضريبة موحدة بنسبة 20% من صافي الأرباح. إلا أن الاضطرابات الأهلية عرقلت تطبيق هذا القانون.

يؤسس قانون الضرائب قواعد إجرائية تتعلق بتسجيل وتحصيل الضرائب. وهي تطبق بصورة متساوية على جميع أنواع الأنشطة التجارية سواء الأنشطة الحرة أم أنشطة الأفراد والتعاونيات والشراكات والشركات المشتركة والشركات ذات المسئولية المحدودة. ويتطلب القانون من جميع الشركات التسجيل في السجل الضريبي وتقديم تقرير عن الدخل السنوي معتمد من محاسب قانوني. ولا يمنح القانون أية مزايا خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، كما أنه لا يرمي إلى خفض أعبائها الإدارية أو المالية التي تتعلق بالضرائب المفروضة عليها (خلافا لكثير من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). وعلى سبيل المثال، شرط الاستعانة بخدمات محاسب قانوني يشكل عبئا إضافية ومكلفا على كاهل المؤسسات الصغيرة وربما يكون من العوامل التي أسهمت في ارتفاع مستوى عدم الرسمية في الاقتصاد. وهذا الشرط الخاص يجب إعادة النظر فيه بالنسبة للمؤسسات التي تقل عن حجم معين.

والمشاريع الاستثمارية التي أسست بموجب قانون الاستثمار معفاة من قانون ضريبة الدخل الجديد وهي مستمرة في الاستفادة من إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات يمكن تمديدها لثلاث سنوات إضافية إذا حصلت على موافقة.

والتعامل مع مصلحة الضرائب نفسها قد يكون أيضا صعبا. والملفات الضريبية تقوم على أساس الإقرارات الضريبية عقب تقدير الأرباح المفترضة وفقا للنشاط التجاري. وهذا يعني أن التحديد النهائي لقيمة الضريبة يمكن أن يخضع لتقديرات ذاتية وعدم يقين – ومن ثم تتولد فرصة لممارسات الفساد. وامتثال الشروط الخاصة بالضرائب في ليبيا يضع عبئا. وطبقا لمؤشرات ممارسة نشاط الأعمال، فترتيب ليبيا 160 من 189 بلدا بالنسبة لسهولة دفع الضرائب (البنك الدولي، 2016 ب). ويمكن لشركة ذات مسئولية محدودة أن تمضي 889 ساعة سنويا في التعامل مع مشاكل الضرائب بالمقارنة بمتوسط 216 ساعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يجب على الحكومة أن تخفض العبء المرتبط بإدارة الضرائب مما يقلص الوقت الضائع ويساعد الشركات على أن تكون أكثر إنتاجية.

وهناك نقاط ضعف أخرى ترتبط بإدارة الضرائب تشمل ظاهرة التهرب الضريبي المنتشرة والافتقار إلى الوعي الضريبي في الشركات وغياب الإفصاح. وعلاوة على ذلك، لا تملك ليبيا قاعدة بيانات لتسجيل الضرائب وأرقام ملفات دافعي الضرائب، والعمليات الإدارية لتقدير مبلغ الضرائب المستحقة عفا عليها الزمن (لا يستخدم الكمبيوتر تقريبا) . ونادرا ما يتلقى موظفوالضرائب تدريبا كافيا وليس هناك هيكل تنظيمي واضح معين.

11-3 الفساد

يتمثل أحد التحديات الكبيرة في الوقت الذي تتحول البلاد من التخطيط المركزي إلى نظم تعتمد على السوق في بناء مؤسسات شفافة وبيئة خالية من الفساد. إن الفساد رادع كبير عن الاستثمار وتنمية الأعمال حيث أنه يزيد تكلفة ممارسة نشاط الأعمال ويمنع الشركات من العمل على أساس تكافؤ الفرص ويقلص الثقة في المؤسسات الحكومية.

إن ثقافة الفساد عميقة الرسوخ في ليبيا وهي منتشرة على جميع المستويات في الإدارة العامة (مزيودت، 2014). والافتقار إلى الشفافية في إدارة المخزون النفطي والإيرادات النفطية وتحرير العقود الحكومية وتنفيذ الأنظمة التي غالبا ما تكون متناقضة كل ذلك زود الحكومة بفرص كثيرة للتربح وممارسات الفساد مع عدم وجود آليات للمساءلة.

وأسفرت استطلاعات رأي لدى الليبيين في عام 2006 عن وجود أشكال متنوعة من الفساد في أنحاء البلاد. وهي تشمل السرقة المباشرة وغير المباشرة واختلاس المال العام والمحاباة والمحسوبية في الوظيفة، واستخدام الموارد العامة للمصلحة الشخصية والابتزازات في العقود التجارية أو المشتريات وتقاضي رشاوى مقابلة خدمات وغسل الأموال كوسيلة للتهرب من القانون (منظمة الشفافية الدولية، 2012). ووفقا لاستطلاع أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 2013، شعر 46% من المواطنين الليبيين بأن مستوى الفساد في البلاد ازداد "خلال السنتين الماضيتين"، وشعر 53% بأن الفساد في القطاع العام مشكلة خطيرة مع ارتفاع معدل وقائع الرشوة، ورأى 48% أن مبادرات الحكومة في مكافحة الفساد غير فعالة. وذكر "الفساد" و "البيروقراطية الحكومية غير الفعالة" ضمن أكثر العوامل الستة تسببا في إشكاليات بالنسبة لممارسة نشاط الأعمال في *تقرير التنافسية العالمي* 2014-2015، مما يدل على ضعف في الإدارة العامة الليبية يؤثر على أنشطة الأعمال. وسجلت ليبيا 16 نقاط من 100 في مؤشر ملاحظة الفساد لسنة 2015 وكان ترتيبها 161 من 168 دولة (منظمة الشفافية الدولية، 2016) (الجدول 3-9).

الجدول 3-9 مستوى مرتفع ومستمر من حالات الفساد الملموسة في ليبيا

البلد	2015		2014	2013	2012
	الترتيب/168	الدرجات/100	الدرجات/100	الدرجات/100	الدرجات/100
تونس	76	38	40	41	41
الجزائر	88	36	36	36	35
مصر	88	36	37	32	32
المغرب	88	36	39	37	37
ليبيا	161	16	18	15	21
متوسط النقاط العالمي		42.6	43.2	42.6	43.2

ملاحظات: درجة 1 = مستوى مرتفع من الفساد ، درجة 100 = أعلى مستوى من الالتزام بالقانون

المصدر: مؤشر ملاحظة الفساد 2015: http://www.transparency.org/cpi2015/#results-table.

بذلت جهود للحد من الفساد وتحقق نجاح بمستويات مختلفة. على سبيل المثال، لم تترجم عضوية ليبيا في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى مبادرات أو سياسات جوهرية لمكافحة الفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2012). ومن جانب آخر، أخذ ديوان المحاسبة الليبي الذي أسس لدعم الشفافية المالية والحد من الفساد يتابعون عمل المؤسسات الحكومية بصفة مستمرة؛ وبعد الثورة، ساندته مؤسسات المجتمع المدني التي أدت مهام المراقبة (مزيودت، 2014). ونشر ديوان المحاسبة تقارير التدقيق فيما يتعلق بالميزانيات السنوية للمؤسسات المالية للحكومة الليبية (أي صندوق الثروة السيادي الليبي). ومع ذلك، بغض النظر عن ديوان المحاسبة، أظهرت المؤسسات القائمة عشوائية وعدم فعالية في تطبيق تدابير مكافحة الفساد. والأسوأ من ذلك أن نظام المحسوبية في عهد القذافي بقي قويا على مر السنين.

تحتاج البلاد إلى إصلاحات مؤسسية كبيرة تسفر عن نتائج جوهرية في مكافحة الفساد وتتجه نحو تحسين مقاييس ومعايير الحوكمة. يجب إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. يمكن أن تستفيد ليبيا من التوافق مع مؤتمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة الذي يركز حصريا على رشوة الموظفين العموم أو الشركات الدولية. يمكن أيضا أن تستفيد من مشاركة أكثر نشاطا في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تضم في عضويتها وزارة العدل الليبية. وهذا من شأنه أن يمكّن ليبيا من الاستفادة من التبادل الإقليمي وحوار السياسات وكذلك الوصول إلى آليات لبناء القدرات.

تم تأسيس جمعية الشفافية الليبية عام 2011 لتقليص الفساد ونشر مبادىء الشفافية والإدارة الرشيدة والمساءلة في ممارسات الأعمال. وقد قدمت مشروع قانون يشير إلى إنشاء سلطة تختص بالفساد يمكن أن توقّع الجزاءات وتنفذ سياسات الشفافية

(مزيودت، 2014). وتلعب مؤسسات للمجتمع المدني مثل جمعية الشفافية الليبية دورا رئيسيا في إعادة تشكيل المجتمع ومساءلة الحكومة. ووسائل الإعلام والقطاع الخاص شريكان لازمان في إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

وفي حين يهدر عدم الاستقرار السياسي والمنازعات الجارية في البلاد أية جهود لتعزيز المؤسسات، فمكافحة الفساد يجب أن تكون أولوية أولى لحكومة موحدة (منظمة الشفافية الدولية، 2016). وهذا أمر لازم لبناء الثقة مع المواطنين وخلق بيئة أعمال مواتية تماما لشركات القطاع الخاص في الوقت نفسه.

وعلى خط مواز، فممارسات النزاهة في الأعمال داخل القطاع الخاص أساسية لتقليص الفساد وجذب المستثمرين الأجانب. وفي بيئة يعتريها القصور في إطارها التنظيمي وتكثر فيها ممارسات الفساد، ستلجأ الشركات إلى المشاركة في الفساد (أي الرشوة والابتزاز، الخ..) لتسهيل صفقاتها مع الحكومة. ولذلك، فبالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد، يجب على الحكومة أن تشجع على ممارسات النزاهة في الأعمال داخل القطاع الخاص مثل مدونات السلوك وبرامج الامتثال الطوعي.

إن تقدير المخاطر الاحتمالية للفساد في عمليات الشركات في دولة معينة أصبح عاملا أساسيا يحدد ما إذا كانت أية شركة تحقق تقدما في أي استثمار . وقد تبنت بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخطوط الهادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل المؤسسات المتعددة الجنسية أو اتفاقية منظمة التعاون والتممية الاقتصادية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموم الأجانب في صفقات الأعمال الدولية – مما يعني أن الشركات في هذه الدول ملتزمة بالمقاييس والمعايير. ولكن أغلبية المؤسسات الصغرى والمتوسطة إما أنها لا تدرك المبادرات التي ينبغي لها القيام بها لمكافحة الفساد أو تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لإعداد سياسات متطورة.

والمشاركة الإيجابية في شبكة النزاهة في الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يمكن أن تفيد الليبيين حيث أنها تشجع على تبادل التجارب والممارسات السليمة في مبادرات تعزيز النزاهة ومكافحة الرشوة وتساعد على بناء قدرات تدريب وطنية في ممارسات النزاهة في الأعمال والتدابير والأدوات (المربع 3-4). إن بوابة مكافحة الفساد في الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في الدول الناشئة والدول الآخذة في النمو يجب تشجيعها داخل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن طريق جمعيات الأعمال مثل غرف التجارة ومجلس الأعمال الليبي. يمكنها أيضا أن تساند تبني ممارسات للنزاهة في الأعمال عن طريق رفع الوعي وتبادل المعرفة والتجارب والمساعدة في تأسيس وتنفيذ مسئولية الشركات وتدابير النزاهة.

المربع 3-4 شبكة تعزيز النزاهة في الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منذ عام 2011، تزود شبكة تعزيز النزاهة في الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجتمع الأعمال بقناة وحيدة للتعلم من الأقران وتبادل المعرفة من المنطقة وخارجها من أجل نشر مقاييس ومعايير أفضل للنزاهة وسلوك أخلاقي في الأعمال. وتدعوالشبكة جمعيات الأعمال والمسئولين والخبراء في القطاع الخاص إلى مناقشة الطرق الملموسة للعمل على مكافحة الفساد بفعالية وتقييم الحلول القائمة والمبتكرة لمكافحة الرشوة وبناء مناهج الامتثال من أجل الشركات.

إن شبكة تعزيز النزاهة في الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أإفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والمتعددين الجنسية في تنسيق أنشطتها. وهؤلاء الشركاء هم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (تونس) والجمعية المصرية لشباب الأعمال (مصر) ومركز المؤسسات الخاصة الدولية ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الرشوة وتعزيز النزاهة في الدول العربية. وتسعى الشبكة إلى تحقيق ما يلي:

- دعم اتفاق أطر العمل التنظيمية والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع القواعد والمعايير المعترف بها دوليا
- توفير محفل فعال للحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل التعلم من الأقران والتشارك في الأدوات وأفضل الممارسات.
- تشجيع المعاونة القضائية المتبادلة والتعاون في رصد الحالات المعقدة للفساد في الشركات والتحقيق فيها وإقامة دعاوى قضائية ضدها.

المراجع

AfDB/OECD/UNDP (2015), *African Economic Outlook 2015: Regional Development and Spatial Inclusion*, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/aeo-2015-en.

AfDB/OECD/UNDP (2014), *African Economic Outlook 2014, Regional Edition: North Africa*, OECD Publishing, Paris.

Alfituri, A. (2013), "The Libyan Experience of Foreign Direct Investment", *South East Africa Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, Vol. 2(2).

Al-Marhubi, F. (2000), "Export diversification and growth: an empirical investigation", *Applied Economics Letters*, 7(9): 559–562.

Amereller (2014), "Doing Business in Libya: Opportunities and Challenges of the Transition", November, Amereller Legal Consultants, Tripoli.

Arsov (2005), "Post-Privatisation Retrospective of Macedonia – Could We Have Done it Better?", Peter Lang, Frankfurt am Mein, S. Kusic (editor), 2005.

Assaad, R. (2013), "Making Sense of Arab Labor Markets: The Enduring Legacy of Dualism", IZA Discussion Paper Np. 7573, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.

Balassa, B. (1965), "Trade Liberalisation and "Revealed Comparative Advantage", The Manchester School, Vol. 33(2): 99–123.

Bälz, K. and P. Greco (2014), "Libya: Law No. 1 of 2013 on the prohibition of interest based financing transactions", in *Banking Law Newsletter*, February, International Bar Association Legal Practice Division, Amereller Legal Consultants, Munich.

Barro, R.J. and J.W. Lee (2013), "A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010", *Journal of Development Economics*, Elsevier, Vol. 104: 184–198.

Berthélemy, J. C. and L. Söderling (2001), "The role of capital accumulation, adjustment and structural change for economic take-off: Empirical evidence from African growth episodes", *World Development*, 29(2), 323–343.

Braun, G. (2011), "Improving the Quality of Basic and Specialised Secondary Education in Libya", Abridged Version Labour Market Study: Competencies for Development – A New Role for Education, GIZ/International Services, Eschborn.

Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), *Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015*, World Bank Group, Washington, DC, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-privatesector-mapping-libya-2015.

Chauffour, J-P. (2013), *From Political to Economic Awakening in the Arab World: The Path of Economic Integration - Deauville Partnership Report on Trade and Foreign Direct Investment*, World Bank, Washington, DC.

Clark N. (2013), *Education in a Transitional Libya*, World Education News & Reviews,http://wenr.wes.org/2013/07/education-in-a-transitional-libya/.

CMI (Center for Mediterranean Integration) (2013), *Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge and Innovation Road*, Prepared in co-operation with the European Investment Bank (EIB), the World Bank, and the Islamic Educational, Social, and Cultural Organization (IESCO), World Bank, Washington, DC.

Commission of the European Communities (2008), "'Think Small First', A 'Small Business Act' for Europe", Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, European Commission, Brussels.

Crisp, W. (2013), "Libya's banks struggle to escape Gaddafi's shadow", *EuroMoney*, www.euromoney.com/Article/3211071/Libyas-banks-struggle-to-escape-Gaddafis-shadow.html.

Dempsey, M. (2013), *Libya in Transition: Reforming the financial sector to spur economic growth*, in association with Brehon Advisory, Legatum Institute, London.

Efhialelbum, A. and P. Flatau (2013), "Did Foreign Direct Investment Contribute to the Libyan Economic Growth in Transition Period?", *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol. 4(9): 46–55, DOI: 10.5901/mjss.2013.v4n9p46/.

Elgazzar, H., A.R. Lahga, M.B.N. Quota, F.U. Rother and L. Hargreaves (2015), *Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery*, World Bank Group, Washington, DC., http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/06/24650277/labormarket-dynamics-libya-reintegration-recovery.

Elmansori, E. and L. Arthur (2014), "Obstacles to Innovation Faced by Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya", *International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East & North Africa (IJIKMMENA)*, Vol. 2(1), World Association for Sustainable Development (WASD), London.

ETF (European Training Foundation) (2014), *Labour Market and Employment Policy in Libya*, European Training Foundation, Torino.

G8/UK Presidency Deauville Partnership (2013), "Action Plan for Investment Reform Priorities in Libya", London.

Gelb, A. (2011), "Economic diversification in resource rich countries", in Arezki, R., T. Gylfason and A. Sy (eds.), *Beyond the curse: Policies to harness the power of natural resources*, International Monetary Fund, Washington, DC.

Hausmann, R., C.A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, A. Simones and M.A. Yildirim (2013), *The Atlas of Economic Complexity*: *Mapping Paths to Prosperity*, MIT Press, Cambridge.

Hausmann, R. and S. Bustos (2012), "Structural transformation in Egypt, Morocco, and Tunisia: A comparison with China, South Korea, and Thailand", in *Comparative study on export policies in Egypt, Morocco, Tunisia and South Korea*, African Development Bank, Tunis.

Hausmann, R., J. Hwang and D. Rodrik (2007), "What you export matters", *Journal of Economic Growth*, 12(1), 1–25.

Heritage Foundation (2016), *2016 Index of Economic Freedom: Promoting Economic Opportunity and Prosperity*, Heritage Foundation and Wall Street Journal, Washington, DC.

Heritage Foundation (2012), *2012 Index of Economic Freedom: Promoting Economic Opportunity and Prosperity*, Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Washington, DC.

Heritage Foundation (2010), *2010 Index of Economic Freedom: Promoting Economic Opportunity and Prosperity*, Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Washington, DC.

Hidalgo, C.A. and R. Hausmann (2009), "The building blocks of economic complexity", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 106(26), 10570–10575.

Hidalgo, C.A. et al. (2007), "The product space conditions the development of nations", *Science*, 317(5837), 482–487.

Ianchovichina, E. and M. Burger (2013), *Middle East and North Africa – Economic developments and prospects 2013: Investing in turbulent times*, World Bank Group, Washington, DC, http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/10/18843310/menaeconomic-developments-prospects-2013-investing-turbulent-times.

Ianchovichina, E., L. Mottaghi and S. Devarajan (2015), *Inequality, uprisings, and conflict in the Arab World*, Middle East and North Africa (MENA) Economic Monitor, World Bank Group, Washington, DC, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/10/25119063/inequality-uprisings-conflict-arab-world.

IBP (2014), "Libya Company Laws and Regulations Handbook", *International Business Publications*, Washington, DC.

IMF (2016), “Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries”, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance.

IMF (2015), *World Economic Outlook: Adjusting to Lower Commodity Prices*, October, International Monetary Fund, Washington, DC.

IMF (2013), “Libya 2013 Article IV Consultation”, IMF Country Report No. 13/150, International Monetary Fund, Washington, DC.

IMF (2001), “The Gains from Privatization in Transition Economies: Is “Change of Ownership” Enough?”, Staff Papers Vol. 48, Special Issue, International Monetary Fund, Washington, DC.

Jarreau, J. and S. Poncet (2012), “Export sophistication and economic growth: Evidence from China”, *Journal of Development Economics*, 97(2), 281–292.

KDS (Korea Institute for Development Strategy) and KOREATECH (Korea University of Technology and Education) (2013), *Preparation of a Master Plan for the National Development and Implementation of Labor Market Information System for Employment Promotion in Libya*, Ministry of Strategy and Finance, Seoul.

Klapper, L. and I. Love (2011), “The Impact of Business Environment Reforms on New Firm Registration”, Policy Research Working Paper 5493, World Bank, Washington, DC.

LIAS (Libya Institute for Advanced Studies) (2014), *Libya 2020 Vision*, Libya Institute for Advanced Studies, Tripoli.

Lo Turco, A. and D. Maggioni (2015), “On firms’ product space evolution: the role of firm and local product relatedness”, *Journal of Economic Geography*.

McMillan, M.S. and D. Rodrik (2011), “Globalization, structural change and productivity growth“, No. w17143, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Mishra, S., S. Lundström and R. Anand (2011), “Service export sophistication and economic growth”, Policy Research Working Papers, World Bank, Washington, DC.

Mo Ibrahim Foundation (2015), “2015 Ibrahim Index of African Governance: Executive Summary”, Mo Ibrahim Foundation, London.

Monitor Group (2006), *National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya*, General Planning Council of Libya, Tripoli.

Motta, M., A.M. Oveido and M. Santini (2010), “An Open Door for Firms: The Impact of Business Entry Reforms,” Viewpoint 323, World Bank Group, Washington, DC.

Mzioudet, H. (2014), "Libya's Other War: Fighting Corruption for Sustainable Stability – Attempts at curbing Libya's culture of corruption", Sadeq Institute, Tripoli, www.sadeqinstitute.org/wp-content/uploads/2014/10/Libyas-Other-War.pdf.

NALED (2015), "Cases Studies of Privatization in Serbia", National Alliance for Local Economic Development.

OECD (forthcoming), *Special Economic Zones: Helping resource-rich countries diversify*, OECD, Paris.

OECD (2015a), *Russian Federation: Key Issues and Policies,* OECD Studies on SMEs and Entrepreneurship, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264232907-6-en. OECD (2015b), *The Policy Framework for Investment*, 2015 Edition, OECD, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264208667-en.

OECD (2014), "SME Development Strategy Project for Libya: Consultative meeting for the diagnostic study - Meeting Summary", OECD, Paris.

OECD (2013a), *Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains*, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264189560-en.

OECD (2013b), *SME Development Strategy Project for Libya*, OECD, Tripoli. OECD (2012), *OECD Science, Technology and Industry Outlook 2012*, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/sti_outlook-2012-en.

OECD (1997), *Diffusing Technology to Industry: Government Policies and Programmes*, OECD Publishing, Paris.

OECD, EC (European Commission), and ETF (European Training Foundation) (2014), *SME Policy Index: The Mediterranean* Middle East and North Africa 2014: Implementation of the "Small Business Act for Europe, OECD Publishing, Paris.

Property Rights Alliance (2015), *International Property Rights Index 2015 Report*, Americans for Tax Reform Foundation/Property Rights Alliance, Washington, DC.

Radulović, B. and Dragutinović, S. (2015), *Case studies of privatizations in Serbia*, National Alliance for Local Economic Development, Belgrade.

Schwab, K. (2014), *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, World Economic Forum, Geneva.

Schwab, K. (2013), *The Global Competitiveness Report 2013–2014*, World Economic Forum, Geneva.

Schwab, K. (2010), *The Global Competitiveness Report 2010–2011*, World Economic Forum, Geneva.

Transparency International (2016), *Corruption Perceptions Index 2015*, Transparency International, Berlin.

Transparency International (2012), "Corruption Trends in the Middle East and North Africa Region (2007–2011)", U4 Anti-Corruption Resource Centre, Transparency International, Berlin, http://www.u4.no/publications/corruption-trends-in-the-middle-east-and-northafrica-region-2007-2011/.

Troug, H.A. and R. Sbia (2015), "The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case in Libya", *International Journal of Economic and Financial Issues*, Vol. 5(3): 772–779.

UNDP (2015), *Human Development Report 2015: Work for Human Development*, United Nations Development Programme, New York.

Upper Quartile (2013), "Review of Workstream 3 – Job Centres", December, Libyan Private Sector Development Institutions (LPSDI), Upper Quartile, Edinburg.

Wahab, K.A. and K.H. Abdesamed (2012), "Small and Medium Enterprises (SMEs) Financing Practice and Accessing Bank Loan Issues -The Case of Libya", *International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, Vol. 6(12): 3715–3720.

WJP (World Justice Project) (2015), *Rule of Law Index 2015*, World Justice Project, Washington, DC.

World Bank (2016a), *Doing Business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency*, 13th Edition, World Bank, Washington, DC.

World Bank (2016b), *Doing Business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency - Economy Profile 2016 Libya,* World Bank, Washington, DC.

World Bank (2016c), *Doing Business 2016: Regional Profile 2016 Middle East and North Africa (MENA),* World Bank, Washington, DC.

World Bank (2015a), *Labour Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery, Libya 2015,* World Bank, Washington, DC.

World Bank (2015b), *Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping, Libya 2015,* World Bank, Washington, DC.

World Bank (2015c), *2015 World Development Indicators*, World Bank, Washington, DC.

World Bank (2014a), *Connecting to Compete: Trade Logistics in the Global Economy – The Logistics Performance Index and its Indicators*, World Bank, Washington, DC.

World Bank (2014b), “Promoting Foreign Investment in Fragile and Conflict-Affected Situations”, *Investment Promotion in Practice*, No. 22, World Bank, Washington, DC.

World Bank (2013), “Programmatic Approach for ESW/TA Concept Note: Supporting Finance and Private Sector Development in Libya”, World Bank, Washington, DC.

World Bank (2012), *World Development Report 2013: Jobs*, World Bank, Washington, DC.World Bank (2011), “Libya Investment Climate: Enhancing Private Sector Performance for Diversification and Employment”, World Bank, Washington, DC. Unpublished.

Zorica (2015), “Privatisation in Montenegro – Highway to Destitution”, German Federal Foreign Office, Munich.

الملحق 3-1 مدخلات أصحاب المصلحة الليبيين في القطاعات المحتملة –مجموعة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2015

يمكن للسياسات الخاصة بالمؤسسات لتطوير قطاعات جديدة ومنتجة مع إمكانية اكتساب ميزة نسبية أن تسهم في نهاية الأمر في سلة الصادرات الليبية، ويمكن لمبادرات سلسلة القيمة التي تعتمد على القطاعات أن تزيد الإنتاجية وتشجع إدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة مع مؤسسات متعددة الجنسية تعمل في البلاد. إن التنويع الاقتصادي الذي يمتد إلى أنشطة تضيف قيمة وتتميز بأجور أعلى وبإنتاجية أعلى يمكن أيضا أن يقلص عدم كفاءة العاملين بخلق حوافز للشباب الليبي الذي يدخل سوق الشغل للانضمام إلى القطاع الخاص المنتج بدلا من التحول إلى الوظيفة العامة

قامت منظمة التعاون والتنمية اقتصادية بتحليل للقطاعات بدءا بتحليل متعمق يعتمد على المراجعة لاتجاهات القطاعات والتنافسية في ليبيا. تم في هذا التحليل بحث إسهام القطاعات في إجمالي الناتج المحلي والوظيفة والإنتاجية في القطاعات والصادرات والجاذبية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ,وتم أيضا إيلاء اهتمام لتوفيق أولويات القطاعات مع أهداف التنمية الوطنية الليبية وتأثير خلق الوظائف. وأجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في وقت لاحق جولتين من مشاورات أصحاب المصلحة بالتعاون مع البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لمناقشة الجاذبية والمزايا وإمكان إعداد قائمة تمهيدية موسعة بالقطاعات. وتنوعت وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن ثقل معايير اختيار أولويات القطاعات. على سبيل المثال، بحثوا الحاجة إلى كثير من العمال مقابل الحاجة إلى رأس مال وفير وما إذا كان الأفضل تكوين فكرة على المدى القصير أم على المدى الطويل عن تنمية القطاعات. وقد اتفقوا على أن القطاعات يجب أن تشمل منتجات تضيف قيمة عالية ويمكن تصديرها وتسهم في التوظيف.

وقد صنف أصحاب المصلحة قائمة القطاعات تبعا لجاذبية القطاع ومعايير الفوائد التي تعود على البلاد. والقطاعات التي اعتبرت أكثر القطاعات جاذبية كانت مواد البناء والبنية التحتية للإنشاءات والبتروكيماويات. واعتبر التعليم والتدريب أعلى قطاعين من حيث الفوائد التي تعود على البلاد واعتبرت الأعمال التي تتعلق بالمزارعة والمنتجات الزراعية ومصادر الطاقة المتجددة من القطاعات الواعدة التي تحمل إمكانيات كبيرة للنمو.

نتائج المشاورات والتطبيق التمهيدي لإطار تحديد أولويات القطاعات

القطاعات/القطاعات الفرعية	جاذبية القطاع				المزايا التي تعود على البلاد	
	حجم الصناعة	حج التصدير	جذب رأس المال الأجنبي المباشر	الاحتياج إلى قدر كبير من العمل ورأس المال	التوافق مع الاستراتيجية الوطنية	التأثير على خلق الوظائف
الخدمات						
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط
تجارة العبور (الموانىء، الشحن،الخدمات البحرية)	متوسط	متوسط	منخفض	متوسط	متوسط	مرتفع
السياحة (وسلسلة القيمة)	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	مرتفع	مرتفع
النقل	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	مرتفع	متوسط
التعليم والتدريب	متوسط	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الخدمات الصحية	متوسط	متوسط	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط
الخدمات المالية		منخفض	مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط
الصناعة والتعدين						
الأعمال التي تتعلق بالزراعة (تشمل تصنيع الأغذية)	متوسط	متوسط	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط
مصادر الطاقة المتجددة	منخفض	متوسط	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط
مواد البناء والبنية التحتية للإنشاءات	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع
البتروكيماويات	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	منخفض
إعادة التدوير	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	منخفض	متوسط

ملاحظات: صنّف المشاركون المتغيرات إلى مرتفع ومتوسط ومنخفض لكل قطاع فرعي

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/بعثة ليبيا المشتركتان، تقرير البعثة"، طرابلس 8 إلى 12 سبتمبر، ص 21.

تم تقديم تحليل التنافسية للقطاع بكامله ومناقشته في اجتماع استشاري في يوليو 2015. وفي انتظار مزيد من التحليل، تم الاتفاق على خمسة قطاعات ذات أولوية. وهي متسقة إلى حد كبير مع نتائج دراسات أخرى لفرص القطاعات في ليبيا (الملحق 3-1):

- الإنشاءات ومواد البناء
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الطاقة (المصادر المتجددة)
- السياحة/العبور/اللوجستيات
- الأعمال المتعلقة بالزراعة بما في ذلك فرص المصايد

عندما يتحسن الوضع السياسي والأمني في ليبيا، ستكون الخطوة التالية إعداد خرائط طريق للقطاعات لكل من الأولويات الاستراتيجية. ستحدد خرائط الطريق فرص السوق لمنتجات القطاع والاحتياجات المحددة للتنمية لكل قطاع والثغرات في المعرفة والتعليم والمهارات فيما يتعلق بالقطاع والقيود التقنية واحتياجات البنية التحتية والحواجز الهيكلية للسوق والحدود التنظيمية وحواجز أخرى لتنمية القطاع. وستحدد خرائط الطريق أيضا المبادرات الملموسة اللازمة لمعالجة الثغرات والفرص التي تم التعرف عليها.

ينبغي للسياسات وهي بصدد محاولة تشجيع التنوع الاقتصادي وتطوير المنتج أن تتحقق من أنها لا تشوه الاقتصاد ولا تمنح ميزات غير عادلة لبعض الشركات. ولا ينبغي السماح للشركات بإساءة استخدام قوتها السوقية أو منحها فرصة السعي إلى التربح بموارد قليلة وخلق امتيازات راسخة. ومن ثم، يجب مراقبة سياسات التنويع في كل قطاع بعناية.

نقاط القوة في القطاعات

القطاع	نقاط القوة
الطاقة	• قطاع تنافسي يحمل إمكانية كبيرة ليصبح قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الليبي. • قطاع البتروكيماويات الفرعي ينتج بعض المنتجات التي تبدو كمنتجات ناشئة • وسائل الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية) قطاع ينمو باطراد ومن المتوقع أن يزداد الطلب عليه في المستقبل. وعلاوة على ذلك، يوجد مناخ موات للطاقة الشمسية. • إمكانية كبيرة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
المنتجات الزراعية والكيماويات التي تستخدم في الزراعة	• تصنيع الأغذية مجال واعد ولكن يجب التركيز على مجموعة محددة من المنتجات نظرا إلى ندرة الأرض الصالحة للزراعة (أي الزيتون وزيت النخيل والتمر والأعشاب الطبيعية). والقطاع الفرعي يحتاج أيضا إلى إصلاحات ليتطور وليقدر على المنافسة مع المنتجات الأجنبية. • المصايد قطاع تنافسي في ليبيا، ولكنه قد لا يمثل قطاعا استراتيجيا على المدى الطويل لأن الموارد ربما تكون محدودة والقدرة على عرض وظائف تتناسب مع مؤهلات وتوقعات المواطنين الليبيين قد تكون ضعيفة نسبيا. • إمكانيات في مصانع المنتجات الحيوانية والبحيرات المالحة والأحجار الثمينة والمعادن.
مواد ومعدات البناء	• يمكن إحلال منتجات ليبية محل كثير من مواد البناء التي يتم استيرادها في الوقت الراهن لأن المواد متاحة في البلاد في أحوال كثيرة (مثلا الخرسانة والحديد والصلب). يجب خصخصة القطاع ليصبح أكثر تنافسية. • معامل تنقية الأسمنت تملك إمكانيات واعدة ومصانع الأسمنت تم خصخصتها بنسبة 70% • تملك صناعة الصلب بعض إمكانيات التطور وتزداد تنافسيتها
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• يوجد طلب كبير على الخدمات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تصبح أساسا لمزيد من النمو

	• ارتفاع الطلب في المستقبل وإمكانية قوية حيث أن استخدام الانترنت لا يزال بالغ الضعف. • تزايد عدد الخريجين في المجالات ذات الصلة يشكل توريدا واسعا لرأس المال البشري. • حواجز الدخول الضعيف بالنسبة لأجزاء كثيرة من القطاع • لا يزال يشكل ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية قيدا كبيرا بالإضافة إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهيمن عليه القطاع العام إلى حد كبير وليس تنافسيا. إن من شأن خصخصة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تشجع تنمية القطاع ولكن يجب القيام بعدد من المبادرات لإدماج المؤسسات الخاصة في هذا القطاع (أي قانون للاتصالات السلكية واللاسلكية وتأسيس جهة تنظيمية رقابية وجعلها في حالة تشغيل فعال).
النقل واللوجستيات	• تجارة العبور واعدة للغاية نظرا إلى موقع ليبيا الاستراتيجي في المنطقة. توجد بالفعل مراكز نقل مثل طرابلس وسبها، وتوجد في مصراتة منطقة عبور رغم أنها لا تشكل بعد ديناميكية كبيرة. • يمكن تكميل مراكز العبور بمناطق اقتصادية خاصة أو مناطق حرة. • النقل العام يملك إمكانيات نمو، على الأخص لخلق وظائف. وقعت الحكومة 100 مشروع مزمع في إطار خطة تنمية للسنوات 2008-2012، ولم ينفذ بعد كثير من هذه الالمشاريع.
السياحة	• صاغت وزارة السياحة بالفعل استراتيجية للسياحة وحددت 12 موقعا واعدا. • فرصة كبيرة للنمو للحاق بركب الدول المجاورة. • قطاع جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر. • قد يحتاج إلى استثمارات كبيرة منسقة في سلسلة القيمة.
قطاعا التعليم والتدريب	• يجب قيمة مضافة عالية. • أجور أعلى. • تناسب مع المهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد.
قطاعات واعدة أخرى احتمالية	• الإصلاح والصيانة (السيارات، المنازل، الخ.). • تجارة التجزئة. • الخدمات الصحية. • إعادة التدوير. • الخدمات المالية

المصادر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014 ا)، "الاجتماع الاستشاري للدراسة التشخيصية – موجز الاجتماع" 26-25 سبتمبر؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2013)، "مشروع استرتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل ليبيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/بعثة ليبيا المشتركتان ، تقرير البعثة"، طرابلس، ليبيا – 8 إلى 12 سبتمبر.

نتائج دراسات أخرى بشأن القطاعات ذات الأولوية من أجل التنمية في ليبيا

قيمت عدة دراسات سابقة تنافسية القطاعات في الاقتصاد الليبي. حدد المعهد الليبي للتخطيط ومجموعة المتابعة (2006) قطاعات الزراعة والبناء والطاقة والسياحة والخدمات المالية بوصفها القطاعات الواعدة والتنافسية الأكثر من غيرها في الاقتصاد الليبي. في دراسة تم إعدادها من أجل المعهد الوطني للتطوير الاقتصادي، صنف المعهد الكوري لاستراتيجية التنمية القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية طبقا لمتغيرين " إمكانيات السوق (الطلب) والتنافسية الوطنية (العرض) (المعهد الكوري،2010). تبنى المعهد الكوري رؤية طويلة المدى ربما لا ترتبط في جميع الأحوال بالقطاعات التي يتوقع أن تنمو بقوة على المدى القصير. حددت الدراسة خمسة قطاعات استراتيجية أو ذات أولوية:

1. الطاقة: النفط والغاز، البتروكيماويات، ومعالجة المعادن، ومصادر الطاقة المتجددة.
2. البناء: الهندسة، والبناء، ومواد ومعدات البناء
3. الفندقة والسياحة:الفنادق والمطاعم والمنتجعات والترفيه والرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي
4. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تطوير البرمجيات، وتكامل الأنظمة، وإدارة قاعدة البيانات وإدارة الشبكة.
5. الإصلاح والصيانة: السيارات ، والملابس، والمباني والبنية التحتية.

تسعى دراسة المعهد الكوري إلى جعل أنواع الوظائف المناسبة للقطاعات الاستراتيجية الخمسة تنسجم مع سياسات تشجيع التوظيف وتنمية المهارات. وهي توصي بإعداد خطط وطنية للتنمية من أجل هذه القطاعات الاستراتيجية وكذلك إعداد وتنفيذ خطط وبرامج تشجيع التوظيف التي ترتبط بها.

ودراسة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (2009) ترتب القطاعات تبعا لإمكانيات نموها على أساس انطباعات وأفكار المديرين العموم في القطاع الخاص الليبي. لوحظ أن قطاعات البناء والطاقة والصناعات المعتمدة على الطاقة والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل أكثر القطاعات ديناميكية. ولوحظ أن قطاعات الخدمات المالية والتأمين والخدمات الصحية والزراعة والتصنيع أقل القطاعات ديناميكية.

قيمت دراسة شركة ألتاي للاستشارات (2013) تنافسية أو جاذبية القطاعات في مدينتي بنغازي ومصراته. وعلى أساس مقابلات مع ممثلين للقطاع الخاص وشركات، تفيد النتائج أن أكثر القطاعات ديناميكية عام 2012 كانت الإنشاءات الخاصة المحلية (بسبب تسهيل أنظمة البناء ضمن أسباب أخرى) وقطاع التجارة. ولوحظ أن التصنيع يعكس أداء أفضل مما كان قبل 2011 إلى حد ما، حيث أن مواد البناء وتصنيع الأغذية أكثر الأنشطة الواعدة على المدى الطويل. وأوصت الدراسة بتوضيح تفصيلي وتقييم "لسلسلة الإمداد واحتياجات الخدمات في قطاعي تصنيع الأغذية ومواد البناء الفرعيين في ليبيا" وأيضا تحديد المجالات التي يمكن فيها لمدخلات سلسلة الإمداد الليبية (أي التغليف والمواد الخام) أو الخدمات (أي التنظيف والتوزيع) أن تحل محل الوساطات أو الخدمات الأجنبية. وأخيرا، عرّفت الدراسة الفرص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الصحية الخاصة بأنها مشتتة ومحدودة نظرا إلى قوة المنافسة في المنطقة.

وحدد البنك الدولي فرص نمو القطاعات في ليبيا وانعكاسات ذلك على القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة (كاليس وآخرون، 2015)، وأبدى الملاحظات التالية:

- النمو الكبير في قطاع التجارة منذ 2011 نظرا إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المستوردة وصعود أسهم المتاجر الكبرى (سوبرماركت) الخاصة ومتاجر البقالة وتجار الملابس بالتجزئة. تأتي غالبية هذا النمو من القطاع الخاص ومن المتوقع أن يستمر في بيئة ما بعد النزاع. وهذا يخلق أيضا طلبا على مزيد من منتجات الأغذية المصنعة ويرتقي بهذ القطاع بوصفه يحمل إمكانيات للنمو.

- عندما يتحسن الوضع، يرجح أن يستأثر قطاع البناء بنصيب كبير من النمو في ليبيا بسبب ارتفاع الطلب على المساكن الجديدة والتعمير وتوقع تشغيل مترو وسكة حديد ومؤسسات أخرى للبنية التحتية. وقطاع البناء جذاب أيضا لأنه يخلق طلبا على مواد البناء ووظائف للعمال ذوي المهارات العالية وكذلك فرص المقاولة من الباطن للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- قطاع العقارات (أي الاستثمارات في الفنادق والمنتجعات ومتاجر التسوق الكبرى ومجمعات الشقق) قطاع قوي سيتوسع في المستقبل مع توقع نمو في عام 2015 أعلى ب 50% من النمو في عام 2014. ولا يرجح أن تكون الشركات الصغيرة أطرافا فاعلة رئيسية مباشرة في المؤسسات العقارية بسبب رؤوس الأموال الضخمة المطلوب استثمارها، ولكن كثيرا من هذه المؤسسات يحمل إمكانية خلق وظائف كثيرة وفرص توريد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المحلية (مثلا مجمعات المنتجعات). وبالإضافة إلى ذلك، القطاع جذاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

- رغم أن قطاعي الرعاية الصحية الخاصة والتعليم لا يسهمان سوى بقدر ضئيل في قيمة المدخلات في الوقت الراهن، فهما يحملان إمكانية للنمو في المستقبل. والمراكز الصحية الخاصة (أي العيادات والصيدليات) تمثل ما يقدر بنسبة 40% من سوق الصحة، والخدمات الخاصة نمت بنسبة 60% في عام 2012، و 30% في عام 2013

وحوالي 5% في عام 2014. والقطاع له العديد من الآثار النافعة غير المباشرة إذ يخلق طلبا بالنسبة لمستوردي المعدات الطبية والمختبرات التشخيصية وخدمات سيارات الإسعاف ومراكز التدريب الطبي مما يمكن أن يخلق أيضا الفرص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. أغلق نظام التعليم أمام المؤسسات الخاصة خلال السنوات من السبعينيات إلى التسعينيات . ومنذ ذلك الحين أخذ عدد المدارس الخاصة والكليات والجامعات يزداد بسرعة إذ قدر عدد الملتحقين بالتعليم في نهاية 2013 بمائة ألف طالب وطالبة وقدرت قيمة العائد ب 15 مليون دولار عام 014.

- قطاع السياحة غير متطور ويرجح أن يبقى محدودا إلى أن يتحسن الوضع الأمني.والمطاعم والمقاهي وشركات إعداد الطعام نمت بسرعة في المدن الكبرى. هذا القطاع الفرعي يحمل إمكانية كبير لخلق الوظائف وكذلك بالنسبة لشركات الأعمال الناشئة.

- قطاع النقل والشحن يحل إمكانيت للقطاع الخاص ولتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وذلك بصفة أساسية لأنه يسهل نظام التوزيع بالنسبة للواردات والصادرات. وبينما الطلب يزداد بالنسبة لحركة السلع الاستهلاكية والمواد الخام ومعدات الإنتاج والتصدير وكذلك الناس، ستزداد أيضا فرص الشركات الجديدة لدخول السوق لسد احتياجات التوسع. ورغم أن قيمة عائد هذا القطاع ضئيلة نسبيا في الوقت الراهن (قدر ب 370 مليون دولار عام 014)، يمكن توقع نموه مما سيخلق الفرص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لإنتاج منتجات غذائية للأسواق المحلية (بما في ذلك الإحلال محل الواردات) والتصدير (أي التمر وزيت الزيتون والأسماك)، وكذلك في سلسلة قيمة التغليف والتوزيع وإدارة المخلفات وخدمات إضافية أخرى.

- من المتوقع أن ينمو قطاع تصنيع الأغذية بحيث يخلق الفرص للمشروعات الصغرى والمتوسطة كي تنتج المواد الغذائية للأسواق المحلية (بما في ذلك إحلال الاستيراد) وللتصدير (مثلا التمر وزيت الزيتون والأسماك) وكذلك في سلسلة قيمة تعبئة المنتجات والتوزيع وإدارة المخلفات وخدمات مساعدة أخرى.

أفاد البنك الدولي أن القطاعات التي تحمل أقوى إمكانيات التوظيف على المدى القصير والطويل توجد في البناء والتصنيع ومبيعات الجملة وتجارة التجزئة والزراعة/المصايد، والفندقة والخدمات (الجزار وأخرون،2015) مما يتفق مع تنبؤات نمو القطاعات للبنك الدولي (كاليس وآخرون، 2015).

الفصل الرابع: سياسات ليبيا المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

يبحث هذا الفصل سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال في ليبيا، بما فيها إطار العمل المؤسسي والبرامج المؤسسية. ويحلل آليات التنسيق وخدمات مساندة وتمويل الأعمال والمبادرات. وبالرغم من أن الحكومة قد بدأت في تدابير لتنفيذ السياسات وبرامج مختلفة لدفع قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة قدما - مثل المساعدات المالية، والبرامج التي تهدف إلى مساندة المؤسسات الناشئة من خلال التدريب والمعلومات والتوجيه في مجال ريادة الأعمال- ، فإن الدراسة تحدد عدداً من الثغرات في هذه السياسات، وأن هناك حاجة إلى إجراءات أوسع وأعمق وهياكل مؤسسية مدعمة. يسلط الفصل أيضاً الضوء على فرص لتنمية قطاعات يمكن أن تؤدي إلى تنويع أكبر للاقتصاد خارج قطاع الهيدروكربون، ونمو لقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المستقبل.

إطار العمل المؤسسي 4-1

تعتبر سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال في ليبيا جديدة نسبيا. وقد تضمنت استراتيجية التنمية الاقتصادية لعام 2006 تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة كآلية "لتحفيز التجديد والابتكار، والمخاطرة وتكوين الشركات، وخلق الجيل التالي من رواد الأعمال الليبيين. "(مجلس التخطيط العام الليبي، 2006:66). وتركز خطة لجنة رؤية عام 2030 على تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة كواحد من مكوناتها الرئيسية لدفع الاقتصاد قدما.

وفي عام 2007 ، تم تأسيس المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وتم إطلاق البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وكان برنامج المؤسسات الصغرى والمتوسطة شاملا و متوافقا مع المباديء المقترحة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية. [33] ويمكن إجراء عملية تنقيح أكبر للبرنامج حيث أنه لا يتطرق للتحديات المحددة التي يواجهها رواد الأعمال من الشباب والنساء والأقليات العرقية أو للتفاوتات من منطقة إلى أخرى. ولكن حدث بعض التقدم، فعلى سبيل المثال تم إنشاء حاضنات أعمال ومراكز مؤسسات في بعض مناطق البلاد.

المؤسسات الرئيسية

هناك عدة مؤسسات تتعامل مع سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. وقد اشتركت ثلاث وزارات في بعض نواحي تنمية المشاريع منذ الثورة وهي: وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ووزارة العمل والقوى العاملة. يعمل أيضا البرنامج الليبي للإدماج والتنمية (البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، هيئة شئون المحاربين سابقاً) ضمن مكتب رئيس الوزراء على تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة. [34]

وفي عام 2007 تم إنشاء هيئة تسمى البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتابعة لمجلس التنمية الاقتصادية في إطار مكتب رئيس الوزراء. وفي عام 2012 ، تم إعادة تسميته البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة تأسيسه بحيث يتبع وزارة الاقتصاد. يرشد البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ويقود البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويشرف عليه لجنة توجيهية يرأسها النائب الثاني لرئيس الوزراء وتتكون من وزراء الاقتصاد والتخطيط، والعمل والصناعة والمالية ورؤساء البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والبرنامج الليبي للإدماج والتنمية. وتختص اللجنة بإعداد استراتيجيات وخطط البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك متابعة تمويلها.

ومهمة البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة هي تشجيع ريادة الأعمال، وخلق بيئة داعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإنشاء مراكز وحاضنات مؤسسات ، وتوفير دعم الأعمال للمؤسسات الناشئة. وهي تنظم المؤتمرات والندوات وجوائز سنوية لرواد الأعمال وأنشطة النشر، مع تقديم دورات تدريبية واستشارات خاصة بريادة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل ونقل التكنولوجيا والمعرفة. ومن مهامها اقتراح التشريعات وإعداد مقترحات الحوافز لرواد الأعمال.

---

[33] استعرض برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة مجالات السياسات الرئيسية بما في ذلك تأسيس مراكز للمشروعات وحاضنات أعمال وتحسين البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال ورفع مستوى الإطار القانوني وتحسين الوصول للتمويل وإنشاء شبكة وطنية للتمويل وتقديم مساعدات فنية إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة. وهو أيضا يغطي بناء شبكة دولية لتسهيل الروابط مع أسواق التصدير وسلاسل الإمداد وإنشاء بنية تحتية من أجل تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة (أي المناطق الصناعية ومناطق خاصة للتكنولوجيا والأعمال). وأخيرا، ينص على استراتيجية لريادة الأعمال من أجل الشباب والنساء بحيث يتم تكييف برامج التعلم والتعليم من المدرسة إلى الجامعة وإطلاق حملة اتصالات حول المشروعات الصغرى والمتوسطة.

[34] يهدف البرنامج الليبي للإدماج والتنمية إلى إدماج المقاتلين غير المسلحين في الحياة الإنتاجية المدنية، سواء من خلال تدريب على الوظائف أو المهارات، أو مزيد من التعليم أو الاندماج في الشرطة والجيش الوطنيين أو مساعدتهم على بدء وتنمية أعمالهم الخاصة. ويشرف عليه مجلس إدارة يضم نوابا من وزارة العمل ووزارة التعليم العالي ووزارة الاقتصاد. وذلك كله بهدف تعزيز منهاج للشراكة وتسهيل تنفيذ برامج البرنامج الليبي للإدماج والتنمية. ويعتبر المجلس الليبي للإدماج والتنمية صاحب مصلحة في تطوير السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بصفته عضوا في اللجنة التوجيهية.

وبالإضافة إلى ذلك، ترعى التعاون مع المؤسسات التعليمية والهيئات ذات العلاقة لتشجيع ثقافة القيادة والمبادرة الشخصية، وتسهيل التواصل بين الأكاديميين ومجتمع الأعمال من أجل تشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا.[35]

وفي عام 2014 ، تم إنشاء وحدة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وزارة الاقتصاد من أجل تقييم ومتابعة ورعاية السياسات والاضطلاع بالعلاقات الدولية. وتعين على الوحدة أيضا القيام بالترويج للسياسات وتنسيق السياسات الوطنية. ويترأسها رئيس البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشرف عليها اللجنة التوجيهية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ونظرا لعدم الاستقرار السياسي في الدولة، تأخر تقدم عمل الوحدة الخاص بأمور سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تم إنشاء خمسة صناديق إقليمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة للتعامل مع التفاوتات من منطقة إلى أخرى وتوفير التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأقاليم الخاصة بها، ولكنها لم تدخل طور التشغيل حتى الآن. والمؤسسات المسئولة عن إدارة الصناديق الإقليمية يفترض أن توفر مجموعة من وظائف دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولكي تفعل هذا سوف تحتاج إلى قدرات مؤسسية كبيرة وعمليات رقابة متبادلة تعمل بشكل جيد، وبناؤها سوف يستغرق وقتا ويستدعي التزاما سياسيا.

إن تأسيس هيئة مكرسة لتقديم سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبرامجها يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2004). لذا فإن البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أو أية هيئة وطنية مشابهة معنية بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة يجب أن تظل موجودة ويجب العمل على تقوية سلطتها. وهناك بعض الافتراضات أن الحكومة قد تحل البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوكل أنشطته إلى الصناديق الإقليمية الخمسة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن تأسيس الصناديق الإقليمية خطوة إيجابية من حيث احتواء والاستجابة للفروقات الإقليمية في ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى آلية تنسيق وطنية تعمل بالتشاور والتنسيق مع الصناديق الإقليمية. وهذا ما يجب دراسته بشكل أكبر من أجل توضيح هيكل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

آليات التنسيق

اعتبر إطار العمل المؤسسي الليبي فعلياً شديد التعقيد وغير واضح قبل عام 2011 (ترانستك، 2010)، ولكنه تفاقم في السنوات الماضية. ولأن تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي مسألة سياسة أفقية، وأن السياسات التي تؤثر على المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهم عددا من الوزارات والهيئات الحكومية فإن آليات التنسيق بالغة الأهمية، وبدونها هناك خطر كبير لحدوث تفكك وتداخل وازدواجية في العمل.

يجب أن تكون وزارة الاقتصاد تحت إشراف اللجنة التوجيهية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة مسئولة عن تنسيق سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن الحكومة. وبما أن سلطة اللجنة التوجيهية محدودة في التعامل مع مسائل التنسيق لاستراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الواسعة المدى، فقد قدمت وزارة الاقتصاد توصية إلى مجلس الوزراء بضرورة تأسيس هيئة أكثر شمولا تمثل فيها عدة وزارات. وستقدم هذه الهيئة تقريراً إلى رئيس الوزراء عن جميع الأنشطة، والاستراتيجيات والأموال والمؤسسات التي تدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في جميع القطاعات وسوف تشرف على الصناديق الإقليمية وأنشطة المساعدة التقنية. ويكون تكوين هذه اللجنة من مختلف الوزارات متسقا مع الممارسة الدولية السليمة في هياكل سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2004). وعند تكوين هذه الهيئة، ستكون مسئولة عن اعتماد الاستراتيجيات الوطنية المقترحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومراقبة تنفيذها عن طريق مقارنتها بأهداف الأداء ومعايير التقييم. ويمكن وضع آلية تنسيق إضافية للتعامل مع

[35] http://sme.ly/sme/ar/.

الإصلاحات الخاصة بتنافسية أوسع حول المسائل التي تؤثر على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص، مثل مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وإصلاحات القطاع المالي وإصلاحات المنافسة.

آليات التشاور بين القطاعين العام والخاص

لا توجد في الوقت الحالي آليات ثابتة للحوار حول السياسات بين الحكومة واتحادات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا يرجع جزئيا إلى عدم وجود اتحادات غير حكومية من القطاع الخاص تتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وقد كانت محظورة لفترة طويلة. إن منظمات الأعمال الأساسية هي غرف التجارة والمجلس الليبي لرجال الأعمال. ويدمج الاتحاد الوطني للغرف التجارية الأربعة عشر غرفة الموجودة في ليبيا ويقدم تقاريره إلى وزارة الاقتصاد. وبما أن وزارة الاقتصاد تعين ثلث أعضاء مجلس إدارة الغرف التجارية فإنهم ليسوا مستقلين. ووفقا للقانون، يتعين على جميع الأعمال والأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو خدميا أن يسجلوا أسماءهم لدى الغرف التجارية. ومع هذا تفتقر الغرف التجارية إلى قنوات رسمية تستطيع من خلالها التعبير عن مخاوفها للحكومة (هاتشمير، 2013). ويشارك المجلس الليبي لرجال الأعمال، الذي تم تكوينه في عام 2011، من أجل المشاركة في إعادة بناء العمل الحر في ليبيا بالتنسيق مع المجلس الوطني الليبي، في إعداد وصياغة التشريعات الاقتصادية ويقدم آراء للسلطات المختصة. وهو أيضاً يعد مقترحات تمكن الشركات والمؤسسات من أداء مهامها بشكل صحيح، ويشجع على إرساء وانتشار النظام المصرفي الإسلامي والمؤسسات المالية. ورغم أن المجلس الليبي لرجال الأعمال يشترك في الحوار مع البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلا أن قدرته المؤسسية محدودة.

أنشأت وزارة التنمية الدولية مشروعاً وهو "تعزيز مؤسسات تنمية القطاع الخاص الليبي" (2013-2016)، لبناء قدرات اتحادات الأعمال الليبية كي توفر خدمات أكثر للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (وزارة التنمية الدولية،، 2013). ولكن يجب بذل مزيد من الجهود من أجل تشجيع تكوين اتحادات أعمال تمثيلية وبناء قدرتها على أداء وظيفة مساندة للسياسات.

يتعين على وزارة الاقتصاد أو البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة خلق آلية مشورة أكثر رسمية من أجل جمع آراء اتحادات الأعمال وغرف التجارة حول السياسات التي تحتاج إليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة. والاختيار المعتاد للحكومات في عدد من البلدان هو إنشاء لجنة استشارية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال، تكون مهمتها تمثيل آراء قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقديم النصح للحكومة حول السياسات بما في ذلك مدخلاتها حول التأثير المحتمل للتشريعات المقترحة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ومثل هذه اللجان تتكون من ممثلين للاتحادات الرئيسية للأعمال أو المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وعدد من رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وخبراء في تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وربما المزودين بالخدمات.

2-4 إجراءات تنفيذ السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

خلال السنوات العشر الماضية، أدخلت الحكومات المتعاقبة في ليبيا إجراءات لتنفيذ سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وهي تشمل برامج مساعدة مالية، وبرامج لدعم الالمشاريع الناشئة وخلق ثقافة تدعم ريادة الأعمال ومبادرات لتحسين الوصول إلى التدريب على ريادة الأعمال وتقديم المعلومات والنصائح الخاصة بريادة الأعمال. ويمكن بذل مزيد من الجهود من أجل تنويع مصادر وأنواع التمويل وتوسيع مدى ومجال خدمات دعم المؤسسات وتحسين فعاليتها، ودعم قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة، وتحسين وصولها إلى الأسواق وتشجيع أنشطة الابتكار.

1-2-4 برامج تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

يظل الحصول على التمويل من أكثر عوامل التقييد لمؤسسات القطاع الخاص في ليبيا، ولكن هناك القليل من البرامج التي تدعم إقراض المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويتم تمويل الاستثمار الخاص إلى حد كبير عن طريق الملكية الخاصة (مثل مدخرات أصحاب المؤسسات أو قروض من العائلة أو الأصدقاء)، ومستوى تمويل البنوك للمؤسسات الصغرى والمتوسطة منخفض للغايةً. تركز المصارف التجارية على التمويل المؤمن بشكل جيد جداً والقصير المدى مثل ائتمان الصادرات، وتميل إلى تفضيل الشركات الكبيرة المستقرة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وقبل الثورة كانت المصارف تنتقد لامتناعها عن مساندة شركات القطاع الخاص خاصة قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة العالية المخاطرة، ولكنها دافعت عن موقفها بقولها إن إطار العمل القانوني في عهد القدافي لم يقدم حماية كفاية لقروضها. ليست هناك سياسات تنظيمية لتشجيع المصارف على تقديم القروض إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيما عدا الأموال التي تضمنها الدولة. ومن جانب آخر، فإن بعض المصارف لديها نوافذ مؤسسات صغرى ومتوسطة مؤسسة بشكل مستقل.[36]

خطة ضمان الائتمان

وعلى المستوى العالمي، تعتبر آليات ضمان الائتمان واحدة من أكثر الطرق انتشارا للسيطرة على المخاطر الجسيمة المتصلة بالتمويل عن طريق قروض من المصارف، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الجديدة. والأموال المؤمنة حتى 70% تستخدم في ضمان جزء من القرض المقدم من مصرف تجاري، تبعا للبلد، مما يقلل من المخاطرة بالنسبة للمصرف التجاري، وفي الأسواق التي تعمل بشكل جيد، تشجع وصولا أسهل وأقل تكلفة للائتمان بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتساعد برامج ضمان الائتمان أيضا المصارف على اكتساب الخبرة في التعامل مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقييم خطر التمويل المصاحب لطلبات القروض الخاصة بها. وهي تستهدف عادة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي تعاني من صعوبات في الحصول على الائتمان بسبب نقص الضمانات والافتقار إلى تاريخ ائتماني وسجلات متابعة لأعمالها وعدم القدرة على إعداد مقترحات تصلح لتقديمها إلى المصارف.

أسست الحكومة صندوق ضمان الاقتراض الليبي في عام 2008 تحت إشراف وزارة الاقتصاد ودعم من البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وهذا الصندوق يعد اتفاقيات مع كل من المصارف التجارية لإقراض المؤسسات الصغرى والمتوسطة على أساس مضمون وفقاً لمعايير المشروع وحجم القرض التي وضعتها البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.[37] لا يعمل الصندوق بشكل كامل ويحتاج إلى إعاة تنشيط. وتفيد أدلة غير موثوقة أن نسب عدم الدفع عالية وأن الكثير من المؤسسات المدعومة تعمل في قطاعات ليس من المتوقع أن تقدم إسهاما كبيرا في الأهداف الطويلة المدى للتنمية. (مثل البناء والتجزئة). والمسألة ليست فقط أن عملية دفع المبالغ إلى المصارف التجارية في حالة عدم قدرة المقترض على دفعها تستغرق فترة من ست إلى سبع سنوات وإنما أيضا الخطة لا تغطي جميع المصارف والصندوق ليس هيئة مستقلة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ المفوضية الأوروبية/ETF، 2014) ولذلك فإن الخطة لا تحقق نتائج ذات أهمية في دفع تمويل البنوك الى قنوات تحقق احتياجات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتبين التجربة الدولية أن تصميم خطط ضمان الائتمان أمر جوهري. ويتعين بالنسبة للأهداف والفئات المستهدفة ونسبة التغطية، وهيكل التكلفة وتقييم مخاطر الائتمان ضمان تأثير جيد من خلال دعم الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وفي الوقت نفسه تجنب المخاطرة غير الضرورية أو استبعاد التمويل التجاري (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2013). والكثير من الدول بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حققت نجاحا كبيرا في تحويل تمويل البنوك إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن طريق إنشاء وكالات ضمان ائتمان رسمية، وهي خطوة يمكن لليبيا أن تفكر

---

[36] مثلا مصرف الجمهورية الذي تم خصخصته جزئيا والمملوك للدولة (يشكل 42% من السوق) يقدم قروضا إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة والمشروعات الناشئة.

[37] المعايير هي : مشروع متماهي الصغر (1-5 موظفين) مع قروض تصل إلى 10000 دينار ليبي؛ والمشروعات الصغيرة (6-25 موظفا) مع قروض من 10000 إلى مليون دينار ليبي؛ والمشروع المتوسط (26 + موظفا) مع قروض تزيد على مليون دينار ليبي.

في اتباعها. و نماذج الممارسة الجيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي يمكن لليبيا أن تتعلمها تتمثل في *صندوق الضمان المركزي* في المغرب و*كفالات* في لبنان (انظر إلى صور الممارسات الجيدة في البنك الأفريقي للتنمية، 2015، 48-70). وهذه الأمثلة تشير إلى أهمية تطوير مجموعة من منتجات الضمان للاستجابة لاحتياجات التمويل القصيرة والمتوسطة المدى للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مختلف مراحل نموها أو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (مثل المؤسسات المبتكرة ونشاط التصدير)، بما فيها أولويات القطاعات.

التمويل متناهي الصغر

يمكن للتمويل المتناهي الصغر أن يملأ الفراغ للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر غير المقبولة من المصارف، خاصة من المجموعات الضعيفة مثل الشباب والنساء. في معظم الدول الآخذة في النمو بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يقدم التمويل المتناهي الصغر من خلال المنظمات غير الحكومية والتي كان من غير المسموح بتكوينها في ليبيا لعقود عديدة. في بعض بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعتبر صناعة التمويل المتناهي الصغر متطورة بشكل جيد، على سبيل المثال المغرب ومصر. ومن أجل تنمية هذه الصناعة، أعدت الحكومات في هذه البلاد أطر عمل تنظيمية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر وقواعد مستقرة للممارسة الجيدة. و على الرغم من أن المصرف الريفي يلعب على ما يبدو دورا في توفير التمويل للمؤسسات المتناهية الصغر في المناطق الريفية فإنه لا يوجد إطار عمل تنظيمي للتمويل المتناهي الصغر. بدأ البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الاقتصاد الليبية على أساس غير مخطط له مشروعا قيمته 50 مليون دولار أمريكي لتقديم خدمات تمويل إسلامي متناهي الصغر للشباب الليبي العاطل عن العمل بما يتفق مع برنامج البنك الإسلامي للتنمية لدعم توظيف الشباب العربي، ولكن يتعين بذل جهود أكثر بكثير لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التمويل المتناهي الصغر للمؤسسات المنتجة

التمويل الميسر الشروط

يعتبر التمويل الميسر الشروط من أموال الحكومة أو بنوك التنمية من أشكال التمويل الرئيسية المتاحة لتحفيز الاستثمار الخاص وتنويع اقتصاد ليبيا بعيدا عن النفط. وكانت أحياناً تستهدف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، على سبيل المثال صندوق القروض الليبي بمبلغ 188 مليون يورو والذي أنشيء في عام 2010 تحت إشراف المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[38] وليست هناك بيانات يمكن الوصول إليها عن مبلغ الديون بشروط ميسرة والتي تم إصدارها منذ عام 2011. ومع هذا فإن نسبة القروض المتعثرة السداد في الاقتصاد تقترب من 30%، وهذا يبين أن حكومة ليبيا لم تبذل مجهودا جادا لضمان تسديد هذه القروض. كما أن نقص التمويل التجاري للاستثمار الليبي من الممكن تتبعه على الأقل جزئياً إلى عملية الإزاحة التي تسببت بها آليات تيسير الشروط.

وقد تم تأسيس هيئتين مملوكتين للحكومة وهما صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق ليبيا للاستثمار المحلي والتنمية لتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وتحسين البيئة للمستثمرين في أنحاء ليبيا.[39] وهذه الصناديق تفضل الاستثمار الخاص في برامج التنمية الكبيرة، في الغالب باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي سوف تجلب الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية غير المتاحة تماما للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وهذه الصناديق أيضا لها هياكل حوكمة ضعيفة وتفتقر إلى أطر عمل قانونية وتنظيمية شفافة وواضحة وإلى تنسيق. وهناك

---

[38] "ليبيا تمنح قرضا قيمته 188 مليون يورو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية" مغاربية، 29 يوليو 2010، , (http://www.animaweb.org/en/libya-grant-eur188m-loan-local-smes). كان الهدف من القروض دعم مشروعات أصحاب أعمال من الشباب وخلق 5500 وظيفة جديدة.

[39] تقدر محفظة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ب 16 مليار دينار ليبي (حوالي 9.4 مليار يورو). يحمل هذا الصندوق من خلال الشركات القابضة الأربع التي يملكها أسهم في حوالي 70 شركة محلية (معظمها مملوك للدولة) وعدة شركات مشتركة مع شركات أجنبية. كان رأس المال الأولي لصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية 20 مليار دينار ليبي (حوالي 11.8 مليار يورو)، ويملك مصرف ليبيا المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار الليبية 75% من رأس ماله. لم يتمكن هذا الصندوق من تحقيق تقدمكبير منذ بدأ عملياته في عام 2010 إذ تعهد ببذل حوالي 400 مليون دينار ليبي لمشروعات استثمارية.

أدلة على أن صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ربما يكون قد زعزع استقرار القطاع المصرفي من خلال برامج استثمار وقتية غير مخطط لها ذات دوافع سياسية وتقديم ائتمان في غير محله للقطاع الخاص غير التابع لصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يكون الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية المحلية قد دمر قوى السوق وحد من تنمية القطاع الخاص (البنك الدولي، 2013).

ونظرا للطلب من الشركات على آليات منح رأس المال الميسر الشروط والحاجة الماسة للتنويع والاستثمار في القطاعات التي لم تستكشف بصورة كافية، يرجح أن تستمر هذه الآلية في أداء دور قوي خاصة مع الصعوبات التي تواجه توفير تمويل من المصارف التجارية. ومع هذا فإن هذه الصناديق يجب أن تكون مستقلة قانونيا، وأن تستهدف الاستثمار بقيمة استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية للبلاد على المدى المتوسط والطويل وأن تطبق معايير تجارية عندما يكون هذا ممكنا. إن السماح للمستثمرين الخارجيين بالمشاركة في رأس مال الصناديق هي آلية تضمن تقييم ومراقبة قرارات الاستثمار بشكل كاف.

صناديق المؤسسات الصغرى والمتوسطة الإقليمية

في عام 2013، أسست الحكومة خمسة صناديق استثمار اقليمية في طرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنه وسبها لدعم المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الجديدة. وبرأس مال قدره 200 مليون دينار ليبي لكل منها (حوالي 150 مليون دولار أمريكي)، وبمجموع مليار دينار ليبيي، كان الهدف من هذه الصناديق توفير التمويل من خلال المشاركة بأموال تصل إلى 25% من رأس مال المشروع، والمشاركة في التمويل وضمان الجزء الخاص بالبنك من القرض. وتسمح الاتفاقية مع البنوك المحلية بائتمان يصل إلى 40% من تكلفة المشروع بشرط أن يساهم مستثمرو المؤسسات الصغرى والمتوسطة بجزء من رأس المال الخاص بهم (من 5% إلى 10% بحسب حجم المشروع). ويحدد حجم القروض بحسب مستوى المشروع الصغير والمتوسط: قروض تبلغ من ألف إلى مائة ألف دينار ليبي للمؤسسات المتناهية الصغر وحتى مليون دينار ليبي للمؤسسات الصغرى ومن مليون إلى 5 ملايين دينار ليبي للمؤسسات المتوسطة على أن يشترك المشروع في تمويل 10% على الأقل من تكاليفه. ومن خلال آلية الضمان والمشاركة بالملكية على وجه الخصوص، فإن الهدف من الصناديق أن تثاقل قدرا كبيرا من التمويل المصرفي لقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولا بد أن توفر أيضا التدريب والاستشارات ومراقبة جميع المؤسسات المعتمدة وذلك من خلال البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي إذا نفذت على النحو الصحيح فسوف يكون لها تأثير إيجابي على نجاح المؤسسات. والصناديق ليست جميعها في طور التشغيل وتخضع لتخصيص التمويل بواسطة وزارة التخطيط والتي كانت تعاني من الشلل بسبب الوضع السياسي والمالي.

ورغم أن هذه الصناديق يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي فليس من الواضح ما إذا كان توفير رأس مال إضافي بشروط ميسرة سوف يعالج المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد الليبي وبشكل خاص إصلاح الوساطة المالية. وما لم يتم تنظيم الصناديق بشكل قوي، فإنها قد تتسبب في استفحال المشاكل مثل إزاحة التمويل التجاري والمستويات العالية فعليا من القروض المتعثرة السداد.

رأس المال الاستثماري الخاص

لا توجد ملكية خاصة أو صناديق رأسمال مخاطرة في ليبيا. فعلى مرّ السنين وفي غياب أموال الملكية الخاصة، أسست الحكومة الليبية صناديق مملوكة للحكومة لدعم تنويع الاقتصاد الليبي وتنمية القطاع الخاص (أي صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الليبي للاستثمار المحلي والتنمية)ولكن هذه لم تستهدف المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وعلى المدى المتوسط، وبينما القطاع الخاص يتوسع، من المتوقع أن يزداد الطلب على رأسمال المخاطرة. وفي الوقت نفسه، تدل التجربة الدولية على أن إجراءات السياسة العامة غالباً ما تكون ضرورية لحث توفير أموال رأسمال مخاطرة خاص، على سبيل المثال من خلال تقديم حوافز ضريبية، أوتوفير تمويل متناسب، أو تأسيس صناديق حكومية يديرها مديرون للصناديق الخاصة ودعوة مستثمرين آخرين للمشاركة في التمويل. وترمي جميع إجراءات تنفيذ السياسات هذه إلى تقليل المخاطرة بالنسبة للمستثمرين في القطاع الخاص وزيادة العائد المحتمل بالنسبة لهم، مما يغريهم بالاستثمار في المؤسسات

الناشئة الواعدة والمبتكرة وتلك التي في مراحلها الأولى. وتبين التجربة الدولية أيضاً أنه في حين تتطور صناعة رأسمال المخاطرة مع الوقت، الذي قد يصل إلى عشر سنوات ـ يمكن أن تنسحب الحكومة كمستثمر مباشر في الملكية ما عدا في الحالات التي قد تسعى فيها إلى التعامل مع حالات الفشل المتكرر في السوق مثل الاستثمارات في ملكية المؤسسات الناشئة المبتكرة ذات المخاطرة العالية والشركات الواعدة في مراحل البداية.

ويجب أن تتضمن استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الوطنية تدابير لتنفيذ السياسات لتطوير صناعة رأسمال المخاطرة الخاص في ليبيا، والذى قد يكون قادرا على جذب الاستثمار الرأسمالي من الهيئات المالية الدولية مثل البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والبنك الإسلامي للتنمية اللذين يساعدان في رسملة أموال المخاطرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى.

2-2-4 تنمية ريادة الأعمال ومساندة المؤسسات الناشئة

إن الأدوات الأساسية لتوفير دعم لريادة الأعمال وللمؤسسات الناشئة هي مراكز مؤسسات ليبيا وحاضنات الأعمال التابعة لالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطةالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومراكز الأعمال التي يديرها البرنامج الليبي للإدماج والتنمية للمحاربين القدامى.

مراكز البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

بدأ البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بإنشاء شبكة من 13 مركزا من مراكز المؤسسات الليبية. وتقع كلها تقريبا في مناطق شمال شرق وشمال غرب ليبيا على امتداد ساحل البحر المتوسط، وتقع ثلاثة منها في المناطق الداخلية والجنوبية (سبها وغريان والزنتان). وهي تتضمن مركز مؤسسات نساء طرابلس ومركز مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2014 كان أكثر من نصف هذه المراكز تحت الإنشاء وكانت أنشطة المراكز العاملة متقلصة بسبب النزاع.

وتوفر هذه المراكز دورات تدريبية قصيرة تساعد رواد الأعمال في تطوير أفكار الأعمال الخاص بهم، وعمل دراسات جدوى، وتعلم إدارة المؤسسات ولوجستيات بدء عمل حر. وتقدم أيضاً خدمات استشارية لإعداد دراسات الجدوى وإرشادا عن تطوير خطط الأعمال. ومن بين الـ 3750 رائد أعمال الذين تم تدريبهم حتى نهاية عام 2014، تم فقط إعداد 650 دراسة جدوى وتم اعتماد 317 مشروعا لأموال الاقتراض المضمون.[40] وهذا يبين بعض أوجه القصور في هيكل البرنامج أو طريقة تقديمه، حيث أن ليس من غير المألوف أن تصل نسبة الناشئين من ضمن المتدربين في برنامج للتدريب على ريادة الأعمال إلى 30% . وفي عام 2015 كان من المزمع تدريب 150 رائد أعمال في إطار الميزانية المقترحة ل البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال 160 دورة تدريبية، وإعداد 575 دراسة جدوى (50% للمؤسسات المتناهية الصغر، و35% للمؤسسات الصغيرة، و15% للمؤسسات المتوسطة) ورعاية 16 مشروعا تجريبيا خاصا برواد الأعمال أصحاب الأفكار المبتكرة (البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ، 2015).

ومع ذلك، لا تقدم مراكز المؤسسات الليبية طائفة واسعة من خدمات دعم تنمية الأعمال التي تستجيب وتتعامل مع الجوانب العملانية لإدارة الأعمال. ولا توفر دعما للتوجيه والإرشاد اللذين تقدمهما عادة مثل هذه المراكز في دول أخرى. ويبدو أن الدعم يتوقف بعد مراحل دراسة الجدوى وخطة العمل. ولا تقدم خدمات متابعة لمساعدة رواد الأعمال خلال البداية والمراحل المبكرة لتطوير مؤسساتهم. كما أنها لا تقدم خدمات بوجه عام إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة.

---

[40] أنظر "البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" عرض باور بوينت أعدته البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالتشارك مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في بدايات عام 2015. والمشروعات الجديدة التي دعمها مركز المشروعات الليبية خلقت بصورة غير مباشرة 6530 وظيفة

ولا توجد قياسات خاصة بمراكز البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و لكن لا بد أن يكون قد جمع بيانات من المراكز بشكل منتظم. ويفيد البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أن بعض مراكز المؤسسات الليبية تؤدي أفضل من غيرها من حيث استكمال رواد الأعمال للتدريب، وعدد وجودة المؤسسات التي بدأت والوظائف التي تم خلقها. ويمكن تحقيق نتائج أداء أكثر ثباتا من خلال ربط الحوافز المؤسسية بعملية اختيار أكثر صعوبة لقبول المتقدمين للتدريب على ريادة الأعمال بما في ذلك تقييم التزامهم تجاه البرنامج. ويمكن أن يكون تخصيص الميزانية للمراكز محسوبا على أساس نسبة النجاح في تحويل المتدربين إلى أصحاب مؤسسات ناشئة. [41]

وقد تم عمل استبيان مقارنة في عام 2013 لدى 314 من المؤسسات الصغرى والمتوسطة. تلقى 2% فقط منها التدريب والدعم التقني والاحتضان أو خدمات أخرى من مؤسسة ليبيا، وكان التدريب غالباً ما يقدر بأن قيمته قليلة (Upper Quartile، 2013أ). وهذا يدل على ضرورة عمل تحسينات لرفع مستوى جودة برامج التدريب وربما مدتها. ويمكن أيضاً تحسين نتائج التدريب على ريادة الأعمال من خلال استخدام مواد تدريب وأساليب وفقاً لمعايير محددة وثبت نجاحها عالمياً من أجل رفه مستوى جودة وتماسك التدريب. وقد حققت الكثير من الدول الآخذة في النمو نتائج مبهرة باستخدام برامج مثل (ابدأ عملك الحر).[42] الذي أعدته وشجعت عليه منظمة العمل الدولية وتمت فعليا ترجمته إلى العربية لاستخدامه في مصر والأردن والمغرب أو دورات امبريتك التي يكفلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). [43] إن استخدام هذه البرامج يحتاج إلى شراكة مع منظمات كافلة لها وتدريب مدربين ليبين معتمدين لتدريس هذه البرامج وجعل ورش العمل التدريبية متاحة لليبيين في أنحاء البلاد. تلك البرامج أو برامج التدريب على ريادة الأعمال أو البرامج المماثلة يمكن أن تنقل كفاءات ريادة الأعمال إلى رواد الأعمال الطامحين وتجعلهم أقرب إلى بدء المؤسسات الخاصة بهم وتزيد من فرصهم في النجاح بعد بدئها.

وقد تم تأسيس مركز مؤسسات المرأة في طرابلس لتشجيع ريادة الأعمال لدى النساء، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان يعمل حالياً. إن تأسيس مراكز ريادة أعمال للنساء يمكن أن يكون أسلوبا فعالا في مساعدة النساء في بدء وتطوير أعمالهن الخاصة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2012ب). وهو يصلح لكل من النساء الطامحات رائدات الأعمال بمن فيهن المتخرجات من الجامعات والمعاهد ورائدات الأعمال الموجودات فعليا واللاتي يرغبن في توسعة أعمالهن من خلال البرامج التدريبية على ريادة الأعمال والدعم التقني والاستشارات المتخصصة بناء على التحديات المحددة التي تواجهها النساء. وهو يوفر أيضا متابعة بعد إطلاق المؤسسات من خلال زيارات ميدانية لتقديم النصح إلى رائدات الأعمال حول كيفية التغلب على الصعوبات التي من الممكن أن تعوق نجاحهن بما في ذلك تقديم إرشادات الترويج والتسويق.

وصوت المرأة الليبية وهي منظمة غير حكومية أسست في عام 2011 أوصت بأن تؤسس الحكومة شبكة من مراكز المؤسسات للمرأة في مختلف أنحاء البلاد، لدعم رائدات الأعمال وتوفير فرص التدريب، والتوجيه وفرص التواصل من أجل مساعدتهن على بدء وتنمية الأعمال (صوت المرأة الليبية، 2012). وهذا يجب أيضا أن يتضمن تنظيم منتديات إقليمية ووطنية لرائدات الأعمال لتسهيل الحوار حول كيفية قيام الحكومة بتوسيع نطاق دعمها للأعمال المملوكة للنساء.

مراكز أعمال البرنامج الليبي للإدماج والتنمية الخاص بالمحاربين القدامى

المحاربون القدامى مجموعة مستهدفة مهمة للتدريب على ريادة الأعمال والدعم في ليبيا بسبب عددها. ويبلغ عدد المحاربين القدامى الباحثين عن عمل 240 ألف محارب قديم ولكن فرص دمجهم في القوة العاملة محدودة (وزارة التنمية الدولية، 2013). ويهدف مشروع طموح التابع للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية، وهو مشروع صغير أو متوسط، إلى تقديم التدريب على ريادة الأعمال إلى 70 ألفا من المحاربين القدامى وخلق 7000 مشروع أعمال جديد على مدى أربع سنوات،

---

[41] على سبيل المثال، مشروعات التجزئة والبناء تولد على الأرجح عائدات اجتماعية هامشية، في حين يمكن لمزيد من المشروعات المبتكرة أن تحمل إمكانية أكبر للتأثير على التنويع والنمو.

[42] أنظر http://www.ilo.org/empent/areas/start-and-improve-your-business/lang--en/index.htm/

[43] برنامج التدريب على ريادة الأعمال لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. أنظر .http://empretec.unctad.org/

وسوف تساعد تلك المؤسسات على نمو القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل. وقد درب البرنامج الليبي للإدماج والتنمية 80 مستشار أعمال للعمل مع المحاربين القدامى في مختلف مناطق ليبيا وأنشأ أربعة مراكز للأعمال. وهناك خطط أكبر لاستقبال مستشاري الأعمال وتقديم الخدمات للمحاربين القدامى. وعلاوة على ذلك، تم التعاقد مع خبراء محليين ودوليين لعمل خريطة اقتصادية ودراسة جدوى على المستوى الوطني لتحديد أفضل نوع من مؤسسات ريادة الأعمال في كل إقليم (البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، 2015). وبين عامي 2012 و2014، كانت المصروفات على برنامج طموح للمؤسسات الصغرى والمتوسطة 8.75 مليون دينار ليبي أي حوالي 12.5 % من مجموع الإنفاق المباشر للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية. ويبلغ متوسط التمويل لكل مشروع 100 ألف دينار ليبي. ويحمل هذا المشروع إمكانية كبيرة لتطوير المؤسسات الخاصة وخلق قيمة في المجتمع الليبي، ويجب مراقبته بحرص لتحقيق التأثير والنجاح.

حاضنات الأعمال الخاصة بالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تم البدء في برنامج حاضنات الأعمال في مارس 2009 لتشجيع رواد الأعمال الناشئين، وتنويع الاقتصاد وتقليل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب. والفئات المستهدفة من الحاضنة هي الخريجون الجدد والشباب العاطل عن العمل والنساء. وكان من المفترض تخصيص 20 مليار دينار ليبي للبرنامج لبدء خمس حاضنات أعمال. [44] وتدير البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حالياً شبكة من ست حاضنات أعمال وهي ثلاث حاضنات أعمال عامة متمركزة في طرابلس وبنغازي وسبها، واثنتان من حاضنات الأعمال المتخصصة (حاضنة التكنولوجيا الزراعية في طرابلس، وحاضنة بني وليد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وحاضنة جامعة بنغازي، وكانت هناك اثنتان أخريان تحت الإنشاء في عام 2015.

إلا أن أصحاب المصلحة الليبيين يوضحون أن برامج الحاضنات إما متأخرة أو منفذة جزئياً بسبب ضيق الميزانية. وهناك أدلة نقلية على أن مستويات النشاط منخفضة وأن هناك مؤسسات قليلة يمكن اعتبارها مبتكرة. وتوفر الحاضنات الليبية حالياً ثلاث خدمات وهي: محطات عمل مجانية، ووصول مجاني لشبكة الانترنت ودعم تقني لمساعدة رواد الأعمال على تطوير دراسات جدوى وخطط أعمال.

الحاضنات في الدول المتقدمة عادة ما تقدم تدريباً على ريادة الأعمال وورش عمل وندوات لتطوير الإدارة، وإرشادات بواسطة مستشاري أعمال متمرسين ورواد أعمال، وارتباطات بوكالات دعم أخرى للمساعدة التقنية المتخصصة وفرص لرواد الأعمال لعرض مقترحات مؤسساتهم على شبكات المستثمرين أو مصادر أخرى لرأس مال بداية المشروع أو التمويل (المربع 4-1). وفي بعض الحالات، تدير الحاضنة نفسها صندوقا لرأس مال البداية. وقد بدأت وزارة التنمية الدولية مشروعا في عام 2013 لمساندة حاضنات البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطةالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال بناء قدرة الموظفين والخدمات، وإعداد خطة أعمال شاملة مع متطلبات التمويل والتوظيف، وتقديم المساعدة التقنية لمساعدة الحاضنات في تصميم مجموعة من الخدمات المساندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (وزارة التنمية الدولية، 2013). وعلى المدى الطويل، يجب أن توسع البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطةالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة شبكة الحاضنات لتشمل أجزاء أخرى من البلاد.

المربع 4-1 الممارسة الجيدة في إدارة نظم الحاضنات الوطنية

إن نظم احتضان الأعمال الناجحة تطور خطوطا هادية وطنية للتشغيل أو معايير لتشغيل المنشآت الفردية. إن تطوير معايير الحوكمة والأداء بالإضافة إلى تصميم آليات مراقبة وتقييم من الممكن أن يحسن أداء حاضنات الأعمال (infoDev، 2010). وهذا يتضمن ما يلي:

- تطوير كتيب إرشادي يتضمن الخطوط الهادية للتشغيل ومعاييرالأداء لمجموعة الخدمات المقدمة والتي تغطي

[44] سامي زابتيا، "رأي" إعادة إطلاق المشروع الوطني الليبي للمشروعات الصغرى والمتوسطة"، طرابلس بوست، 23 مارس 2009، (http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=5&i=2949).

المساعدة في إعداد دراسات الجدوى وخطط أعمال، وتدريب وإرشاد رواد الأعمال الجدد بواسطة رواد أعمال ذوي خبرة وخبراء، وخدمات استشارات قانونية أساسية، والمساعدة في تطوير المنتجات، وقضايا الملكية الفكرية والتسويق، وتوفير روابط لمصادر التمويل ورأسمال الاستثمار.

- إعداد قائمة قياسية بالمؤهلات والخبرة لعمليات التوظيف لتسهيل اختيار إدارة وموظفين يتمتعون بالفعالية والالتزام والمعرفة
- تنفيذ برامج تطوير مهنية لبناء قدرة مديري الحاضنات، والموظفين والمستشارين لتوفير أعلى مستوى من المساندة لرواد الأعمال الناشئة المحتضنة.

يجب أن تعد وزارة الاقتصاد والبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى نظام بيانات لجمع المعلومات بشكل منتظم من الحاضنات حول: عدد مقدمي الطلبات للحاضنات، ونسبة القبول للمؤسسات الجديدة، ووقت الاحتضان المطلوب لكل مشروع، والوظائف التي خلقت خلال عملية الاحتضان، وعدد المؤسسات التي تتخرج من الحاضنات، وأرقام الإيرادات والتوظيف في وقت التخرج، ونسبة بقاء الشركة المتخرجة مع الوقت ونمو عدد الوظائف التي خلقتها الشركات المتخرجة وإيرادات تلك الشركات. وسوف تمكن هذه القياسات الحكومة من قياس فعالية برنامج الحاضنات بالإضافة إلى الأداء المقارن لكل حاضنة على حدة والقيمة المكتسبة من المال الذي ينفق.

يمكن برنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أن يضع معايير واضحة لاختيار المؤسسات والتحقق من أن المؤسسات مبتكرة. إن خلق روابط أقوى بالجامعات يمكن أن يساعد في إيجاد رواد الأعمال المحتملين بين طلاب الجامعات وطاقم التدريس ونقل وتكييف التقنيات الأجنبية لتتناسب مع المؤسسات الناشئة الليبية.

يمكن للبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أيضا استكشاف نموذج مسرّعات الأعمال والتي تركز على تسريع الأعمال الناشئة من خلال برامج تستغرق من ثلاثة إلى ستة أشهر لتطوير الأفكار وما قبل الاحتضان بالنسبة لرواد الأعمال أصحاب الأفكار ذات الإمكانية العالية والطموحات إلى النمو السريع وهذا معتاد في الدول الأخرى بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[45]

برامج ومبادرات الدعم المكملة الخاصة بالأعمال الناشئة وريادة الأعمال

تدعم المنظمات الدولية أيضاً مبادرات ريادة الأعمال في ليبيا. وبتمويل من وزارة التنمية الدولية أطلقت المنظمة غير الحكومية الهولندية سبارك مركز ريادة الأعمال في بنغازي في عام 2013 لمساندة رواد الأعمال الشباب القادمين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ورفع مستوى الوعي بريادة الأعمال بين الشباب. [46]ويستخدم المركز مهارات الأعمال ووحدات التدريب المعيارية لسبارك ويعمل مع خبراء الأعمال المحليين لتدريب وتوجيه المستفيدين. وهو يوفر تدريبا لرواد الأعمال النائشة وبرنامج تسريع للأعمال لطلاب الجامعات والخريجين الجدد ورائدات الأعمال المتوقعين من النساء والمحاربين القدامى في الفئة العمرية من 18-35 سنة. ويستضيف مركز ريادة الأعمال في بنغازي مسابقات خطط أعمال ويوفر التدريب والتوجيه لدعم أفضل أفكار المؤسسات ويساعد رواد الأعمال في بدء مؤسساتهم. وفي بعض الحالات يكون

[45] أنظر "المسرّعون العشرة الأوال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"-http://www.wamda.com/2011/09/meet-the-top-ten-accelerators-in-mena/.

[46] قدمت وزارة التنمية الدولية البريطانية قرابة نصف مليون جنيه استرليني .تم الحصول على معاونة فنية من منظمة سبارك غير الحكومية التي تملك تفويضا بالتنمية الدولية لدعم رواد الأعمال الشباب في المجتمعات ما بعد النزاعات -(http://www.spark-online.org/about-us/vision-mission/).

الهدف من مسابقات خطط الأعمال خطط توسعة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة. وهو يعمل بالتعاون الوثيق مع مركز جامعة بنغازي للبحث والاستشارات، ومصارف ليبية والمستثمرين المحتملين لدعم رواد الأعمال الناشئة به.

وفي عام 2013 ، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالشراكة مع شركة مينونايت للتنمية الاقتصادية ومنتدى المرأة الليبية مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في ليبيا بميزانية قدرها 1.14 مليون دولار لتحسين تنمية ريادة الأعمال للمرأة في ليبيا. وتتمثل أهداف المشروع في إعطاء النساء الليبيات رائدات الأعمال الفرصة للنمو خلال المرحلة الانتقالية في ليبيا، والمساعدة على خلق اقتصاد أكثر تنوعا وبناء قطاع خاص متألق. ويوفر التدريب والإرشاد والتوجيه والتواصل وتكوين شبكات اتصالات وإشراك المشتري من أجل النساء رائدات المستوى المتوسط من المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمكينهن من تطوير وتوسعة أعمالهن. ويتضمن المشروع مسابقة خاصة بخطة الأعمال من أجل رائدات الأعمال اللاتي يدعمهن التدريب الشخصي والتوجيه لتنقيح استراتيجيات الأعمال الخاص بهن والوصول إلى منح مناسبة تتراوح بين خمسة آلاف و30 ألف دينار ليبي لتقديم رأس المال المبدئي المطلوب لمساعدتهن على نقل أعمالهن إلى المستوى التالي. ويبني المشروع أيضاً قدرات الشركاء المحليين على توفير الخدمات للنساء رائدات الأعمال والمساعدة على إنشاء شبكة من رائدات الأعمال الليبيات. والمشروع الذي تم تمديده إلى عام 2016 يهدف إلى تقديم الدعم التقني إلى 210 رائدة أعمال وخلق 700 فرصة عمل جديدة.[47]

وكان الطلب على برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية مرتفعا مما يدل على اهتمام رائدات الأعمال بتحسين أدائهن. وفي منتصف 2015 كان برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية قد تعامل مع 13 مجموعة متدربين ودرب أكثر من 200 رائدة أعمال من طرابلس وبنغازي وزاوية على مهارات إدارة الأعمال الأساسية بما فيها النواحي المالية والإدارية والتسويق والقيادة. ويجب التفكير في رفع مستوى المشروع وتمويله بشكل مستمر لرفع القدرات والمشاركة الاقتصادية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المملوكة للنساء في ليبيا.

3-2-4 بناء قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة

يبدو أنه لا يوجد دعم كاف لأعمال المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة في ليبيا. وهي ليست بوجه عام الهدف من برامج البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ولا توجد هياكل دعم بديلة لمساعدتها في التغلب على العقبات التنموية أو تحسين أدائها. مشروع الاتحاد الأوروبي "اكسبرتيز فرانس"، وهو مشروع تموله فرنسا وعنوانه: "دعم ليبيا من أجل الإدماج الاقتصادي والتنويع والتوظيف المستدام" بدأ في عام 2014، وقد يكون مفيدا في ملء هذه الفجوة. ويهدف المشروع إلى تأسيس عشرة مراكز لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة في عدة مواقع منتشرة في ليبيا بالشراكة مع المؤسسات المحلية ذات العلاقة (مثل المجالس المحلية، وغرف التجارة والصناعية المحلية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني) (اكسبرتيز فرانس، 2014). يجب أن تتمتع هذه المراكز بالقدرة على توفير خدمات التوجيه والدعم بتقديم النصح، والاستشارات لرواد الأعمال الذين يخططون لبداية عمل حر أو توسعة عملياتهم. ومن المفترض أن تنسجم مع الممارسات الدولية السليمة في توفير خدمات دعم تنمية الأعمال والقيام بذلك في مناطق من البلاد لا تغطيها مراكز المؤسسات الليبية القائمة.

ويتضمن المشروع تأسيس هيكل تنسيق وطني لمراكز دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر، وهذا أيضا عنصر مهم. وهيكل التنسيق هذا سوف ينمي ويحرك القدرة الاستشارية الوطنية، ويعد مواد إستشارية، ويسهل الوصول المحلي إلى الخدمات التقنية والاستشارية الملائمة، وإلى خدمات ذات نوعية أجود ووصول أفضل إلى الخدمات المقدمة إلى رواد الأعمال في مناطق أكثر من البلاد.

[47] http://www.meda.org/about-usaid-libyan-women-s-economic-empowerment/

ويمكن للغرف التجارية أيضا أن توفر دعم الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة. ومعظم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على علم بالغرف التجارية المحلية الخاصة بها وسجلت معها. ومع هذا فإن الغرف التجارية لديها قدرة محدودة للغاية على تقديم الخدمات إلى مجتمع الأعمال (Upper Quartile، 2013ب)، وتقدم خدمات أكثر إلى المؤسسات المتوسطة والكبرى (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2013). يستعين عدد قليل نسبيا من المؤسسات الصغرى والمتوسطة بخدمات الغرف التجارية ولكنه يقدر المساندة في الحصول على رخصة المشروع، وتسهيل أنشطة التصدير والاستيراد الخاصة بها، والاستشارات القانونية وخدمات التواصل مع الشركات الليبية والأجنبية والمستثمرين. ووفقاً لاستبيان خاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر (2013أ) ، فإن 5% فقط من العدد المسجل مع الغرف التجارية راض عن الخدمات المقدمة اليه بواسطة الغرف التجارية المحلية الخاصة به ويجد أنها مفيدة. ويسعى المشروع الخاص بمؤسسات تنمية القطاع الخاص الليبي إلى بناء قدرة الغرف التجارية بحيث تكون هيئات استباقية داعمة للأعمال وتقدم إليها خدمات استشارية، و تساعد المؤسسات الأعضاء بها على النمو وخلق فرص وظائف لعدد أكبر من الليبيين (وزارة التنمية الدولية، 2013).

والأسلوب الآخر الذي تتبعه دول كثيرة، في بعض الأحيان بالشراكة مع الغرف التجارية، وهو إعداد برامج مكرسة لإعلاء قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة بحيث ترفع مستوى إنتاجيتها وتنافسيتها. وعادة ما تكون الخطوة الأولى هي عملية تشخيص لتحديد تحديات الإنتاجية الأساسية، وإعداد خطة عمل لمعالجة أوجه القصور ودعم الوصول إلى تمويل تكاليف تنفيذ التوصيات بشأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويمكن تطبيق هذه المساعدة المالية على التكاليف التي تم تحملها لاكتساب تقنيات جديدة لتحسين عمليات الإنتاج ونظم المعلومات والسعي للحصول على شهادة الأيزو 9000، ورفع مستوى مهارات العاملين وما إلى ذلك (المربع 4-2). ويجب أن تتضمن السياسة الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عنصر رفع مستوى المشروع الصغير والمتوسط للتعامل مع الإنتاجية والتنافسية المنخفضة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الليبية، وتحسين قدرتها على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية.

المربع 4-2 برنامج الجزائر لرفع مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة

إن برنامج (ميز آ نيفو) لرفع مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي تنفذه الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، يتعامل مع تحدي تحسين التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام والأعمال الحرة بشكل خاص. يهدف الأسلوب إلى تكثيف وتنويع قاعدة الاقتصاد، وتحسين تنافسية الشركات في مجالات متعددة وتعزيز وضعها في السوق. يدعم البرنامج عملية تعلم مستمرة للتأثير على اكتساب رواد الأعمال لسلوكيات جديدة وتشجيع اتباع أساليب ونظم إدارة أكثر ابتكارا. وتمر عملية رفع المستوى بعدة مراحل مصممة بحسب احتياجات كل من المؤسسات المشاركة:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإعداد وترفع مستوى وعي رائد أو رائدة الأعمال بأوجه النقص فيهم وفي الشركة. وهي تتضمن عملية تشخيص تسمح بتحديد وإثبات صحة المشاكل الأساسية التي يعاني منها المشروع. يغطي البرنامج نسبة تصل إلى 80% من تكلفة الاستشارة بحد أقصى 400 ألف دينار جزائري (حوالي 5000 دولار أمريكي) لخدمات ما قبل التشخيص، وحتى مليوني دينار جزائري (حوالي 25 ألف دولار أمريكي) لخدمات التشخيص. ويغطي المشروع الصغير والمتوسط باقي التكاليف.

المرحلة الثانية: يعمل الاستشاريون مع الشركة على تبني ممارسات إدارية جيدة، وإرساء مؤسسة أكثر أداء لوظيفتها وتحسين فعالية وظائف المشروع . ويدعم البرنامج بين 10% و80% من التكاليف التي تم تحملها لتعيين مستشارين، والاستثمار في الأجهزة ونظم المعلومات والتكنولوجيا. وتتوقف النسبة على حجم مبيعات المشروع الصغير أو المتوسط وما إذا كانت التكاليف أنفقت على الاستشاريين أو الاستثمارات في التكنولوجيا أو أشياء مادية أخرى لرفع المستوى.

المرحلة الثالثة: تعالج الشركة القضايا التي تم تحديدها. ويتضمن الارتقاء بالمستوى ما يلي: تعزيز الموارد البشرية على مستويات مختلفة، وتعلم تفويض المسئوليات إلى فرق والثقة في مهارات الموظفين، واكتساب فهم أفضل لأسواق المشروع الصغير والمتوسط ووضعها، وتنفيذ طرق إدارة وفقا للقطاع والاحتياجات المحددة للمشروع (على سبيل المثال إدارة

المخزون، وإدارة المشروع، وإدارة الإنتاج، وما إلى ذلك). يدعم البرنامج حتى 80% من تكلفة التدريب على الإدارة (حتى 400 ألف دينار جزائري) وتدريب متخصص في التصدير والابتكار والإدارة المالية والشهادات (حتى 800 ألف دينار جزائري). إذا رغب المشروع الصغير أو المتوسط في الحصول على شهادة، فإن البرنامج يدعم فقط 20% من التكاليف (حتى مليون دينار جزائرى أو حوالي 12500 دولار أمريكي).

المرحلة الرابعة: يبدأ رائد الأعمال في التوقع والتخطيط للتنمية المستقبلية للشركة من خلال إجراءات مثل امتثال المعايير الدولية وتحديد استراتيجيات جديدة للمنتجات والسوق

المصدر: البرنامج الوطني لرفع مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الجزائر ، http://www.andpme.org.dz/index.php/fr/mise-a-niveau-3/

4-2-4 الوصول إلى الأسواق المحلية: سياسات المشتريات العامة وروابط سلاسل الإمداد

يمكن للسلطات الليبية إعداد مبادرات سياسات لتحسين وصول المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى السوق المحلية، كما هو الحال في دول أخرى، على الأخص سياسات المشتريات العامة الصديقة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وروابط سلاسل الإمداد

سياسات المشتريات العامة الصديقة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

إن عملية تقديم العطاءات ومنح عقود المشتريات العامة في ليبيا تعتمد إلى حد بعيد على سلطة اتخاذ القرار والتقدير الخاص . و مباديء المنافسة العادلة غير مطبقة بين الشركات المحلية والأجنبية . على سبيل المثال في عام 2010 كان يسمح للشركات الليبية فقط بالمزايدة على عقود المشتريات التي تبلغ 20 ضعف قيمة رأسمالها، في حين كان تقديم العطاءات مفتوحا أمام الشركات الأجنبية (ترانستك، 2010). وفيما يتعلق بإطار العمل القانوني، فإن آخر لائحة تنظيمية لعقود المشتريات العامة أصدرت في عام 2007. واعترفت وزارة التخطيط بضرورة القضاء على الفساد وأوجه القصور والإجراءات غير الواضحة وتنفيذ المعايير الدولية في العقود الحكومية، مثل المعايير التي تتسق مع المباديء والأدوات المعترف بها والتي أوصت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 2015 حول المشتريات العامة. [48] ومع ذلك لم يتحقق تقدم يذكر بسبب عدم الاستقرار السياسي.

ونظرا إلى الحجم الكبير للشراء في القطاع العام والمؤسسات المملوكة للحكومة، فإن المشتريات العامة تشكل فرصة كبيرة لتوسيع نطاق إمكانيات السوق بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وعلى وجه العموم، فإن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تجد صعوبة أكثر من الشركات الكبيرة في المشاركة في عمليات المشتريات العامة. فهي تواجه تكاليف أعلى لما قبل التأهل والتأهل وتقديم العطاءات والمقترحات، بخلاف التكاليف الأخرى المتعلقة بالوصول للمعلومات حول عملية المزايدة. وهي تواجه أيضاً أعباء كبيرة للحصول على شهادات حسن الأداء مما يجعل ذلك عاملا مؤثراً في قدرتها على المنافسة في عطاءات المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك غالبا ما تفتقر المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى موارد رأس المال العامل الذي يمكنها من الانتظارحتى استلام الدفعات ويستغرق ذلك غالبا مدة طويلة جدا. إن الحكومات وسلطات التعاقد على المستوى المركزي والمحلي في دول عديدة تسعى حثيثا إلى رفع مستويات مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في عقود القطاع العام عن طريق تنفيذ سياسات وإجراءات لخفض تكلفة الصفقات والتخفيف من مشاكل المعلومات التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة في عملية المشتريات العامة. والسبب وراء هذه السياسات هو تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من المنافسة بشكل أكثر فعالية على العقود العامة. وبخلق أسواق محلية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ، يمكن أن تؤدي سياسات المشتريات العامة الصديقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نمو كل من المشروع والتوظيف. إن من المهم إعداد سياسات لاستراتيجية مشتريات عامة من أجل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويفضل أن يفرض على الهيئات العامة استخدامها. وعلاوة على ذلك، يجب قياس النتائج من أجل تقدير تأثير السياسات.

[48] هذه التوصية مبنية على المبادىء الأساسية لتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تعزيز النزاهة في المشتريات العامة ونشر هذه المبادىء لتعكس الدور الحساس الذي ينبغي أن تؤديه حوكمة المشتريات العامة في تحقيق الكفاءة ودفع أهداف السياسات العامة قدما.

تضع بعض الدول أهدافا تنظيمية للنسبة المئوية الدنيا من عقود المشتريات العامة (قيمة)، لإعطائها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. على سبيل المثال، تضع إدارة الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة نسبة 23% من جميع العقود الفيدرالية جانبا من أجل الشركات الصغيرة.[49] ويتبع عدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن أيضاً لوائح تنظيمية وسياسات لمنح عقود الشراء للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (المربع 4-3). وفي جمهورية الصرب، إدارة الخدمات المشتركة المسئولة عن المشتريات العامة المركزية مجبرة على تقسيم العطاءات إلى أنصبة كلما أمكن ذلك. وعلاوة على ذلك، تسمح القوانين للسلطات المانحة للعقود بالاشتراط على أولئك الذين يتقدمون بعطاءات للعقود التي تتعدى أسقف معينة بالتعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتنفيذ جزء من العقد. والقيم الموضوعة جانبا والحصص يجب أن تكتمل بتبسيط أكثر لمتطلبات العطاء وعمليات التقديم. وتشمل إجراءات التبسيط ما يلي:

- اختصار وثائق وإجراءات العطاءات
- وجود نظام إلكتروني جيد وكفء للمشتريات العامة يشجع الشفافية، والوصول إلى المعلومات (بما في ذلك الوصول إلى فرص المشتريات ووثائق العطاءات) وخفض التكاليف الإدارية للموردين (مثل تكاليف السفر، والتصوير والطباعة والبريد)
- تجزئة عطاءات العقود الكبيرة مع وجود استراتيجية تخصيص تقنية أو إقليمية
- تنفيذ نظام تسجيل للموردين من المؤسسات الصغرى والمتوسطة (مع عملية تسجيل سهلة) تساعدهم على تخطي مرحلة ما قبل التأهل كمزايدين
- تسهيل متطلبات القدرة المالية
- جعل المتطلبات محدودة فيما يتعلق بسندات العطاء وأداء السندات وتبسيط الخطوات للحصول عليها من المؤسسات المالية
- السماح للموردين بتكوين مجموعات (رابطة) والتعاقد من الباطن
- تحسين الشفافية وضمان الموضوعية في العملية عن طريقة القضاء على فرص الفساد والرشوة في عملية ترسية العطاءات أمور ضروريةً لزيادة وصول المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى عقود المشتريات العامة.
- تقديم المعلومات والتدريب إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة حول كيفية الوصول بنجاح إلى عقود المشتريات العامة
- إتاحة وثائق العطاءات بدون مقابل.

المربع 4-3 سياسات المشتريات العامة التي تتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة

المغرب: يخصص المرسوم المغربي رقم 2 N-12-349 والصادر في عام 2013 20% من القيمة الكلية لعقود المشتريات العامة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتعين على الحكومة إعداد نظام لتحديد كم عقود المشتريات العامة الممنوح حالياً للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتنفيذ نظام تتبع لمراقبة حجم عقود المشتريات العامة التي تذهب للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويتعين عليها أيضاً أن تبذل جهودا محددة لتزويد المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمعلومات عن عمليات الشراء وكيفية إعداد مقترحات العطاءات وتنفيذ مبادرات مساندة الأعمال لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على رفع مستوى جودة منتجاتها لتتوافق مع مواصفات المشتريات

[49] تعتبر الولايات المتحدة أن الشركة الصغيرة هي التي يعمل بها عدد يصل إلى 500 شخص.

العامة . وعلاوة على ذلك، ففي حالة التعاقد من الباطن يعطي المرسوم للموظفين الحكوميين إمكانية فرض شرط في وثائق المناقصة على الموردين بأن يكون لهم مقاولون من الباطن محليون أو من المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تونس: نظمت الحكومة تخصيص عقود المشتريات العامة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مرسوم 2014 بشأن المشتريات العامة (المرسوم رقم 1039) والذي يخصص 20% من القيمة الكلية للعقد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولكن مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصلت فقط إلى 7% من قيمة المشتريات العامة. وفي عام 2011، أصدرت نظماً أخرى لتسهيل مشاركتهم في المناقصات عن طريق توفير شروط مالية ميسرة مثل الاستثناء من المقدم الإجباري البالغ 20% من قيمة العقد والسندات المؤقتة المطلوبة خلال السنوات الخمس الأولى من التأسيس (المرسوم رقم 2011-623)

مصر: القانون المصري لتنمية المنشآت الصغيرة لعام 2004 (قانون 2004/141) يخصص 10% من العقود الحكومية للمؤسسات التي يقل عدد موظفيها عن 50 موظفاً (المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر). وقد شكلت لجنة خاصة بالمشتريات العامة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من عدة وزارات، تحت إشراف وزارة المالية، في عام 2004، وذلك لتحديد السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق حصولها على هذه الحصة. وقد حللت الهيئة العامة للخدمات الحكومية فئات المشتريات التي يمكن توجيهها للمزايدين من المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ونفذت عملية تقسيم عقود المشتريات الكبيرة إلى أجزاء أصغر، وقادت حملة توعية لتوعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعملية المشتريات العامة والفرص، وقدمت تدريباً إلى موظفي المشتريات في مختلف الوزارات والإدارات على الممارسات التي تؤثر على المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

دولة الإمارات العربية المتحدة: طبقا لقانون المؤسسات الصغرى والمتوسطة (القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2014) يجب أن تمنح السلطات والوزارات الاتحادية 10% على الأقل من ميزانيتها الخاصة بالمشتريات العامة لشراء السلع والخدمات والاستشارات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن الشركات ذات العلاقة بالحكومة والتي تحمل الحكومة فيها حصصا أكثر من 25% يجب أيضاً أن تتحقق من أن 5% على الأقل من عقودها تكون مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ربط المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالأسواق من خلال برامج سلسلة الإمداد

تفشل المؤسسات الصغرى والمتوسطة غالباً في مساعيها لدخول سلاسل الإمداد الخاصة بالمؤسسات المحلية والمتعددة الدول الكبيرة لأنها تفتقر إلى القدرة والإمكانية لتحقيق معايير الأداء والجودة. إن برامج تنمية الموردين وربط سلسلة الإمداد تعتبر وسيلة فعالة لتحسين قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على التوريد للشركات الكبرى. وهذه البرامج مهمة من ناحيتين: الأولى أنها يمكن أن ترفع مستوى قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المقاولة من الباطن والتوريد للمؤسسات الكبرى، مما يزيد من فرصها في السوق ويرفع قدراتها على ممارسة أنشطة التصدير. والثانية هي أن وجود مجموعة من الموردين المحليين من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في دولة هو عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المرجح أن تزداد أهمية سلاسل القيمة العالمية ، ويجب على والحكومات التي تسعى إلى زيادة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغرى والمتوسطة أن ترفع مستوى الوعي بفرص سلاسل الإمداد بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وأن تشجع الروابط بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبين الشركات الكبرى وتدعمها في عملية الالتزام بالمعايير الدولية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008).

ليس هناك دليل على جهود منسقة تقوم بها الحكومة الليبية لتطوير روابط سلسلة الإمداد بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبين الشركات الكبيرة بما فيها المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الأجنبية. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي

2015-2014 فإن عدد الموردين المحليين متواضع ويأتي ترتيب ليبيا في المركز الثامن والخمسين بين 144 دولة. ولكن جودة وصقل عملية الإنتاج لهؤلاء الموردين منخفضان بترتيب 142. وحالة تطوير المجموعات واتساع سلسلة القيمة منخفضة أيضاً، وترتيب هذين العاملين 140 و143 على التوالي (شواب، 2014).

وفي عام 2012، أعدت الحكومة "خطة قصيرة الأجل لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا" بالتعاون مع شراكة دوفيل. وقد التزمت وفقاً لهذه الخطة بتوسيع نطاق قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة بحيث تندمج في سلسلة القيمة العالمية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2012أ) وقد تضمنت النقاط التالية:

- إعدادر برامج لإرشاد مديري المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مجالات مثل هندسة التصميم والانتاج وتقديم النصائح التقنية حول رفع مستوى عمليات الإنتاج ومعايير الجودة.

- الدخول في اتفاقيات مع الشركات الأجنبية والمؤسسات المملوكة للدولة للمشاركة في برامج تنمية الموردين الرسمية من أجل رفع مستوى المجموعات الصغيرة من موردي المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتحقيق معاييرها هو عنصر بالغ الأهمية

- تأسيس برنامج لرفع مستوى الوعي بفرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق توفير معلومات حول فرص السوق لأغراض التعاقد من الباطن والتقارير وقواعد البيانات، والمعارض التجارية والمعارض في الخارج ومناهج عمل التجارة الالكترونية

- تشجيع تنمية المجموعات والشبكات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقوية الروابط مع الجامعات ومؤسسات البحث والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الأخرى.

- تحديد قلة من سلاسل القيمة التجريبية ، بالذات في مواد البناء، وتصنيع الأغذية وتمويل مؤسسات تعاون تجريبية بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبين شركات أجنبية.

يجب أن يعتبر تطوير سلسلة الإمداد واحدةً من الأولويات في استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الوطنية، ويجب اتخاذ إجراءات تشتمل على النقاط المبينة أعلاه (المربع 4-4)

المربع 4-4 خيارات السياسات المتاحة في التجارة لإدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سلسلة القيمة العالمية في البلاد الآخذة في النمو ذات الدخل المنخفض

إن الشركات في الدول الآخذة في النمو ذات الدخل المنخفض تواجه تحديات جسيمة في الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك بيئة عمل محلية أقل مساندة ومؤسسات أضعف. وهذا يؤدي إلى تكاليف ثابتة أعلى وتحديات للمنافسة في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، فالدول الآخذة في النمو ذات الدخل المنخفض غير ممثلة بشكل كاف في سلاسل القيمة العالمية.

تعمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الآخذة في النمو ذات الدخل المنخفض أساسا في الاقتصاد غير الرسمي، ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية مركزة في قطاع الزراعة وتعتمد أساساً على العمالة، وأنشطة تصنيع وخدمات لها قيمة مضافة منخفضة للغاية حيث تكون تكاليف دخول المشروع أقل ولا تعتمد على رأسمال ضخم. وفي الوقت نفسه، تشارك معظم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في النظم الاقتصادية المتطورة في سلاسل القيمة العالمية أساساً كموردين محليين للمصدرين أكثر بكثير من المشاركة من خلال الصادرات المباشرة فقط. إن اتخاذ إجراءات بالنسبة للسياسات قد يحدث فارقاً في الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، ولكنه يتطلب أسلوباً شمولياً في الإصلاح، وتجارة ممتدة، واستثمارا وسياسات محلية وهذا يتضمن ما يلي:

- التعامل مع أوجه القصور في رأس المال البشري من خلال سياسات تجمع بين نوعية عالية من التعليم الأساسي وفرص للتعليم المستمر مدى الحياة، وذلك لضمان إعداد العاملين إعدادا جيدا للمستقبل
- دعم الابتكار من خلال الابتكار في المنتجات والتغيير في العمليات والتنظيم واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- تقليص تكاليف التجارة من خلال تسهيل التجارة واللوجستيات وتبسيط تعريفة الاستيراد وتسهيل إجراءات التصدير وتوفير الخدمات المستهدفة.
- مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تحقيق معايير الشهادات والجودة
- تطوير أدوات مالية مبتكرة لإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة والمبتكرة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية مع تركيز خاص على التمويل بملكية أسهم
- تطوير قدرات إحصائية لتحديد العقبات الرئيسية ووضع أولويات السياسات

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، *سلاسل القيمة الشاملة*، التقرير أعد لتقديمه في اجتماع وزراء التجارة في مجموعة الدول العشرين، استانبول، أكتوبر 2015.

5-2-4 الوصول إلى الأسواق العالمية: دعم تنمية الصادرات

تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة عالمياً العديد من التحديات العادية في تنمية أسواقها خاصة وأن اتفاقيات التجارة تفتح كلا من الأسواق المحلية واسواق التصدير لمنافسة وفرص متزايدة. وتشكل هياكل التكلفة العالية نسبياً للمنتج ، ورداءة المنتج وموارد التسويق المحدودة غالباً عوائق مؤثرة أمام المؤسسات الصغرى والمتوسطة للوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء. والتحديات الأخرى للوصول إلى أسواق الصادرات هي الحصول على المعلومات عن أسواق التصدير والاتصال بالزبائن المحتملين خارج البلاد والتكاليف الباهظة للنقل والتأمين، والافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها وتمويل أنشطة التصدير.

تهدف معظم الحكومات إلى زيادة نسبة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصدرة وعولمة شركاتها بشكل أكبر. تتضمن أولويات تنمية سوق التصدير عموماً الوعي المتزايد بفرص وتحديات التصدير وتحسين المعلومات والاستقصاء وتحسين التدريب ونظم دعم وتعريف، وتمويل أفضل للصادرات. وقد أنشأت الحكومات أيضاً مراكز لدعم التصدير، لتقديم المعلومات والنصح والوصول إلى برامج المساعدة المالية الحكومية للمصدرين من المؤسسات الصغرى والمتوسطة. إن برامج تقديم والتعريف بأسواق التصدير التي تدعمها الحكومة معتادة وكذلك وجود مؤسسات تمويل متخصصة للصادرات. تستخدم أدوات شبكة الانترنت بشكل واسع في الدول المتقدمة لتوفير المعلومات والتقصي والتدريب المتعلقة بالتصدير.

بدأت ليبيا عمليات اصلاح متعددة للتجارة في العقد الماضي من أجل تحرير الاقتصاد، وقد التزمت بعدد من اتفاقيات التجارة الاقليمية والتي يمكن أن تفيد تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولكن ليست هناك استراتيجية شاملة لتشجيع الصادرات والمحاولات التي تم القيام بها لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تنمية أسواق التصدير محدودة. تم إنشاء مركز دعم الصادرات الليبية في عام 2006 كهيئة نصف مستقلة تديرها الحكومة لدعم الصادرات ومساعدة الشركات المحلية في ممارسة نشاط الأعمال في الخارج، وهو يتخذ نقطة مركزية لتنسيق معلومات التصدير مع القطاع الخاص وتدريب التجار. وعلى الرغم من أنه أنشأ مكتباً واحدا للتعامل مع إجراءات التجارة الخارجية، وتقديم الخدمات الخاصة بالتجارة، تظل عمليات تسهيل التجارة معقدة نسبيا ولم تتحقق أية نتائج مفيدة في التنويع بعيدا عن قطاعات الهايدروكربون. أعد مركز دعم الصادرات خطة عمل في عام 2013 تدخل إجراءات جديدة لتشجيع الصادرات مثل الإعانات المالية المباشرة

للمصدرين، والدعم المالي للمشاركة في معارض التجارة المحلية والدولية والمساعدة في تصميم وإنتاج وتسويق البضائع المصدرة مع تركيز أساسي على التمر وزيت الزيتون والعسل والمنتجات السمكية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/المفوضية الأوربية/ ETF ،2014). وفي عام 2013 أسست الحكومة أيضاً شبكة التجارة الليبية لتطوير حركة التجارة من خلال تسهيل الإجراءات ومعاملات الأعمال، بما فيها النظام الألكتروني للتجارة الخارجية. ولكن حتى الآن لم يتحقق أي تأثير يذكر.

يجب أن تتضمن استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الوطنية في ليبيا عنصرا في السياسات موجها إلى تحسين الفرص أمام المؤسسات الصغرى والمتوسطة للاشتراك في أنشطة التصدير بالإضافة إلى مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في التغلب على عوائق التصديز. وسيتطلب ذلك مزيدا من الجهود الاستباقية لبناء قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تتبع أسواق التصدير. أولا، من المقرر أن يستتبع ذلك تحديد إمكانية تصدير المنتجات والخدمات ثم إعداد خطة تسويق للصادرات وعمل تحسينات في عمليات الإنتاج وجودة المنتج لتحقق المعايير الدولية. وهذا سوف يتطلب أيضاً الوصول إلى تمويل للصادرات. وقد يكون دعم تطوير اتحادات تصدير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة خيارا مناسبا لليبيا على غرار المغرب (المربع 4-5)

وفي ليبيا يمكن تكوين اتحادات تصدير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة حول فرص في الأغذية الزراعية والحرف اليدوية والقطاعات الأخرى حيث تكون أنشطة المؤسسات الصغرى والمتوسطة غالبة. وتتمثل قيمة اتحادات التصدير في أن مجموعة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة قادرة على تحقيق وفورات الحجم في توفير الطلبات في أسواق التصدير. والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لها وجود بارز في قطاع الخدمات في ليبيا، ولكنها حالياً ليست نشطة جدا في تصدير مثل هذه الخدمات.

المربع 4-5 دعم المصدرين في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المغرب

منذ عام 2003 وحتى عام 2010 قدمت وزارة التجارة الخارجية المغربية خطة دعم لاتحادات المصدرين من أجل تشجيع تكوين اتحادات مصدرين بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ومن خلال الخطة استلمت اتحادات المصدرين تمويلا مشتركا لأنشطة الترويج الخاصة بها خلال السنوات الثلاث الأولى من العمل. وقد قدم المركز المغربي لتشجيع الصادرات إلى الاتحادات سعرا تشجيعيا للمشاركة في معارض التجارة والبعثات التجارية بالمقارنة بتلك التي تقدم إلى الشركات الفردية والتي ليست في اتحادات تصدير. وقد وضعت الشركة المغربية لتأمين الصادرات مبلغ تأمين تفضيلي لوثائق التأمين التي تصدر لاتحادات التصدير وقدمت إليهم تغطية واسعة للمشاركة في المعارض التجارية. ودعمت الوكالة الوطنية لتشجيع صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة تكاليف الاستشارة لأنشطة التحديث ورفع المستوى للمجموعات من أجل تحقيق المعايير الدولية. وفي عام 2011 كان 21 اتحادا قد أصبح رسميا قانونا، وهي تغطي 9 قطاعات في 10 مدن من البلاد وتتضمن 120 مشروع صغير ومتوسط للتصدير يوظف 18 ألف شخص.

وفي عام 2011 أطلقت وزارة التجارة الخارجية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز المغربي لتشجيع الصادرات برنامجا تابعا: "تآزرية الصادرات" لحث تشغيل 55 اتحاد تصدير بحلول عام 2015. وكل اتحاد تصدير جديد يتكون من خمسة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة على الأقل لديها طاقة تصدير ومدعومة بمبلغ يصل إلى 1.5 مليون درهم مغربي لتغطية تكاليف تكوين الاتحاد، وخلق استراتيجية تنمية ومزاولة أنشطة الترويج والتسويق الدولية.

المصادر: وزارة التجارة الخارجية المغربية
(http://www.mce.gov.ma/consortiums/presentation_nv_prog.pdf/)
ورقة حقائق برنامج اتحادات التصدير الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
" (http://www.unido.org/fileadmin/import/82882_morocco_Factsheet.pdf/).

6-2-4 الابتكار ومساندة التطور التكنولوجي

يتراوح الابتكار ما بين الابتكارات غير التكنولوجية البسيطة التي تتطور بخطوات صغيرة في المؤسسات القائمة و الابتكارات التكنولوجية الجذرية التي تملك القدرة على تحويل صناعات كاملة. وترى الحكومات قيمة خاصة في دعم المؤسسات العالية الابتكار بسبب خلقها للثروة والكمية الكبيرة ذات القيمة المضافة العالية من خلق الوظائف. إن الابتكار في جميع جوانب عمل تجاري ، سواء كان تكنولوجيا أم خلاف ذلك، هو عامل رئيسي في دعم إنتاجيته وتنافسيته. إن المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى العالم تحتاج إلى زيادة الابتكار في سياق تطوير منتجاتها وخدماتها وعملياتها ، بالإضافة إلى استخدامها لنظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمعلومات الإدارية.

وبينما الدول تنتقل من نظم اقتصادية معتمدة على الموارد إلى أخرى معتمدة على المعرفة فإن أولويات السياسات المرتبطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تصبح أكثر تركيزا على مسائل التحديث والروابط التنظيمية مع بيئات بحث، وإنشاء هيئات تدعم الابتكار مثل حاضنات التكنولوجيا وتبني نظم تكنولوجيا معلومات أفضل. وهذه تتضمن برامج أو مبادرات توفر المساعدة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لمساعدتها في التعامل مع مسائل البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا والتجارة وتشجيع إدماج تكنولوجيا المعلومات في العمليات.

وبما أن تطوير الأفكار التكنولوجية وتحويلها إلى شركات أو مؤسسات ناجحة تجارياً مكلف وينطوي على مخاطرة في الوقت نفسه، فإن الحكومات ضالعة إلى حد كبير في تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالابتكار من خلال استخدام منح البحث والتطوير من أجل تغطية تكاليف تطوير النماذج وبلورة أفكار مستخلصة من التجربة، والحصول على براءات اختراع ، والبحث في عمليات التطبيق في السوق والأنشطة ذات العلاقة. وهي ضالعة أيضاً في خطط حوافز لحث مزيد من الاستثمار الأولي في بداية مشروع من القطاع الخاص في الشركات المبتكرة في المراحل الأولى من تحويلها إلى مشروع تجاري. وبدون هذا الدعم المالي الذي قد يأخذ شكل حوافز ضريبية لن تتمكن الكثير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من تدبير الموارد لتوصيل ابتكاراتها إلى حالة جاهزة للسوق.

وتستفيد عدة دول أيضا من مؤسسات البحث المملوكة للحكومة لمساعدة ومشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في استخدام وتطوير تكنولوجيا جديدة. إن الدول المتقدمة التي لديها هياكل دعم قوية نسبياً من القطاعين العام والخاص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة تستهدف الآن موارد كبيرة بما فيها أنواع من رأسمال المخاطرة من أجل دفع تنمية تقنيات بيئية قدما، وكذلك تقنيات حيوية وطبية عالية المخاطرة وتمكينية. الاتجاه هو نحو تشجيع نظم بيئية لابتكار نشط، والذي يجمع طرق دعم مختلفة لدفع قدرات الابتكار والتكنولوجيا للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة.

ليس هناك دليل على أن السياسة الليبية تركز بشكل خاص على تنمية القدرة على الابتكار لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بالرغم من أن هدف برنامج عمل البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لعام 2015 الإسهام في نقل المعرفة والتكنولوجيا والدعم للابتكارات المحلية من خلال التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث. وهي توفر دعما له علاقة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع المحلية وقدمت مقترحا لإنشاء منطقة خاصة للعلوم (البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، 2015). وتجري بعض الأنشطة في القطاع الخاص، على سبيل المثال، مجلس الأعمال الليبي يقيم مسابقة للأعمال الناشئة كل عام لتشجيع المؤسسات والأفكار المبتكرة.

7-2-4 تشجيع ثقافة ريادة الأعمال

وبسبب أهمية ثقافة ريادة الأعمال الحية في زيادة نسبة المؤسسات الناشئة وأنشطة ريادة الأعمال، تقوم الحكومات في بلاد عديدة بعمل حملات واسعة وعامة لخلق الوعي بريادة الأعمال كخيار للمهنة أو الوظيفة، وتعطي أهمية أكبر لسياسة ريادة الأعمال في نظام التعليم.

ونظرا إلى ضعف ثقافة ريادة الأعمال في ليبيا وأنشطة القطاع الخاص، فإن جهودا لوضع سياسات أقوى تصب في هذا الاتجاه. وهذا يتطلب تشجيع ثقافة ريادة الأعمال من خلال الإعلام ونظام التعليم وخلق فرص للأعمال وبناء قدرات الليبيين على تحديد وتقييم هذه الفرص من منظور السوق.

تنظم البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة مؤتمراً سنويا حول ريادة الأعمال والابتكار ومسابقة سنوية حول ريادة الأعمال والابتكار وبرنامج جوائز سنويا للاعتراف بالنجاح في ريادة الأعمال والاحتفال به، وأسبوع ليبيا العالمي لريادة الأعمال. وعلاوة على ذلك، تنفذ مراكز المؤسسات الليبية أنشطة لتشجيع ريادة الأعمال في بيئاتها المحلية. ويمكن أيضاً دراسة جهود تشجيع أعرض وأوسع انتشارا تستخدم وسائل الإعلام الجماهيري والعروض المتنقلة في مناطق ليبيا في المستقبل.

إن المؤسسات التعليمية على جميع المستويات شركاء مهمون في تنمية ريادة الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بسبب دورها في إعداد قوى عاملة جاهزة للتوظيف ومسلحة بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق متطلبات اقتصاد سوق حديث ورواد الأعمال العاملين به. وتدرس الحكومات في بلاد عديدة الآن تعليم ريادة الأعمال كهدف لسياسات استراتيجيات تطوير ريادة الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وقد تم تنفيذ مبادرات عديدة لتشجيع دمج منهج ريادة الأعمال في نظام التعليم وإعطاء الشباب فرص التعرض لمفاهيم وممارسات ريادة الأعمال وتطوير المشروع واكتساب خبرة مبكرة بإنشاء الشركات. والوزارات المسئولة عن التنمية الاقتصادية وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة غالبا ما تعمل بالتعاون مع وزارات التعليم لإدخال ريادة الأعمال كجزء من المنهج الأساسي في المؤسسات التعليمية وتمويل برامج تشجيع مؤسسات الشباب الأخرى.

توجد بعض المبادرات في ليبيا لإدخال ريادة الأعمال في مناهج البرامج التعليمية. وقد نظمت وزارة التعليم العالي ومجلس التدريب والتعليم المهني مؤتمرات منافسة في ريادة الأعمال بين الطلاب في معاهد التعليم العليا. وفي عام 2013 نظمت أول ورشة العمل حول تعلم ريادة الأعمال من أجل مناقشة الوسائل التي يمكن من خلالها إدخاله في منهج المدارس (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/المفوضية الأوروبية/ETF ، 2014).

وفي عام 2013 ، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بدراسة التحديات التي تواجه التعليم والقابلية للتوظيف، عن طريق عمل استبيان مع حوالي 4000 طالب ومعلم، ومسئولي تعليم، وآباء وشركات خاصة. ووجدت أن الطلاب الليبيين في السنة النهائية من التعليم الثانوي يفضلون العمل في القطاع العام على القطاع الخاص أو العمل لحسابهم الخاص.[50] قدم التقرير عددا من الملاحظات والتوصيات ذات العلاقة (المربع 4-6) التي تتسق مع تطورات السياسات والبرامج في العديد من البلاد. إن الممارسات الدولية عن إكساب جميع مستويات نظام التعليم صبغة ريادة الأعمال، والمناهج المستخدمة والدروس المستفادة توفر إرشادا مفيدا لليبيا (انظرالهيئة التنفيذية للتعليم والسمعي البصري والثقافة، 2012، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/المفوضية الأوروبية، 2012).

المربع 4-6 توصيات المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول تحديات التعليم والقابلية للتوظيف بالنسبة للشباب الليبي

تضمن تقرير المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي التوصيات التالية:

- إدخال تعليم ريادة الأعمال والتدريب على بدء المشاريع في كل المؤسسات التعليمية بما في ذلك الموضوعات المتعلقة بتحليل السوق والمهارات الإدارية وكتابة خطة المشروع. وهذا يمكن أن يحدث من خلال إنشاء أكاديمية ليبية-أجنبية لريادة الأعمال.
- تطوير موضوعات ريادة أعمال عملية كخيارات لطلاب المدارس الثانوية والمراكز المهنية
- إدخال وحدات ريادة الأعمال في برامج البكالوريوس والماجستير في الجامعات

[50] اثنان وأربعون في المائة من الطلبة يفضلون العمل في الحكومة (56% من الإناث؛ 39% من الذكور). تسعة في المائة من الطالبات يفضلن العمل لحسابهن الخاص بالمقارنة ب 14% من الطلبة (المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2013: 47-48).

- تحسين الروابط بين قطاع التعليم وسوق العمل.
- تحسين التعريف العملي للمدرسين والمدربين والأساتذة حول الأعمال وسوق الشغل من خلال التدريب ودورات التطوير المهني والبرامج التدريبية في الشركات.
- تحديث وتحويل نظام التعليم لكي يشمل تنمية اللغات الأجنبية وعلوم الحاسب ومهارات الإدارة والتواصل، وتفسير البيانات بالإضافة إلى مهارات ريادة الأعمال مثل حل المشاكل، والتفكير بشكل تحليلي، واستباقي ومبتكر والتركيز على الأداء والإنجازات.
- تحسين التعاون بين شركات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية من خلال الحوار المستمر ومؤسسات الأعمال والتعليم المشتركة، وبرامج التدريب للطلاب والمتخرجين وتكوين فريق مع رواد الأعمال من أجل المساعدة في تدريس عمليات الأعمال العملية.
- تضمين تمثيل للقطاع الخاص في تصميم وتنفيذ الإصلاحات الخاصة في نظام التدريب المهني لضمان التوجه المستقبلي نحو احتياجات القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

المصدر: المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (2013)، ليبيا – بناء المستقبل مع الشباب: تحديات التعليم والقابلية للتوظيف.

المراجع

AfDB (African Development Bank) (2015), *Catalyzing Job Creation and Growth Through MSME Development in the Deauville Partnership Countries, Volume 2: Good Practices in Entrepreneurship Development and MSME Support*, Tunis: AfDB.

Commission of the European Communities (2008), "'Think Small First', A 'Small Business Act' for Europe", Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, 25 June, Brussels: European Commission.

CSES (Centre for Strategic and Evaluations Services (2002), "Benchmarking of Business Incubators, Final Report", Brussels: European Commission.

DfID (Department for International Development) (2013), "Strengthening Libyan Private Sector Development Support Institutions (SLPSDSI): Business Case and Intervention Summary", London, UK: DfID.

EACEA (Education, Audiovisual and Culture Executive Agency) (2012), *Entrepreneurship Education at School in Europe National Strategies, Curricula and Learning Outcomes*, Brussels: European Commission.

Expertise France, "Support to Libya for Economic Integration, Diversification and Sustainable Employment", ENPI/2014/341-913, Inception Report, Paris".

General Planning Council of Libya (2006), "Libya at the Dawn of a New Era: Improving Competitiveness in the Global Economy", 9 February, Tripoli: General Planning Council of Libya.

GIZ (Deutshe Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH) (2013), *Libya – Building the Future with Youth: Challenges for Education and Employability*, Bonn, Germany: GIZ.

Hachmeier, K.U. (2013), "Open Government Assessment: Libya", Based on the findings of a mission to Libya, 25 June – 6 July 2013, Paris: OECD.

InfoDev (2010), *Global Good Practice in Incubation Policy Development and Implementation*, Washington, DC: World Bank.

KDS (Korea Institute for Development Strategy) (2010), "Establishment of SME-Oriented TVET System to Support Public Sector Reform and Employment Promotion in Libya", Seoul, Korea: Korea Ministry of Strategy and Finance.

KDS and KOREATECH (Korea University of Technology and Education) (2013), *Preparation of a Master Plan for the National Development and Implementation of Labor Market*

Information System for Employment Promotion in Libya, Ministry of Strategy and Finance, Seoul: Republic of Korea.

Lewis, D.A., E. Harper-Anderson, and L.A. Molnar (2011), *Incubating Success: Incubation Best Practices that Lead to Successful New Ventures*, Washington, DC: US Department of Commerce.

LIAS (Libya Institute for Advanced Studies) (2014), *Libya 2020 Vision*, Tripoli: Libya Institute for Advanced Studies.

Libya Enterprise (2015), "Budget Project, National Programme for Small and Medium Enterprises 2015", proposed budget preparation, Tripoli: Libya Enterprise.

LPRD (Libyan Programme for Reintegration and Development) (2015), "From Conflict to State-Building: Aims, Challenges and Opportunities", LPRD Progress Report 2011–2015, Tripoli, Libya: Libyan Programme for Reintegration and Development.

OECD (2000), *The Bologna Charter on SME Policies*. Paris: OECD. Available online at: http://www.oecd.org/cfe/smes/thebolognacharteron smepolicies.htm

OECD (2007), *OECD Framework for the Evaluation of SME and Entrepreneurship Policies and Programmes*, Paris: OECD.

OECD (2008), *Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains*, Paris: OECD.

OECD (2012a), "Near Term Plan for SME Development in Libya", prepared for the Deauville Partnership with Arab Countries in Transition, October, Paris: OECD.

OECD (2012b), *Women in Business: Policies to Support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region*, Paris: OECD Publishing.

OECD (2013), "SME and entrepreneurship financing: The role of Credit Guarantee Systems and Mutual Guarantee Societies in sustaining finance to small and medium-sized enterprises", Working Party on SMEs and Entrepreneurship (WPSMEE), 3 April, Centre for Entrepreneurship, SMEs, and Local Development, Paris: OECD.

OECD (2015), "Recommendation on Public Procurement" http://www.oecd.org/fr/corruption/recommendation-on-public-procurement.htm

OECD and EC (European Commission) (2012), "A Guiding Framework for Entrepreneurial Universities", December, Paris: OECD.

OECD, EC, and ETF (European Training Foundation) (2014), *SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa 2014: Implementation of the "Small Business Act for Europe,* Paris: OECD Publishing.

OECD and UNIDO (United Nations Industrial Development Organisation) (2004), *Effective Policies for Small Business: A Guide for the Policy Review Process and Strategic Plans for Micro, Small and Medium Enterprise Development*, Paris: OECD.

Saadani, Y., Z. Arval, and R. Rocha (2010), "A Review of Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region", Washington, DC: World Bank.

Schwab, K. (2014), *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, Geneva: World Economic Forum.

Transtec (2010), "Needs Assessment: Trade and Trade Related Assistance for Libya", Final report, October, Brussels: European Commission.

Upper Quartile (2013a), "Baseline M&E Data: Libyan Micro, Small and Medium Enterprises", December, Tripoli: Upper Quartile.

Upper Quartile (2013b), "Review of Workstream 2 – Chambers of Commerce", Libyan Private Sector Development Institutions (LPSDI), December, Edinburgh, Scotland: Upper Quartile.

VLW (Voice of Libyan Women) (2012), "National Policies on Ensuring the Economic Empowerment of Women in Libya", Zawia, Libya: The Voice of Libyan Women.

World Bank (2013), "State of Libya Financial Sector Review", Washington, DC: World Bank.

الفصل الخامس: توصيات بشأن سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ما بعد النزاع

يقدم هذا الفصل توصيات لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال في ليبيا ما بعد النزاع بناء على التحليلات الواردة في الفصول السابقة. هناك مجالات كثيرة تحتاج إلى تحسين، ولكن يجب أن يعطي صانعو السياسات أولوية لمنهاج واقعي ويتبنونه، وأن يهتموا بشكل خاص بتسلسل الإصلاحات. لابد و أن تركز السياسات في المدى القصير على إعادة بناء نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذه الدولة. وفي المدى الطويل، يجب أن تنهض بالتنوع الاقتصادي وأن تدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على أن تنمو وتعمل في قطاعات أكثر تنافسية. يناقش هذا الفصل إمكانية تطوير استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة ويتضمن توجيهات بشأن هذه العملية.

1-5 النتائج المترتبة على سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ما بعد النزاع

في سياق فترة ما بعد النزاع في ليبيا، سيكون هناك احتياج لمجموعة كبيرة من السياسات لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة. يجب أن تشجع الحكومة بيئة مهيأة لتطور ضخم في ريادة الأعمال لتحقيق مكاسب كبيرة في مجال تنمية القطاع الخاص، وخلق الظائف، وتنويع البنية الإنتاجية.

لابد وأن تكون هناك إجراءات فورية تركز على إعادة بناء نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تهيئة الظروف اللازمة لعمل الشركات. الأمن ضروري، وطالما لا يمكن توفيره للدولة ككل، يمكن للحكومة أن تخلق مناطق آمنة بحيث يمكن للشركات، انطلاقا من هذه المناطق، أن تستورد وتصنّع السلع الأساسية وتقدم الخدمات الأساسية. قد تكون هذه المناطق مؤقتة، أو يمكن تحويلها في وقت لاحق إلى مناطق صناعية. وهناك شرط آخر لخلق وضع مستقر وهو ضمان التطبيق الكامل لنظام الدفع المحلي والدولي؛ وإذا لم يتحقق ذلك، ستعتمد الشركات على النقد المتوفر لديها للقيام بأي نشاط. إن توفر النقد الأجنبي ضروري أيضا ليتيح استيراد السلع التي تشكل في ليبيا حصة كبيرة من السلع الاستهلاكية الأساسية، وهي أيضا لازمة كمدخلات لمزيد من أنشطة التصنيع.

يلزم أن تضع التدابير المتوسطة المدى أساس إطار العمل المؤسسي لسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوضحه ، وأن تضع تعريفات لأدوار وتفويضات واضحة. ويجب أيضا اتخاذ قرارات بشأن مستوى المركزية أو اللامركزية لصنع السياسات، وما إذا كان من الضروري تبني أسلوب عام أم جزئي لكل قطاع على حدة. وفي المدى الأطول، يمكن للحكومة أن تتخذ إجراءات تتعلق بصورة أكبر بالاستراتيجية والتخطيط، مثل تنويع الاقتصاد باتجاه قطاعات ذات أولوية (المربع 5-1) ودعم حصول المؤسسات الصغرى والمتوسطة لكي تصل بسهولة إلى سلسلة القيمة العالمية وتصبح جهات توريد لمؤسسات كبرى.

المربع 5-1 القطاعات ذات الأولوية في عملية التنويع

يمكن لتدخل عام داعم لقطاعات ذات أولوية أن يسرّع من خطى التنويع الاقتصادي، ولكن لابد من وضع السياسات المناسبة ويجب إعداد تسلسل الإصلاحات بتأن (صندوق النقد الدولي 2016). ومن المهم أيضا أن يتم فتح فرص جديدة في قطاعات متنوعة لتدعيم قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة. يجب وضع برامج للتدريب والدعم لبناء قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخلق بيئة داعمة لدخول رواد أعمال جدد وشركات جديدة. تم تحديد خمسة قطاعات ذات أولوية من خلال تحليل للقطاعات أجرى بالتشاور مع أصحب المصلحة في ليبيا في 2015: *

1. مواد البناء والإنشاء
2. الأعمال التجارية الزراعية
3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4. الطاقة المتجددة
5. السياحة/ العبور والتجارة/ اللوجستيات

يجب أن يتم اختيار القطاعات النهائية ذات الأولوية، مع الأخذ في الاعتبار إلى أي مدى يمكن للمؤسسات المحلية الصغرى والمتوسطة أن تستفيد من الفرص في هذه القطاعات، بما في ذلك سهولة دخول الشركات الجديدة. ستكون خرائط الطريق التي ترسم للقطاعات المختلفة ضرورية لتحديد فرص السوق بالنسبة لكل قطاع، والاحتياطات المحددة للتطوير، والثغرات المعرفية، والتعليم والمهارات المطلوبة، والقيود الفنية، واحتياجات البنية التحتية، والحواجز الهيكلية في السوق، والقيود التنظيمية وعقبات أخرى. يجب أيضا أن تعطي خرائط الطريق تعريفا أدق للخطوات الملموسة اللازمة لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها. ويجب أيضا خلق الوعي بالفرص في القطاعات ذات الأولوية لمساعدة من يتطلع إلى ريادة الأعمال ورواد الأعمال الحاليين على استكشاف أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في كل قطاع.

* أنظر القسم 3-1 والملحق 3-1 للاطلاع على تحليل كامل للقطاعات

يجب إدماج السياسات الداعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأجندة الأكثر شمولا لتنمية القطاع الخاص. إن الأوضاع الإطارية لم تكن تفضي إلى تنمية القطاع الخاص قبل عام 2011، وتفاقمت بسبب النزاع الذي دار منذ فترة قصيرة. ومع ذلك، فإن الحكومات السابقة قامت بإصلاحات كبيرة فسهلت تسجيل الشركات ، وفتحت قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي، وخفضت الحد الأدنى لملاك الأسهم في الشركات ذات المسئولية المحدودة، وأدخلت كيانات قانونية تجارية ذات معايير دولية، وخفضت نسبة ضريبة الشركات، وحررت التجارة، علاوة على تدابير أخرى.

تم سن عدد كثير من القوانين الجديدة في 2010، ولكن لم يكن هناك متسع من الوقت لتنفيذها. يجب أن يكرس قدر كبير من الجهد لدعم تنفيذ التشريعات الواجبة التطبيق، بما في ذلك القيام بحملات التوعية، والإنفاذ. ويلزم أيضا أن تتم عملية توفيق بين القوانين والنظم التي يوجد بينها تعارض. يلخص الجدول 5-1 إطار العمل المؤسسي والقانوني للأبعاد التي تم تحليلها في الفصل الثالث. يشمل أيضا توصيات رئيسية تتعلق بهذه المؤسسات والنظم. يجب بذل قدر أكبر من الجهد لتحسين بيئة الأعمال في ليبيا. ومع تولي حكومة وحدة وطنية للسلطة، وعودة نشاط المؤسسات بالكامل، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي إعادة تقييم الوضع وتحديد العناصر ذات الصلة التي يمكن البناء عليها.

الجدول 5-1 ملخص للإطار العام المؤسسي والقانوني والتوصيات الرئيسية المتعلقة به

البعد	المؤسسات	الإطار القانوني	الإجراءات المنتظرة
الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة	● السجل التجاري الليبي، وزارة الاقتصاد (تم وقف المكاتب الإقليمية) ● غرفة التجارة - إدارة الضمان الاجتماعي ● إدارة القوى العاملة ● مصلحة الضرائب ● وزارة الداخلية ● وزارة الاقتصاد	● قانون النشاط التجاري (رقم 23 لسنة 2010) ● القانون المدني	● التوفيق بين النظم القائمة والقيام بحملة اتصالات ● إعادة فتح النافذة الواحدة في المكاتب الإقليمية لتسجيل الشركات ● التنسيق بين المؤسسات الضالعة في الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الناشئة
حقوق الأرض والملكية	● مصلحة التسجيل العقاري (مغلقة)	● قانون التسجيل العقاري وأملاك الدولة (رقم 48 لسنة 2012)	● إعادة فتح مصلحة التسجيل العقاري
الاستثمار	● المؤسسة الليبية للاستثمار ● الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة	● قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة (رقم 9 لسنة 2000) ● قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية رقم 9 لسنة 2010 (حل محل قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية رقم 5 لسنة 1997) وقانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية (رقم 7 لسنة 2003) ● القرارات الوزارية رقم 2006/171، ورقم 2012/103، ورقم 2012/186، ورقم 2012/207، ورقم 2013/22 (المشاركة الأجنبية في المؤسسات المشتركة)	● تعديل قانون الاستثمار بهدف : أ) رفع القيود المفروضة على الأنشطة التجارية والتي تحظر حاليا نشاط المستثمرين الأجانب؛ ب) خفض مبلغ رأس المال المدفوع المطلوب من المستثمرين الأجانب الذين يدخلون مؤسسات مشتركة مع مستثمرين ليبيين؛ ج) تحديد سلطات وزير الاقتصاد بشأن تعليق نشاط أو إنهاء المؤسسات الاستثمارية، بما في ذلك الرجوع إلى القوانين ذات الصلة التي تنظم هذه السلطات ● تحقيق الاتساق بين القوانين التي يوجد تعارض بينها في الوقت الحاضر
التجارة	● وزارة الاقتصاد	● الاتفاقات الإقليمية: (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (جافتا)، اتحاد المغرب العربي، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) ● إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية معلقة - الاتفاقات الثنائية: اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة وليبيا (2013)؛ الاتفاق الإطاري بشأن التجارة مع الاتحاد الأوروبي (معلق)	● استئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية ● استئناف المفاوضات بشأن اتفاق التجارة مع الاتحاد الأوروبي
النظام الضريبي	● السجل الضريبي	● قانون ضرائب الدخل (رقم 7 لسنة 2010) ● قانون الاستثمار (بالنسبة للشركات الأجنبية)	● تنفيذ قانون ضرائب الدخل ● بحث وضع نظام ضريبي مخصص للمؤسسات المتناهية

			الصغر والصغرى والمتوسطة
سوق الشغل	● وزارة العمل ● مصلحة الإحصاء ● مكتب العمل ● المجلس الليبي للتعليم التقني والتدريب المهني	قانون علاقات العمل (رقم 12 لسنة 2010)	● بحث مراجعة حصص العاملين الأجانب ● وضع استراتيجية لخدمة التوظيف التي تقدمها مراكز التوظيف ● وضع استراتيجية شاملة للوظائف ● إنشاء نظام لمعلومات سوق العمل ● تطبيق نظام لرقم الهوية الوطني
الأسواق المالية	البنك المركزي	●قانون المصارف الليبي (رقم 1 لسنة 2005) ● قانون البورصة (رقم 134 لسنة 2007) ● قانون سوق الأوراق المالية (رقم 11 لسنة 2010) ● قانون المصارف الإسلامية (رقم 1 لسنة 2013)	● إدخال آليات لتبادل المعلومات بين البنوك والمستثمرين لتقييم المخاطر ● بحث نظام مصرفي إسلامي – اتفاقي مزدوج ● تحقيق مزيد من التطور لسوق الأسهم
المنافسة	● مجلس المنافسة الذي أجازه قانون النشاط التجاري ولكن لم يؤسس بعد	قانون النشاط التجاري (رقم 23 لسنة 2010)	● تأسيس مجلس المنافسة
نظام الابتكار	● مكتب العلامات التجارية، وزارة الاقتصاد ● مركز البحوث الصناعية، وزارة الصناعة ● الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – تشمل 33 مركز أبحاث وإدارة للتكنولوجيا والابتكار	● قانون الملكية الفكرية (رقم 40 لسنة 1956) ● قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (رقم 8 لسنة 1959) ● قانون إيداع المصنفات التي تعد للنشر (رقم 7 لسنة 1984) ● قانون النشاط التجاري (رقم 23 لسنة 2010)- المادة 1286 ●الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2014)	● تطبيق الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وربطها بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة
البنية التحتية: الاتصالات السلكية واللاسلكية	●هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات (مزمعة)	● مشروع قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية	● الموافقة على مشروع قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية ● إنشاء هيئة تنظيمية

2-5 توصيات بشأن السياسات الداعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

أدخلت حكومات ليبية سابقة تدابير عديدة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك برامج لإتاحة المساعدة في التمويل، ودعم المؤسسات الناشئة، والتدريب على ريادة الأعمال وخلق ثقافة أكثر اتجاها لنشاط ريادة الأعمال (الفصل الرابع). ولكن كثيرا من هذه البرامج إما تم تعليقه أو تأثر بشكل بالغ منذ النزاع الذي دار في الآونة الأخيرة في عام 2014. على سبيل المثال، فتحت البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة خمسة مكاتب في أنحاء البلاد ولكن بحلول مايو 2016 أعادت توزيع العاملين بها فجمعتهم في مقرها بسبب القيود المفروضة على الميزانية. وبمجرد إمكان إعادة إطلاق سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، سيكون من المفيد أن يتم البناء على المؤسسات والبرامج التي تم خلقها بالفعل.

ستكون احتياجات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في ليبيا ما بعد النزاع كثيرة. فالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأوضاع الهشة التي أثرت عليها النزاعات تعاني على وجه الخصوص من صعوبة الوصول إلى التمويل، والأسواق، والشبكات، ومهارات إدارة الأعمال (CFR، 2012). وسيكون من اللازم وضع سياسات اقتصادية أوسع نطاقا لمعالجة أهم الضغوط التي تعوق المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مثل تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي (كاليس وآخرون، 2015). لابد من إعطاء اهتمام خاص للفئات السكانية الأكثر ضعفا كالنساء والشباب، والمحاربين السابقين. وسيكون من الضروري إشراك القطاع الخاص المحلي بما في ذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في جهود إعادة البناء. ويتعين على الحكومة أن تتوصل إلى تدابير يمكن أن تدعم مشاركتها بما في ذلك ما يتم من خلال سياسات المشتريات العامة وبرامج التدريب.

ينبغي للمؤسسات الليبية وشركائها تحديد أهم الأولويات وأن يعطوا اهتماما خاص لتسلسل الإجراءات الواجب تنفيذها. وفيما يلي قائمة موسعة بتوصيات لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك بعض التدابير العامة التي تمثل شروطا مسبقة لأي نشاط اقتصادي. يجب أن تركز التدابير في المدى القصير على تحقيق الاستقرار للنظام وإتاحة استئناف الأنشطة العادية. وفي المدى المتوسط يجب أن تهدف التدابير إلى إعادة بناء المؤسسات والإطار العام التنظيمي الذي يتعامل مع سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال. أما في المدى الطويل، فمن الممكن أن تكون هناك خطوات وتخطيط على المستوى الاستراتيجي لإيجاد فرص جديدة.

1. تحسين إمكانية الحصول على تمويل: إمكانية الحصول على تمويل محدودة على وجه الخصوص في بيئات النزاع بسبب عدم توفر تاريخ ائتماني وسجلات للأعمال، والشروط الصعبة للضمانات، وعدم كفاية السجلات المالية، علاوة على أن تعافي النظام المصرفي يستغرق فترة من الوقت. وفي ليبيا، لا توجد في الحقيقة أية تغطية للتاريخ الائتماني، ولا يوجد سجل للأصول المنقولة، كما أن الدولة في حالة انتقالية بين نظامين وتنتظر تطبيق إما النظام الإسلامي أو النظام المصرفي المزدوج، والتضخم والأزمة النقدية يدفعان بالنشاط الاقتصادي إلى القطاع غير الرسمي. إن تحسين إمكانية الحصول على تمويل يجب أن يشكل أولوية بالنسبة للحكومة الجديدة.

المدى القصير	• إعادة تنشيط القطاع المالي، وضمان قيام نظام الدفع المحلي والدولي بدوره بالكامل، وضمان توفر النقد الأجنبي لإتاحة استيراد المدخلات الأساسية. • تطبيق التحول إلى نظام مصرفي إسلامي /مزدوج. • إعادة فتح مصلحة التسجيل العقاري للتمكين من تسجيل الأراضي والأملاك التي يمكن أن تستخدم لضمان القروض.
المدى المتوسط	• توفير برامج تدريب لرواد الأعمال لمساعدتهم على الحصول على رأس المال والإعداد له. • توضيح النظام المصرفي من خلال التأكيد على الدور الإشرافي للبنك المركزي، وتدعيم البنوك التجارية، ووضع البنوك التابعة للدولة تحت سيطرة جهة الإشراف. • تشجيع تطوير مؤسسات التمويل المصغر، وتوصيل منتجات التمويل المصغر للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر. • تحسين فعالية ومرونة نظام الضمان الائتماني فيما يتعلق بالممارسات الدولية السليمة.

المدى الطويل	• خلق حوافز لتأسيس صناعة لرأس مال المخاطرة غي نطاق المؤسسات الخاصة • إيجاد آلية لتسجيل الأصول المنقولة كضمان، إما من خلال السجل العقاري أو سجل منفصل.

2. تشجيع إشراك الفئات السكانية الضعيفة والاتزان الإقليمي: تتأثر الفئات المحرومة بالنزاع بشكل غير متناسب بالقياس إلى فئات أخرى. ومن الممكن أن يساعد خلق وظائف على تسريح أعضاء الميليشيات (دونرز، 2016). وفي الوقت نفسه، فإن دعم الفئات الضعيفة يمكن أن يحقق فوائد تتوايد بسرعة. على سبيل المثال، تلعب النساء دورا حيويا في جهود التعمير بعد النزاعات لكون المرأة غالبا الشخص الوحيد المتبقي الذي يعول الأسرة، كما يحظين في المجتمع بقدر أكبر من الثقة لأنهن يملن إلى المشاركة بصورة أقل في أعمال العنف خلال الحرب (CFR، 2012). إن دعم ريادة الإناث للأعمال له تأثيرات إيجابية على مستوى الأسرة الأوسع نطاقا، ويشجع مشاركة النساء على المستويين الاقتصادي والسياسي.

المدى القصير	• وضع سياسات خاصة تستهدف النساء والشباب الذين يواجهون قيودا محددة مرتبطة بتنمية المهارات وإمكانية الوصول إلى التمويل وإمكانية الوصول إلى الشبكات. ويمكن أيضا استكشاف نماذج بديلة مثل ريادة الأعمال التعاونية (الشركات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية). • وضع برامج للسكان المعرضين للخطر مثل المحاربين السابقين وأعضاء الميليشيات. • النهوض بعمليات التكامل الإقليمي التي تضمن سهولة الوصول إلى المؤسسات، مثل مكاتب تسجيل الشركات في أية منطقة بخلاف العاصمة، والعمل مع الحكومات المحلية على تطوير برامج للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3. تحسين إمكانية الوصول إلى الشبكات والمهارات ويشمل ذلك ما يتم من خلال خدمات دعم تطوير الأعمال: يفتقر كثير من رواد الأعمال في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات إلى المهارات الأساسية لإدارة الأعمال، مثل القدرة على الوصول إلى الأسواق، والمحاسبة الرسمية، وحفظ السجلات أو ضمان معايير للجودة وغير ذلك. تعاني المؤسسات العامة أيضا من تآكل رأس المال البشري بسبب النزاع. وسيكون بناء القدرات والتدريب لازمين لإعادة بناء نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

المدى القصير	• توفير التدريب وبرامج التنمية المهنية لبناء قدرة المستشارين والمدربين والمرشدين/ الموجهين. • تقييم قدرة مراكز المؤسسات الموجودة بالفعل وحاضنات المؤسسات على تقديم الخدمات المرجوة منها، وتأثرها بالنزاع، والتيقن من أنها تمارس نشاطها. •
المدى المتوسط	• زيادة عدد مراكز المؤسسات وحاضنات المؤسسات وتحسين أدائها بما في ذلك تحديد معايير للأداء. • تحسين نطاق وجودة الخدمات التي يقدمها مركز المؤسسات الليبية وحاضنات المؤسسات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في العديد من المجالات – التدريب على ريادة الأعمال، وتحسين الإنتاجية، وإدخال التقنيات الجديدة والوصول إلى الأسواق. • تحسين نتائج التدريب على ريادة الأعمال من خلال وضع معايير شفافة لقبول المتقدمين بالطلبات واستخدام مواد وأساليب تدريب موحدة ثبت نجاحها دوليا للارتقاء بمستوى التدريب واتساقه. • تصميم آليات للتقييم لقياس تأثير الخدمات التي تم تقديمها.

4. تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق: يتعطل نشاط أسواق السلع بسبب أحداث العنف وربما تحتاج لفترة من الوقت لتتعافي. لحقت أضرار بالبنية التحتية المادية، أو تم تدميرها، أو هي غير موجودة بالمرة، فأصبحت عقبة رئيسية تمنع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الكبيرة من بيع سلعها في الأسواق المحلية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2012). تواجه الشركات صعوبات أيضا في تحسين منتجاتها لكي تصل بها إلى المعايير الدولية وتحصل على عملاء أجانب. وتضيع أحيانا فرص تجارية على الدول التي تشهد نزاعات، بسبب قوانين ونظم الحماية التي تخلق صعوبة في تصدير السلع

إلى الأسواق الدولية. ويؤثر عدم توفر الأمن أيضا وبصورة كبيرة على التجارة، مما يؤدي إلى انخفاض إمكانية الحصول على الموارد والمدخلات بالنسبة لبعض الصناعات، مثل سوق الزراعة والماشية.

المدى القصير	• تطبيق عمليات المشتريات العامة الصديقة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ،وإدخال تدابير لدعم مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقطاع الخاص المحلي في مؤسسات إعادة البناء.
المدى المتوسط	• وضع برامج مصممة خصيصا لتشجيع وتنمية التصدير من أجل تنمية الإمكانات التصديرية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. يشمل ذلك التدريب على الاستعداد للتصدير؛ والمساعدة في تطوير عروض منتجات/خدمات قابلة للتصدير؛ وتوفير المعلومات بشأن فرص سوق التصدير؛ وتمويل الدعم للمشاركة في البعثات والمعارض التجارية الأجنبية؛ وتمويل الدعم لتمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من إضافة تحسينات إلى عمليات إنتاجها وجودة منتجاتها لتحقيق المعايير الدولية؛ ودعم تكوين اتحادات تصدير للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتحقيق وفورات الحجم في الأغذية الزراعية، والحرف اليدوية وقطاعات أخرى يهيمن فيها نشاط المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإتاحة الوصول إلى آليات لتمويل التصدير. • تشجيع برامج تطوير الموردين لبناء قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة على أن تقوم بدور المورد للشركات الكبرى، بما في ذلك الدعم الفني لكي يتفق إنتاجها ومعايير منتجاتها مع المعايير الدولية والربط بينها وبين شركات ذات مواقع ثابتة . • وضع برنامج لرفع مستوى الوعي لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة بفرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

5. تحسين البيئة القانونية والتنظيمية للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة : للبيئات المؤسسية الضعيفة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات تأثير سلبي كبير على إمكان التنبؤ بالتعاملات والتفاعل مع الحكومات والمؤسسات الأخرى (سبيكمان وريسوفا، 2015).

المدى القصير	• إعادة فتح النافذة الواحدة لإنهاء الإجراءات في المكاتب الإقليمية لتسجيل الشركات. • تبسيط عملية تسجيل الشركات والحصول على الرخص والتصاريح. •
المدى المتوسط	• تطبيق قانون المنافسة لضمان توفر الفرصة لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة لكي تتنافس بشكل عادل في الأسواق. • إنشاء جهة خاصة يناط بها تنسيق الإصلاحات التي تهدف إلى ممارسة نشاط الأعمال بشكل أسهل. [51]
المدى الطويل	• تبني مبدأ "التفكير في المؤسسات الصغيرة أولا" الذي دعمه قانون المؤسسات الصغيرة لأوروبا (مفوضية المجتمعات الأوروبية، 2008) ويتتبعه مؤشر سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي تشارك فيه ليبيا (منظمة التعاون والتنمية الاقصادية/المفوضية الأوروبية/صندوق الاستثمار المتداول في البورصات ETF.، 2014). • تنفيذ طريقة مراجعة القوانين والنظم العتيقة لتكييفها مع الاحتياجات الراهنة ، وهي منهاج شامل للمراجعة والتبسيط واستبعاد النظم غير الصالحة وتحديث النظم الأخرى لتقليص العبء الذي لا ضرورة له والذي يثقل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتقود هيئة إصلاحات نظامية عادة عملية مراجعة القوانين والنظم العتيقة. • تطبيق نظام لتقييم التأثير لتمكين تقييم تأثير التغييرات التشريعية والنظامية على المؤسسات الصغرى والمتوسطة عند اقتراحها.

6. **تعزيز ثقافة ريادة الأعمال**: ستتسم سياسات دعم ريادة الأعمال بأهمية خاصة في السياق الذي يكون فيه شغل وظيفة حكومية هو الخيار المفضل.

المدى المتوسط	• القيام بحملة توعية بريادة الأعمال تشمل الدعاية من خلال وسائل الإعلام والحملات الدعائية الحية في المناطق والبناء على أنشطة دعائية أخرى لالبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

[51] تحصي عملية مراجعة القوانين والنظم العتيقة (جيكوبز، 2006) النظم القائمة ثم تراجع كلا منها وفقا لمعايير واضحة باستخدام طريقة منظمة وشفافة قائمة على أساس مدخلات كثير من أصحاب المصلحة. وهي تقدم حلا سريعا لأكثر المشاكل حساسية فيما يتعلق بالنظم غير الفعالة والمضادة لحركة السوق، ونظاما دائما لمراقبة جودة نظم الأعمال الجديدة لتجنب تكرار نفس المشاكل. هي طريقة مرنة صممت خصيصا من خلال مسلسل محدد يسفر عن نتائج إيجابية حتى لو كانت المقاومة مرتفعة.

	• خلق فرص لليبيين للمشاركة في ورش عمل لتعلم المزيد عن ريادة الأعمال والخطوات الواجب اتخاذها لتحديد فرص الأعمال والبدء في مشروع. • تنظيم فعاليات مؤسسات ناشئة في أنحاء ليبيا بما في ذلك المناطق على أساس منتظم ودوري. • الاستمرار في تنظيم مسابقات ريادة الأعمال وبرنامج الجوائز السنوية للاحتفال بالنجاح في ريادة الأعمال. •
المدى الطويل	• العمل مع وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم ومجلس التعليم التقني والتدريب المهني لدمج ريادة الأعمال في النظام التعليمي. • وضع استراتيجية مهارات عامة لريادة الأعمال وخلق وظائف مع أخذ الاحتياجات المستقبلية في الاعتبار. •

7. تنمية الابتكار والقدرة التقنية: في المدى المتوسط والطويل، سيكون من المهم تنفيذ سياسات داعمة للابتكار كوسيلة لدفع تنويع الاقتصاد قدما.

المدى المتوسط	• البناء على الأنشطة الحالية التي تشجع رواد الأعمال المبتكرين • توفير التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة للمساعدة على سداد تكاليف الأنشطة المجددة الابتكارية، ولاسيما المؤسسات الابتكارية التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر مثل تطوير النماذج وأنشطة المتاجرة. • توفير الدعم للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطتها بهدف تحسين إنتاجيتها. • توفير خدمات استشارات تشخيصية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتقييم قدرتها التقنية واستعدادها، مع وجود دعم يتعلق بمتابعة الجوانب الفنية والجوانب الخاصة بالتمويل بهدف مساعدة المؤسسات على تحقيق الفرص التي سبق تحديدها.
المدى الطويل	• تطبيق الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وربطها بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. • زيادة الوعي الوطني بأهمية الابتكار وريادة الأعمال لتطوير الاقتصاد من خلال الأنشطة الدعائية. • تسهيل الربط بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومؤسسات الدعم في مجال الأبحاث والتطوير، مثل مركز الأبحاث الصناعية ومراكز البحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. • إقامة مراكز للابتكار تستطيع أن تقدم الدعم إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتغلب على التحديات المرتبطة بالابتكار. • تشجيع تنمية التكتلات والشبكات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقوية الروابط بينها وبين الجامعات ومؤسسات الأبحاث لتسهيل نقل التكنولوجيا.

3-5 إعداد استراتيجية وطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

من الممكن أن يساعد وضع استراتيجية رسمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الحكومات في المستقبل من خلال وضع الخطوط العريضة للأهداف والأولويات وخطة عمل. ويجب أن توضع هذه الاستراتيجية بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بالنسبة لسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تبني على المؤسسات والسياسات وآليات التنسيق القائمة بالفعل مع انتهاز فرصة البدء من جديد، ومعالجة أوجه القصور السابقة. يجب أن تحدد استراتيجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة داخل الأجندة الأوسع نطاقا لتنمية القطاع الخاص.

ويتعين على استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة أن تعالج قضيتين رئيسيتين. القضية الأولى هي التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف رسمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. من الممكن أن يكون تعريف عام 2006 المقترح من قبل مجلس التخطيط العام المؤقت نقطة بداية. ويمكن أن يتم الاسترشاد في عملية تحديد التعريف الرسمي بتحليل للممارسات الدولية. والقضية الثانية هي بناء قدرة مصلحة الإحصاء والتعداد على وضع وتطبيق نظام معلومات خاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لمعالجة الثغرات الحالية في المعلومات بشأن هذا القطاع، ولمراقبة التطورات مع مرور الوقت. سيكون هذا الأمر ضروريا في التعرف على التقدم السنوي الذي تحرزه ليبيا في خلق قطاع خاص أقوى للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنشيطه وقياس التأثير الكلي لسياسات وبرامج المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويجب أن تعالج الاستراتيجية النظام المؤسسي لسياسة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنسيق تطبيقها . إن تأسيس حكومة وحدة وطنية سيكون مصحوبا بإعادة تنظيم لبعض الوزارات والمهام المنوطة بها. على سبيل المثال، يجري دمج وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة في وزارة واحدة. ويمكن اعتبار هذا الأمر فرصة لتوضيح الأدوار والأعمال المنوطة بالمؤسسات التي تتعامل مع سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك وحدة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وزارة الاقتصاد، والبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والصناديق الإقليمية الخمسة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويلزم أن تكون هناك آلية للتنسيق الوطني لأساليب التعامل في المناطق.

وأخيرا، يجب أن تشمل استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة إطار عمل للمراقبة والتقييم وذلك لتقييم الفعالية في تلبية احتياجات رواد الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (المربع 5-2). يتضمن ذلك المراجعة الدورية لفعاليتها في تلبية احتياجات رواد الأعمال الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة القائمة على أساس جمع معلومات التقييم والمشاورات مع الجماعات ذات المصلحة في مجال المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومنظمات دعم الأعمال (أي وجود نظام للمراقبة والتقييم لقياس تأثير السياسات والبرامج التي تم تنفيذها كجزء من الاستراتيجية).

المربع 5-2 وضع إطار عمل لمراقبة وتقييم سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة

إن مراقبة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال القيام بدراسات تتعلق بالعملاء يمكن أن توفر معلومات مهمة بشأن التحسينات التي تدخل على تصميم وتنفيذ البرامج. ويمكن لعمليات التقييم أن تساعد على تقييم ما إذا كانت سياسة معينة قد سوت المشكلة التي وضعت لحلها أم لا، وتحديد ما إذا كان من الضروري أن يتم إدخال تحسينات عليها. وتساعد عملية التقييم صانعي السياسات أيضا في تقييم الفعالية النسبية لملف سياسات وبرامج لتحديد الجوانب التي يجب أن تبذل فيها جهود مستقبلية للحصول على أقصى فائدة ممكنة مقابل تكاليف معينة.

ونظرا إلى أن الوحدة المختصة بسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وزارة الاقتصاد تؤدي وظيفة تقييم السياسات، فمن الممكن أن تكون شريكا في وضع الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وأن تبدأ في بناء قدرتها على وضع آليات التقييم والنظم المناسبة. يستتبع ذلك وضع نظام بالتعاون مع مصلحة الإحصاء والتعداد لتتبع التغيرات السنوية في عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة (من حيث حجم العمالة والقطاع والمنطقة ، الخ...). وحصتها في التوظيف، وإجراء استطلاعات ودراسات سنوية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويشمل ذلك أيضا وضع قواعد بيانات مشتركة للمعلومات (بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية) بشأن العملاء لكي تستخدمها مراكز المؤسسات وحاضنات المؤسسات وصندوق ضمان الائتمان والصناديق الإقليمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الخ.... وأخيرا، فإن هذا الأمر سيتطلب تصميم بروتوكولات لتقييم تأثير مختلف أشكال المساعدة على أداء ريادة الأعمال/ المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

إن عملية بناء نظام للمراقبة والتقييم والقدرة ذات الصلة أمر يستغرق وقتا طويلا. ويمكن طلب الدعم الفني لوضع نظام ملائم للبيانات الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) اللذين يتمتعان بخبرة في هذا المجال. ومن الممكن أن تفحص ليبيا النظم المعمول بها في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل الجزائر والأردن وتونس.

يجب أن يتم الفصل بين مهمتي المراقبة والتقييم – فلا ينبغي أن تكلّف وحدة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمراقبة أنشطةها الخاصة. وتحقيقا لهذا الهدف، يمكن إنشاء قسم منفصل في ديوان المحاسبات . مهمة المراجعة يجب أن تكون واضحة وتركز على القيمة مقابل المال لمختلف السياسات والمبادرات من حيث التأثير على التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد في المدى الطويل.

عملية إعداد استراتيجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

يتعين إسناد عملية بناء الاستراتيجية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغرى و المتوسطة إلى جهاز حكومي رئيسي. وبحسب الهيكل الحكومي عندما يستقر الوضع السياسي ، يمكن إسناد هذه المهمة إلى وحدة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وزارة الاقتصاد بالتعاون مع البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولتوجيه هذه العملية، ينصح بتكوين لجنة فنية صغيرة فيما بين الوزارات تمثل فيها وزارات وهيئات رئيسية، مثل وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة والبرنامج الليبي للإدماج والتنمية ووزارة العمل والقوى العاملة ووزارة المالية والبرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وغرفة التجارة وربما أيضا الوزارتان المسئولتان عن التعليم.

وعند صياغة الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، سيصبح من الأهمية بمكان بالنسبة لوزارة الاقتصاد /البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أن تتشاور بشكل موسع مع أصحاب المصلحة في المؤسسات الصغرى والمتوسطة. سيتعين عليهما أن تطلبا معلومات تتعلق بمشاكل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات الأولوية والتحقق من صحتها، وتقديم استشارات بشأن الأهداف الرئيسية الخاصة بالسياسات والأهداف والركائز الاستراتيجية للسياسات، وتقديم مقترحات بشأن خطوط العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تندرج تحت كل ركيزة للسياسات، والتدقيق في المسودة الأولى للاستراتيجية الكاملة. إن إشراك أصحاب المصلحة بهذه الصورة في إعداد استراتيجية المؤسسات الصغرى والمتوسطة يضمن أيضا أن يقتنع المحليون بالصورة المفصلة للاستراتيجية ويتقبلونها .

يلزم عقد اجتماعات للتشاور وجلسات تركز على مناقشة مسائل محددة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك غرف التجارة واتحادات تمثيلية أخرى في مجال الأعمال (ومنها الاتحادات التي تمثل رائدات الأعمال). ويتعين أيضا إشراك مؤسسات تعليمية ووزارات أخرى وجهات مانحة ومؤسسات صغرى ومتوسطة مدعومة من الجهات المانحة وجامعات وجهات أخرى تقدم التعليم والتدريب، ومصارف ومنظمات معنية في المجتمع المدني.

هذه المشاورات يجب أن تجري في مراحل مختلفة لعملية وضع الاستراتيجية: 1) في بداية العملية لجمع المعلومات عن التحديات الرئيسية التي تواجه ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذه الدولة، والقضايا الرئيسية التي يجب معالجتها في الاستراتيجية والتحسينات المطلوبة لنظام الدعم؛ 2) خلال عملية تحديد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية وإطارها الشامل وتفعيلها؛ 3) خلال عملية جمع المعلومات بشأن الإجراءات المحددة المطلوبة لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية؛ 4) خلال المرحلة الأخيرة من تفعيل المسودة الأخيرة للاستراتيجية والسعي للتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن أدوارهم ومسئولياتهم في تنفيذ عناصر الاستراتيجية. وقد تكون جلسات التشاور في صورة اجتماعات بين طرفين، وورش عمل، ومناقشات مائدة مستديرة، واجتماعات تركز على مناقشة مسائل محددة بحسب الملاءمة.

إن من الأهمية بمكان إشراك جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص في عملية وضع وتنفيذ خطة عمل. هذه المسألة حيوية لأن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة هو تحقيق المزيد من التنسيق الفعال لمبادرات تنفيذ السياسات ومنهاج أكثر تكاملا لتحقيق الدعم للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وبما أن عددا من المؤسسات يمكن أن يشارك في اتخاذ إجراءات بشأن سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فإن إشراكها في إعداد خطة عمل سيكون أمرا حيويا في تسهيل مستوى الاتفاق والالتزام المطلوب للتيقن من النجاح العام للاستراتيجية. الاستراتيجية نفسها يجب أن تحدد خطة عمل خماسية مع جدول زمني للتعريف بمختلف المبادرات والبرامج على أساس سنوي. ويجب أيضا إعداد خطط عمل سنوية . وقد أعدت تركيا في الآونة الأخيرة استراتيجية وطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة يمكن اتخاذها مثالا لهذه العملية ونتائجها (المربع 5-3).

المربع 5-3 استراتيجية تركيا الجديدة بشأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغرى والمتوسطة دورا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا. مع وجود سياسات فعالة، وتنسيق منظم بين المؤسسات العامة، وحوار مستمر مع القطاع الخاص، تعاظم دور المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد التركي في السنوات القليلة الماضية. تضم هذه الدولة أكثر من 3.5 ملايين مشروع صغير ومتوسط يعمل بها 76 في المائة من القوة العاملة، وتشكل ما يقرب من 63 في المائة من إجمالي مبيعات المؤسسات وأكثر من 50 في المائة من القيمة المضافة، و 60 في المائة من الصادرات. تعرّف المؤسسات الصغرى والمتوسطة بأنها مؤسسات تضم أقل من 250 موظفا ولا تتجاوز مبيعاتها الصافية أو ميزانيتها السنوية 40 مليون ليرة تركية.

ولتقديم دعم أفضل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، أعدت تركيا استراتيجيتها الوطنية الثانية، "استراتيجية وخطة عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (2015-2018)"، بقيادة المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عملية إعداد استراتيجية وطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تضمّن إعداد استراتيجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أربع مراحل: 1) تحديد الغرض العام للاستراتيجية؛ 2) الاتفاق على المجالات الاستراتيجية؛ 3) تحديد الأهداف الاستراتيجية؛ 4) اتخاذ التدابير للوصول إلى الأهداف.

شكلت المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولا لجنتين رفيعتي المستوى لتحديد الغرض العام، إحداهما على المستوى الوزاري والأخرى على مستوى وكلاء الوزارات. عقدت اللجنتان اجتماعا استمر يومين مع 200 ممثل من مؤسسات مختلفة ذات مصلحة لتحديد الغرض العام. وتمثلت المرحلة الثانية في عملية تشاور مع أصحاب المصلحة المتنوعين لتأكيد المجالات الاستراتيجية التي يجب أن تركز عليها السياسات في الاستراتيجية.

وبعد تحديد المجالات الاستراتيجية، شكلت المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خمس مجموعات من الخبراء، وتم إسناد مجال استراتيجي لكل مجموعة وتكليفها بتحديد الأهداف لهذا المجال. وبعد هذه المرحلة، وضعت مجموعات الخبراء الخطوط العريضة للتدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف. تم إسناد دور إلى كل المنظمات المعنية صاحبة المصلحة في تركيا (على سبيل المثال مؤسسات حكومية أخرى، وجامعات، واتحادات، واتحادات أعمال، الخ...) في تحديد التدابير لأنها ستكون في النهاية مسئولة عن تنفيذها ، وهو ما تم في حالات كثيرة. وعندما تم وضع مسودة الاستراتيجة قدمت إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها وأصبحت وثيقة حكومية رسمية.

تم تشكيل لجنة قيادية لمراقبة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية التي تستمر أربع سنوات. كان المطلوب من جميع المؤسسات المسئولة عن تنفيذ المبادرات أن ترفع تقاريرها إلى المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشان التقدم الذي تم إحرازه في التزاماتها في خطة العمل. وتجمع اللجنة القيادية مرتين سنويا كل أصحاب المصلحة المعنيين لمراجعة ما تم تنفيذه بالفعل وجمع التغذية الارتجاعية. ويقدم تقرير نصف سنوي بشأن التقدم الذي تم إحرازه إلى اللجنة الأرفع مستوى.

النتيجة: إطار عمل سياسات تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبرامج دعم في تركيا

يشترك عدد من الهيئات الحكومية في تنفيذ سياسات وبرامج فعالة لتخطي الحواجز التي تحول دون زيادة تنافسية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وقطاع هذه المؤسسات، بما في ذلك وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا، والمؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومجلس البحث العلمي والتقني، ووكالات التنمية الإقليمية. والمؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأسست في عام 1990 هي الجهاز الأساسي لتنفيذ السياسات التي تنظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هدفها الرئيسي هو زيادة حصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من المؤسسات ورفع مستوى قدرتها التنافسية وتحقيق دمج أكبر لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية. تنفذ المؤسسة برامج متنوعة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال 88 فرعا في 81 مدينة في أنحاء تركيا. وفي السنوات العشر الماضية تم تخصيص أكثر من مليار

دولار لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال ثمانية برامج دعم مختلفة. وكل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يبلغ عددها 800 ألف مشروع مسجلة في قاعدة بيانات المؤسسة.

كان التحدي الأكبر في تحديد إطار عمل للسياسات بالنسبة لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تركيا هو الاتفاق على تعريف مشترك للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وقبل عام 2008، كان هناك عدد من التعاريف التي تستخدمها هيئات مختلفة مما تسبب في مشاكل. وفي عام 2008 تم تحقيق الاتساق في التعريف بمقتضى قرار لمجلس الوزراء لكي يتفق مع تعريف الاتحاد الأوروبي: المشروع الصغير والمتوسط لا يتجاوز عدد العاملين به 250 عاملا أو لا تتجاوز مبيعاته 15 مليون دولار.

وهدف استراتيجية وخطة عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (2015-2018) هو زيادة إسهام المؤسسات الصغرى والمتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني والتنافسية الدولية. والأهداف الاستراتيجية لخطة العمل هي: أ) زيادة صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى 150 مليار دولار؛ ب) زيادة عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمارس التصدير إلى 60 ألف مشروع؛ ج) الحفاظ على مستوى النفقات التجارية للبحث والتطوير في المؤسسات الصغرى والمتوسطة عند نسبة 33 في المائة؛ د) خلق 3 ملايين وظيفة جديدة في المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وفما يلي المجالات الاستراتيجية الخمسة المحددة في استراتيجة وخطة عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

1. تحسين ودعم ريادة الأعمال
2. تحسين قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومهارات إدارة الأعمال
3. دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
4. تحسين نشاط البحث والتطوير والقدرة الابتكارية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة
5. تسهيل إتاحة التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ورواد الأعمال.

تم إنشاء برنامج دعم ريادة الأعمال لنشر ثقافة ريادة الأعمال. يتألف من عدد من البرامج الفرعية: برنامج التدريب على ريادة الأعمال، ودعم رواد الأعمال الجدد (تمويل المؤسسات الناشئة – 30 ألف ليرة تركية من التمويل المستمد من المنح و 70 ألف ليرة تركية في صورة قروض يمكن سدادها) وبرنامج دعم حاضنات المؤسسات. ويتاح دعم بنسبة 80 في المائة لتمويل خطط الأعمال التي يضعها رواد الأعمال المحتملون الذين يكملون التدريب، والذين يستطيعون بعد ذلك تنمية مؤسساتهم الناشئة في واحدة من حاضنات المؤسسات. وحتى الوقت الحالي تم تدريب 335 ألف رائد للأعمال وبدأ ما يقرب من 20 ألف منهم مؤسسات من 19 حاضنة للأعمال.

يقدم برنامج البحث والتطوير والابتكار والتطبيق الصناعي الدعم إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورواد الأعمال لتطوير الأفكار الجديدة والاختراعات والانخراط في أنشطة مبتكرة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. يركز هذا البرنامج على دعم مؤسسات البحث والتطوير التي تتيح قيمة مضافة تصل إلى 600 ألف دولار. الجامعات شريك قوي في تقديم الدعم لهذا البرنامج الذي يشمل في بعض الحالات إنشاء حاضنات تكنولوجية.

معظم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تركيا مؤسسات متناهية الصغر، ولذلك فإن إطار عمل السياسات يعكس ضرورة مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر على أن تكبر وتصل إلى حجم يسمح بالتنافس. تشجع المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتلات المؤسسات المتناهية الصغر لتسهيل التعاون ، مثل الشراء المشترك لخفض تكاليف المدخلات، والمشاركة في المعدات، وتكوين اتحادات للتصميم والتسويق. ولتحقيق هذه الأهداف، يتم تشجيع المؤسسات المتناهية الصغر على أن يتجمع عدد منها يتراوح بين ثلاثة وخمسة مؤسسات للتعاون في مؤسسات مشتركة.

إن برنامج الدعم العام يتجه إلى تنمية قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تطوير مؤسسات في قطاعات مستهدفة، ويشمل ذلك تحسين أنشطةها التسويقية لزيادة حصتها في الأسواق المحلية والدولية. ويغطي أيضا دعم توظيف العاملين المؤهلين، وتقديم الاستشارات، والاستخدام الفعال للطاقة، والسفر إلى الخارج لغرض الأعمال والعثور على شركاء في الأعمال، الخ... ويهدف برنامج دعم المؤسسات ذات الفكرة الرئيسية إلى تلبية الاحتياجات في مختلف الأقاليم والقطاعات في هذه الدولة بأخذ هذه الأولويات في الاعتبار في دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

والوصول إلى التمويل قضية دائمة في سياسة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وفي أعقاب الأزمة المالية في 2008-2009 التي أضيرت خلالها المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تركيا بصورة كبيرة نفذت الحكومة إصلاحات لمعالجة سيولتها والقيود على رأس مالها، وزيادة جدوى التمويل المصرفي لها. يغطي برنامج دعم المصالح الائتمانية في المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة فوائد القروض على القروض المصرفية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤهلة. واستفاد أكثر من 215 ألف مشروع صغير ومتوسط من هذا الدعم باستخدام بطاقات ائتمان من 17 مصرفا وقعت المؤسسة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروتوكولات معها. مع وجود هذا الدعم تمكنت المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على ائتمان بلغ إجمالا 7 مليارات دولار منذ عام 2008. وصندوق الضمان الائتماني أداة أخرى للسياسات يساعد على مواجهة القيود المتعلقة بالضمانات والتي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تحتاج إلى التمويل المصرفي. وبالنسبة لرأس المال، وهو موضوع حيوي بالنسبة للمؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيا المتطورة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تتجه إلى النمو، مولت الحكومة صندوقا لتوفير الحافز الاستثماري لصناديق الملكية الخاصة وصناديق رأس مال المخاطرة . ونظرا إلى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة لم تتمكن من الاستفادة من أسواق رأس المال للإسراع بنموها، فقد كونت بورصة الأسهم في تركيا السوق الثانوية للشركات الناشئة. وضعت المؤسسة التركية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة برنامج سوق المؤسسات الناشئة لدعم دخول المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملك إمكانيات نمو في السوق الثانوية ودعمت رسوم الاستشارات لمساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مساعيها لتلبية متطلبات التسجيل.

المصدر: تقديم س. تونا شاهين، نائب رئيس المؤسسة التركية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في اجتماع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الاجتماع الاستشاري للدراسة التشخيصية"، 29-30 يوليو 2016، استانبول.

المراجع

Calice, P., T. Benattia, A. Carriere and E. Davin (2015), *Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015*, Washington, DC: World Bank Group, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-private-sector-mapping-libya-2015.

CFR (Council on Foreign Relations) (2012), "Entrepreneurship in Post-conflict Zones", Working Paper, Washington, DC, http://www.cfr.org/entrepreneurship/entrepreneurship-postconflict-zones/p28257.

Danvers, William (2016), "Next Steps in Libya: Economic and Governance Stabilization in the Face of Political and Security Challenges", Washington, DC: Center for American Progress.

IMF (2016), "Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance.

OECD (2012), "Empowerment in fragile states and situations of fragility".

Speakman, John and Annoula Rysova (2015), *The Small Entrepreneur in Fragile and Conflict-Affected Situations*, Washington, DC: World Bank.